2 التوريث الوزاري في الأردن: أكثر من سُنَّة وأقل من ظاهرة

4 تقرير أميركي عن تراجع الحريات الدينية في الأردن

5 الادعاء العام "غير مستقل" والمطلوب "حكم ذاتي"

25 زيت الزيتون: انخفاضٌ في سعره بعد السماح باستيراده

35 طلاء البيوت بالأبيض لتوفير الطاقة

السّجل

www.al-sijill.com

الخميس 25 أيلول 2008/ العدد «45» /السنة الأولى
350 فلساً

أسبوعية - سياسية - مستقلة
تصدر عن شركة المدى للصحافة والاعلام

التعليم الجامعي الخاص أمام أزمة الوفرة

الجامعات الخاصة: نجاح يعيقه منطق الربح والذهنية البيروقراطية

حسين أبو رمّان

انطلقت مسيرة التعليم الجامعي الخاص في بداية تسعينيات القرن الماضي. الطلبة الراغبون بالدراسة الجامعية ممن لا يُقبَلون في الجامعات الحكومية، شكّلوا الفئة المستهدفة بإنشاء جامعات خاصة، إضافة إلى أبناء المغتربين ممن لا تشملهم نسبة الـ5 بالمئة المخصصة للطلبة المغتربين في الجامعات الحكومية، لا سيما الطالبات؛ بينما يمثل المغتربون نحو 28 بالمئة من سكان المملكة.

أدى ذلك إلى أن تكون واحدة من أولى الجامعات الخاصة جامعةً للفتيات، سُمّيت آنذاك «جامعة البنات الأردنية»، ثم تحول اسمها إلى جامعة البترا.

القسم الأكبر من طلبة الأردن في بلاد الاغتراب كانت تستقطبهم جامعات أجنبية ذات مستوى متدنٍّ.

إنشاء جامعات خاصة في بلد لم يعرف قبل ذلك سوى جامعات رسمية، لم يخلُ من مغامرة في البداية، لكن التجربة نجحت. ويحقق الاستثمار في الجامعات الخاصة عائداً يفوق أي استثمار آخر بسبب الطلب المتزايد على التعليم الجامعي الخاص من خارج الأردن من قِبل المغتربين الأردنيين والوافدين من بلدان عربية مجاورة، إضافة إلى طلبة من داخل الأردن لم تسعفهم القيود التي تحد من التوسع في القبول في الجامعات الرسمية كي يلتحقوا بها. يفسر ذلك كثرة الجامعات الخاصة التي زاد عددها على 20 جامعة تستقطب زهاء 35 بالمئة من الطلبة الجامعيين في الأردن.

مع ذلك، يشهد التعليم الجامعي الخاص أزمة ، ليست معزولة عن أزمة التعليم في الجامعات الرسمية. التعليم الحكومي هو الأسبق، والأوسع حجماً بعدد طلبته ومدرّسيه، ويستقطب إمكانات الدولة من حيث التمويل والبنية التحتية والخبرة والطاقات البشرية المؤهلة.

التتمة صفحة 8

أردني

بورتريه

مروان القاسم:

تقاعد سياسي مبكر

عبد اللطيف عربيات:

أول إسلامي يصل لرئاسة برلمان عربي

16

اقتصادي

شركات الوساطة تسقط كأحجار "الدومينو"

تتابع الشركات المتعاملة بالبورصة تساقطها الـذي بـدأ منذ نحو أسبوعين كأحجار الدومينو، بسبب قصورها عن تصويب أوضاعها مع ما جاء في القانون المؤقت للبورصات العالمية.

23

حريات

"العنف الأسري": قانون برسم التطبيق

عـدا الجرائم التي تختص بها محكمة الجنايات، يعد أي جرم يقع على الأشخاص الطبيعيين إذا ارتكبه أحد أفراد الأسرة تجاه أي فرد آخر منها عنفاً أسرياً، ويخضع لأحكام قانون «الحماية من العنف الأسري».

32

ثقافي

رحيل درويش: جرح تراجيدي مفتوح

«حضور في الغياب»، ذاك هو عنوان أكثر من أربعين يوماً مرّت على رحيل محمود درويـش؛ فمنذ وفاته واسمه لازمة في أخبار وكالات الأنباء، وفي كثير من العناوين الصحفية.

28

أردني

السّجل

أسبوعية- سياسية-مستقلة

تصدر في عمان
عن شركة المدى
للصحافة والاعلام

رئيس مجلس الإدارة/المدير العام
مصطفى الحمارنة

رئيس التحرير المسؤول
محمود الريماوي

العنوان
79 شارع وصفي التل (الجاردنز)
بناية دعسان، الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب 4952 تلاع العلي
عمان 11953

هاتف
06-5536911
06-5549797

فاكس
06-5536991

التوزيع
أرامكس ميديا

البريد الإلكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الإلكتروني
www.al-sijill.com

Al-Sijill
Weekly Newspaper

Published by
Al-Mada for Press and Media

Chairman
Mustafa Hamarneh

Responsible Editor
Mahmoud Rimawi

Address
79 Wasfi Al-Tal "Gardens" St.
Da'asan Building, 4th floor

Postal Adress
P.O.4952 Tlaa Al- Ali,
Amman 11953

Tel
06-5536911
06-5549797

Fax
06-5536991

E-mail address
info@al-sijill.com

Website
www.al-sijill.com

Distributed by
Aramex Media

تعويم فرخ البط

التوريث الوزاري في الأردن: أكثر من سُنَّة وأقل من ظاهرة

عبد السلام عطا الله المجالي

عبد الهادي عطا الله المجالي

عبد الوهاب عطا الله المجالي

سهل عبد الهادي المجالي

أمل حمد الفرحان

ماجد توبة

توجت حكومة نادر الذهبي، التي تزايد الحديث و"التسريبات" و"الشائعات" عن قرب إجراء تعديل وزاري عليها مع اقترابها من حاجز العام، نهجاً سياسياً أردنياً "خالصاً" رافق تشكيل الحكومات، تحديداً منذ تحول الإمارة إلى مملكة العام 1946، تمثل في ارتقاء أبناء الوزراء ورؤساء الوزراء السابقين كرسي الوزارة من بعد آبائهم.

عبر ثمانين عاماً، شُكلت نحو 86 حكومة أردنية ضمت ما بين 80 و 90 وزيراً تربط بينهم صلة الأبوة والبنوة

توريث الكرسي الوزاري و"تدوير" المنصب الرفيع على النخبة السياسية عبر الأعقاب والأصلاب يكاد يكون "سُنَّة" سياسية أردنية، هناك من يرى أنها وصلت أخيراً حد "الظاهرة"، وباتت حديث النخب السياسية والإعلامية، وأحياناً مجالاً لانتقاداتها، رغم أن عدداً من الوزراء الأبناء قد صعدوا إلى مراكزهم بموجب كفاءاتهم الذاتية، وقد برهنوا على هذه الجدارة في أثناء توليهم لمواقعهم الوزارية، وفي مواقع لاحقة داخل الأردن وخارجه.

يسجل تاريخ الحكومات الأردنية أن أول وزير أردني ورث المنصب الوزاري لابنه كان الوزير محمد الخضر الشنقيطي، الذي عين في أول حكومة في الإمارة (حكومة رشيد بيك طليع) العام 1921 قاضيا للقضاة وعضوا في مجلس المشاورين (مجلس الوزراء)، فقد تقلد نجله محمد الأمين الشنقيطي وزارة المعارف ومنصب قاضي القضاة في حكومة سمير الرفاعي العام 1947، التي تعد أول حكومة في عهد المملكة. في حين يعد وزيرا الأشغال سهل المجالي، والسياحة والآثار، مها الخطيب، آخر أبناء الوزراء الذين تقلدوا المنصب الوزاري.

«التوريث الوزاري» شمل سبعة وزراء من أصل 27 وزيرا ضمتهم تشكيلة حكومة الذهبي، التي تشكلت في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2007، ما يعني أن ربع التشكيلة الوزارية تقريبا ورثت الكراسي التي تجلس عليها، وهي من «أعلى النسب» بين الحكومات التي تجلت فيها هذه الظاهرة.

الوزراء الحاليون الذين سبق لآبائهم تقلد كرسي الوزارة هم: علاء البطاينة وزير النقل الذي تقلد والده عارف البطاينة الوزارة لأول مرة في حكومة الأمير زيد بن شاكر العام 1991، حين شغل حقيبة الصحة، سهل المجالي وزير الأشغال الذي سبقه لهذا المنصب والده عبد الهادي المجالي (1996)، ناصر جودة وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال وتسلم قبله والده سامي جودة المنصب الوزاري لأول مرة في حكومة صهره سمير الرفاعي العام 1958 حين تسلم حقيبة المواصلات، وزيرة السياحة مها الخطيب ووالدها هو محمد الخطيب وزير الإعلام الأسبق في حكومة زيد الرفاعي (1985-1989)، باسم الروسان، وزير الاتصالات، وهو ابن الوزير الأسبق فواز الروسان، صلاح البشير وزير الخارجية، وهو ابن وزير الصحة الأسبق محمد البشير، وأخيراً باسم السالم وزير العمل، وهو ابن الوزير الأسبق خليل السالم الذي شغل أكثر من حقيبة وزارية.

هؤلاء الوزراء يمكن أن يضاف لهم في التصنيف وزير العدل أيمن عودة، الذي لم يرث الوزارة عن أبيه، بل عن عمه علي حسن عودة الذي كان وزيرا في الخمسينيات. ومقابل وزراء الذهبي السبعة، ضمت حكومة معروف البخيت السابقة أربعة وزراء سبق لآبائهم تقلد الوزارة، وهم: سعيد دروزة، باسم السالم، وزير الاتصالات عمر الكردي (سبق لأبيه أشرف الكردي أن تولي حقيبة الصحة)، وباسم الروسان.

حكومة عدنان بدران السابقة لحكومة البخيت، ضمت ثلاثة وزراء أبناء لوزراء سابقين، هم: صلاح البشير، سعيد دروزة (والده وزير الصحة الأسبق سميح دروزة)، باسم السالم، في حين كان رئيسها شقيق لرئيس وزراء أسبق هو مضر بدران.

ربع التشكيلة الوزارية الحالية تقريباً ورثت الكراسي التي تجلس عليها

عبر مسيرة الدولة التي تربو على الثمانين عاما، شُكلت نحو 86 حكومة أردنية ضمت عددا يراوح بين 80 و 90 وزيراً تربط بينهم صلة الأبوة والبنوة، نحو 36 أبا والبقية أبناء، ما يعني أن بعض الآباء ورّث كرسي الوزارة لأكثر من ابن، كما يشير زياد أبو غنيمة في دراسة له حول التمثيل العشائري والعائلي في الحكومات الأردنية التي نشرت العام الماضي.

ثمة قنوات للارتقاء السياسي، معهودة في دول العالم المتقدم، نحو أم المؤسسات (الوزارة)، وتضيق هذه القنوات كلما ضاقت المشاركة السياسية، وتتسع بوجود تيارات سياسية وفكرية وأحزاب فاعلة ذات برامج تمكّنها من العمل كحكومات ظل، وتكشف عن مواهب وقدرات للناشطين فيها، بما يؤهلهم للانتقال إلى المراكز الوزارية.

بعض الوزراء الأبناء صعدوا إلى مراكزهم بموجب كفاءاتهم الذاتية، وبرهنوا على هذه الجدارة

بحسب دراسة أبو غنيمة هنالك نحو 63 شقيقا أو ابن شقيق أو شقيقة، أيضا ورثوا الوزارة من أعمامهم أو أخوالهم، كما كان للأنسباء والأصهار نصيب من هذه الظاهرة أيضا.

رئيس الوزراء الأسبق هزاع المجالي شكّل حكومتين، الأولى العام 1955 وكانت الأقصر في تاريخ الحكومات واستمرت خمسة أيام فقط، والثانية العام 1959. سبق ذلك تسلمه وزارة الزراعة لأول مرة في حكومة سمير الرفاعي العام 1950. تقلد ابنه أيمن منصب وزير الإعلام ونائب الرئيس في حكومة عبد الرؤوف الروابدة العام 1999، فيما تولى ابنه أمجد وزارة العمل في حكومة فيصل الفايز التي شكلت العام 2003.

أما رئيس الوزراء الأسبق، وصفي التل الذي شكل أربع حكومات في الأعوام 1962 و1965 و1970، فقد تقلد شقيقه سعيد الوزارة لأول مرة في حكومة الشريف عبد الحميد شرف العام 1979 حين شغل حقيبة الإعلام.

تسلّم الوزارة شقيقان لرئيس الوزراء الأسبق عبد السلام المجالي الذي شكل حكومتين العامين 1993 و1997، ودخل الوزارة لأول مرة في حكومة عبد المنعم الرفاعي وزيرا للصحة، وهما عبد الوهاب المجالي الذي تقلد وزارة الاقتصاد في حكومة وصفي التل العام 1962، وعبد الهادي المجالي الذي تقلد وزارة الأشغال في حكومة عبد الكريم الكباريتي العام 1996.

بعض العائلات السياسية الأردنية كان حظها أوفر وأبرز في تقلد أعلى المناصب السياسية، فعائلة رئيس مجلس الأعيان، زيد الرفاعي، وصل ثلاثة منها إلى منصب رئيس الوزراء، هم زيد الابن، الذي كان أوفر حظاً من والده وعمه، حيث شغل منصب رئيس الحكومة دون المرور بمحطة الحقيبة الوزارية، وكان ذلك تحديداً في 22 تموز/يوليو 1973، ووصل عدد الحكومات التي شكلها إلى أربع كان آخرها في 1985.

أردني

محمد الخضر الشنقيطي وضع "حجر الأساس" للتوريث

هزاع المجالي

أمجد هزاع المجالي

أيمن هزاع المجالي

ريما محمد خلف

مها محمد الخطيب

أما الأب سمير الرفاعي فشكل أول حكومة له العام 1944 قبل أن يعود لتشكيلها في العام 1947 كأول حكومة في عهد المملكة التي أعلنت العام 1946، وكان دَخلَ الحكومة وزيراً للداخلية والمعارف في حكومة توفيق أبو الهدى الثانية في العام 1941. أما شقيقه عبد المنعم فقد شكل الحكومة لأول مرة العام 1969 بعد أن كان تسلم وزارة الخارجية لأول مرة في حكومة بهجت التلهوني العام 1967، وشكل حكومة ثانية في 1970.

عائلة بدران كان من نصيبها اثنان، فقد تسلم كل من الشقيقين مضر وعدنان رئاسة الحكومة. شكّل مضر الحكومة لأكثر من مرة في السبعينيات والثمانينيات، وكان آخرها في العام 1989. أما عدنان فشكّل الحكومة في العام 2004.

حظ الإناث في «التوريث الوزاري» كان متواضعاً، لكنه لم يغب

في المقابل، ترك وزراء سابقون وراءهم أبناء أو أشقاء شكلوا حكومات لاحقة، كان منهم أحمد الطراونة الذي دخل الوزارة لأول مرة في حكومة سعيد المفتي العام 1950 وزيرا للتجارة والزراعة وختم تاريخه الوزاري بتقلد منصب نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع في حكومة أحمد اللوزي العام 1972، وشكّل ابنه فايز الطراونة الحكومة العام 1998. وعاكف الفايز، الذي اعتذر عن تشكيل الحكومة في مطلع السبعينيات، جاء ابنه فيصل ليشكلها مطلع الألفية الثانية.

فيما يرى أبو غنيمة أن أحد أوجه تفسير هذه الظاهرة "أن منصب الوزير أو رئيس الوزراء، يوفر نفوذا لصاحبه في النخبة السياسية وشبكة علاقات تنعكس على تعظيم فرص ابنه أو شقيقه في دخول حكومة مقبلة"، لا تؤيد وزيرة السياحة مها الخطيب تعميم مثل هذا الحكم.

الخطيب تعتقد أن نشأة الشخص في عائلة سياسية أو في عائلة تقلد أحد أفرادها منصباً وزارياً، "لا يعني بالضرورة توفر الفرصة له لتقلد الوزارة". وتستدرك أن هذا التقييم ينطبق على الأقل على وضعها، «لكنه قد يوفر لآخرين مثل هذه الفرصة».

تُفضّل الخطيب تجنب ذكر الأسماء فيما هي تتحدث عن أن بعض الوزراء يصلون المنصب أحياناً «استناداً لنفوذ قريب أو علاقة قرابة»، وهي تعتقد أن هذه الحالات لا تصل إلى حد "الظاهرة السياسية".

حظ الإناث في «التوريث الوزاري» كان متواضعاً، لكنه لم يغب. وتسجل ذاكرة الحكومات الأردنية، التي فتحت الباب لمشاركة المرأة في الوزارة منذ مطلع الثمانينيات فقط، عددا من السيدات ممن خلفن آباءهن في الوزارة.

نائبة رئيس الوزراء وزيرة التخطيط السابقة ريما خلف التي تسلّمت وزارة الصناعة في حكومة عبد السلام المجالي العام 1993، سبقها للمنصب والدها محمد خلف الذي تسلم الوزارة لأول مرة في حكومة وصفي التل العام 1970. كذلك وزيرة السياحة والآثار الحالية مها الخطيب، وهي ابنة وزير الإعلام الأسبق محمد الخطيب، ووزيرة التنمية السابقة أمل الفرحان، وزيرة البلديات في حكومة فيصل الفايز العام 2003، والدها الوزير الأسبق حمد الفرحان، الذي تسلم منصب وزير الاقتصاد ليوم واحد فقط في حكومة سعيد المفتي المشكلة في 30 أيار/مايو 1955، حيث اعتذر عن الوزارة لعدم مشاورته فيها.

فضلاً عن رفض الخطيب عدّ توزير أبناء الوزراء «ظاهرة» في تشكيلة الحكومات الأردنية، فإنها تذهب أبعد بالقول إنها لا ترغب أن تراها «ظاهرة في حياتنا السياسية»، كما هو الحال في لبنان الذي تنتقل فيه الزعامة السياسية بالوراثة.

مصالحة: صلة القرابة إحدى روافع تشكل النخب السياسية

الأمين العام للحزب الوطني الدستوري، أحمد الشناق، يرى أن مسألة توريث المنصب الوزاري «أعمق من ظاهرة»، وأنها «في الحياة السياسية الأردنية باتت حالة ثابتة». يقول: «إنها أسافين تدق في جسد الدولة الأردنية، ومفسدة تتزايد كلما تقدمنا في الحياة السياسية».

الشناق يعتقد أن توريث الوزارة والمنصب السياسي «لا يقتصر فقط على توريث هيبة المنصب أو مكانته الاجتماعية، بل يتعداه، في غالب الأحيان، إلى المفسدة السياسية واستغلال النفوذ».

لا يفصل الشناق تعمق ظاهرة التوريث السياسي في الحكومات الأخيرة عما يرى أنه «صراع الاستقطابات ومراكز القوى» الدائرة في ساحتنا السياسية، في ظل «غياب دور المؤسسات الدستورية وعلى رأسها البرلمان».

ويدعو إلى العودة إلى الميثاق الوطني الذي «وُضع بتوافق شعبي وطني»، والذي يرى أنه «المدخل الصحيح لإطلاق التعددية السياسية والحزبية وحرية الصحافة، ما يرتقي بدور وآليات تشكيل الحكومات وإفراز المجالس النيابية».

رغم إشارته إلى أن ظاهرة القربى بين المسؤولين قائمة في دول عديدة في العالم، كما في حالة الرئيسين الأميركيين جورج بوش الأب وبوش الابن، فإن أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية محمد مصالحة يرى أن ظاهرة توزير الأبناء والأقارب «شائعة» في الأردن، ويبدو أنها «جزء من ترتيبات النظام السياسي».

يلفت مصالحة إلى أن لهذه الظاهرة «محاذيرها». ويضيف أن توزير الأبناء «يولد إحباطاً لدى شرائح اجتماعية وسياسية أخرى، ويعمّق الشعور بعدم تكافؤ الفرص». ويرى أن توزير الأبناء والأصهار والأقارب، «يدفع إلى إساءة استخدام المسؤول لسلطته بالمحاباة ودفع فواتير توزير القريب أو الابن».

يفسر مصالحة هذه الظاهرة بقوله إن تشكل النخبة السياسية الأردنية يقوم في إحدى روافعه الرئيسية على «صلة القرابة». ويقول: إنه في العديد من الحالات «يستغل الوزير أو المسؤول وصوله إلى المنصب الحكومي باستخدام نفوذه وبذل مساعيه لإيصال أولاده أو أشقائه للمنصب».

الدستور الأردني لا يحول دون وصول الابن أو الأخ إلى الوزارة أو تقلد المناصب السياسية. إلا أن مصالحة يرى أنها مع ذلك «ظاهرة غير مستحبة في بلد يسعى إلى التنمية السياسية ويسعى للعدالة في توزيع الموارد واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص لكل مواطنيه ومبدأ الكفاءة لا المحسوبية».

أردني

تقليل من أهميته لصدوره عن "الخارجية"

تقرير أميركي عن تراجع الحريات الدينية في الأردن

محمد شما

قال تقرير صدر مؤخرا عن مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في وزارة الخارجية الأميركية، إن هناك «تدهوراً» في مجال الحريات الدينية في عدة دول عربية وإسلامية من بينها الأردن. وبحسب جون هانفورد، أحد المشرفين على هذا التقرير، فإن الانتقادات انصبت على أن القوانين الأردنية تعتبر التحول من الإسلام إلى المسيحية ردة، وأنها تعاقب من فعل ذلك بإلغاء زواجه وتعلنه بلا هوية دينية. واتهم هانفورد الحكومة الأردنية بالتضييق على الأفراد والمنظمات ذات التوجه الديني غير الإسلامي.

المركز الوطني لحقوق الإنسان اعتبر التقرير مشوّهاً

واعتبر التقرير أن وضع الحريات الدينية في الأردن تراجع خلال الفترة التي غطاها التقرير (من تموز 2007 حتى تموز 2008)، وكان الأبرز في ذلك هو «كيف تعاطت الحكومة مع حالات الارتداد عن الدين». وأشار إلى حادثة «طرد 30 مسيحيا أجنبيا يعملون في نشاطات دينية، بالإضافة إلى مضايقات تعرض لها أفراد ومؤسسات بسبب الديانة».

كما انتقد التقرير المحاكم الشرعية وسلطتها في مقاضاة المرتدين عن الإسلام. واعتبر التقرير العلاقة بين المسلمين والمسيحيين «جيدة بشكل عام»، مشيرا إلى قيام رجال مجتمع وأعضاء في العائلة المالكة بخطوات لتعزيز حرية الأديان، «إلا أن أتباع أديان غير معترف بها، ومسلمين تحولوا إلى أديان أخرى وأشخاصا يوصفون بأنهم من دعاة الردة، يواجهون تمييزا مجتمعيا وتهديدا بإيقاع أذى نفسي وذهني».

رئيس المركز الوطني لحقوق الإنسان، عدنان بدران أعتبر أن التقرير «مشوه» وأبدى استغرابه مما ورد فيه، وقال: «هذا تشويه لموقف الأردن من الأديان، وما أورده التقرير غير حقيقي ولم أسمع به إلا من هذا التقرير».

«جميع التحريات التي نجريها في المركز الوطني لحقوق الإنسان تعارض مثل هذا التقرير، لأن الدستور كفل حرية العبادات والأديان في الأردن في الكنائس والجوامع، لجميع المذاهب، لذلك لا يوجد أي تحيز أو تمييز في الأردن بين مواطن أردني مسيحي أو مسلم أو من أي ديانة أخرى، فالجميع يشهد أن حرية العبادات كلها محمية ومتوافرة للجميع بدون أي تمييز، لكن الأبواق الخارجية تحاول دائما أن تحطم الأردن وصورة الديار الإسلامية» كما قال بدران.

بدران يرى في الوقت نفسه أن «علينا أن نتقبل ما يرد في التقرير، وأن نفحص المعلومات بموضوعية، ونحللها بشكل موضوعي، ونرد عليها ولا نهملها، ويجب ألا تؤثر على مسيرتنا».

ويرى بدران أن الحكومة عليها أن تترفع عن الإجابة على ما ورد في التقرير، وأن الرد يجب أن يكون من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وبرأيه أن الحكومة يجب ألا ترد على مثل هذه التشوهات لأنها تأتي بين الفينة والأخرى، وتلقي هذا العبء على مؤسسات المجتمع المدني المدافعة عن حقوق الإنسان، «هذه أكثر فاعلية في الرد».

الناشط الحقوقي، سليمان صويص، رفض مناقشة ما تضمنه تقرير الحريات، لأنه «صادر عن جهة ليست مخولة بإصدار تقارير عن العالم وتقييم من يراعي الحرية ومن لا يراعيها.

بدران: المجتمع المدني أكثر فاعلية في الرد على التقرير

ويضيف صويص أنه ليس للخارجية الأميركية الحق في أن تقيّم حريات الإنسان أو الأديان في البلدان المختلفة، «نحن نقبل التقرير إذا كان صادرا عن منظمة، كمنظمة العفو الدولية، وهي منظمة دولية غير حكومية أو من منظمة مراقبة حقوق الإنسان الأميركية، أو المنظمة العربية لحقوق الإنسان، أما أن يصدر من حكومة، وليست أي حكومة، إنما حكومة الولايات المتحدة الأميركية، والتي لها مصالح اقتصادية استراتيجية في العالم، وتنصب نفسها حكما على العالم، فنحن لا نقبله».

ولم ينف صويص ما ورد من بعض الممارسات التي «تقع» في الأردن لها علاقة بالأديان، ولكن «لا ننتظر هذا التقرير لنقيم أو نراجع».

كوندوليزا رايس

عدنان بدران

صويص: ليس للخارجية الأميركية الحق في تقييم حريات الإنسان أو الأديان

وكانت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، أعلنت عقب صدور التقرير السنوي حول الحريات الدينية في العالم، «إن الولايات المتحدة ستواصل ما سمته نشر الحريات الدينية ورفض أية أعمال تشكل هجوما على التقاليد الدينية في العالم»، معلنة رفضها سعي منظمة المؤتمر الإسلامي إلى تبني المجتمع الدولي قرارات تجرم تشويه الأديان بعد نشر وسائل إعلام غربية رسوما مسيئة للرسول محمد.

الناشط الحقوقي، فوزي السمهوري قال إن «المبدأ أن دين الدولة الأردنية هو الإسلام، وطالما أن دين الدولة هو الإسلام، فيجب ألا تتناقض القوانين الأردنية مع التعاليم الدينية، ولا يعاني الأردنيون من الاضطهاد الطائفي».

السمهوري، يرى أن أي تقارير دولية تتناول الحريات الدينية «يجب أن تراعي خصوصية أي دين»، ويقول: «إذا ما تحدثنا عن التمييز الديني، ففي إسرائيل، اليهودي يتبع والدته بغض النظر عن اختياره، وهذا يعني أن إسرائيل تقوم بانتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان، وتمنع المسلمين من إقامة شعائرهم الدينية بالتالي هذا انتهاك لحقوق الإنسان ولا أحد يتحدث عنه».

أبرز ما تناوله التقرير عن الأردن

- بعد أن قام مجلس رؤساء الكنائس بنشر إعلان يذم الإنجيليين ويتهمهم بالتحريض على أعمال طائفية، ظهرت مقالات في الصحافة الأردنية شديدة الانتقاد للإنجيليين. رؤساء تحرير منعوا ردا من الكنيسة الإنجيلية نُشر في وكالة عمون.
- تحظر الحكومة التحوّل عن الإسلام أو التحريض على الردة. إلا أن الدستور لا ينص صراحة على حظر الدعوة إلى الردة عن الإسلام.
- بموجب الحكم الشرعي، المرتدون يفقدون حقوقهم المدنية وممتلكاتهم. أما الحكومة فلا تعترف باعتناقهم دينا آخرن وتعتبرهم مسلمين في تعاملاتهم المدنية مثل الزواج والطلاق. في المقابل، تسمح الحكومة لغير المسلمين باعتناق الإسلام.
- جميع المواطنين، بمن فيهم غير المسلمين، خاضعون للقانون الإسلامي فيما يتعلق بالميراث. الأبناء القصر لمواطن اعتنق الإسلام يُعتبرون مسلمين، أما الأبناء البالغون لمسيحي اعتنق الإسلام فيحرمون من ميراث أبيهم ما لم يعتنقوا الإسلام.
- في شهر حزيران 2006، نشرت الحكومة ميثاقا دوليا للحقوق المدنية والسياسية في الجريدة الرسمية. البند 18 من الميثاق يشير إلى أن للجميع حق التمتع بحرية الفكر والضمير والدين، بما في ذلك حرية اعتناق دين أو معتقد، وحرية التعبير عن الدين والمعتقد في العبادة والممارسة والتعليم.
- المؤسسات المسيحية لا تتلقى دعما من الحكومة كما تتلقاه المؤسسات الإسلامية. كما أن الكنائس مطالبة بأخذ ترخيص من وزارة الداخلية
- بعض الكنائس مرخص كجمعيات مثل الإنجيلية الحرة.
- الحكومة لا تعترف بالبهائية أو الدرزية، ولكنها لا تحظر ممارسة البهائيين والدروز لديانتهم. وفي المعاملات الحكومية مثل الهويات ودفاتر العائلة يعاملون كمسلمين أو يترك مكان الدين فارغا.
- لا يوجد نظام قضائي للبهائيين بما يتعلق بأعمال الميراث والزواج. ولا بد من أخذ هذه الأمور إلى المحاكم الشرعية. لديهم «مجلس» يرخص الزواج إلا أن دائرة الأحوال المدنية والجوازات لا تعترف بهذه الزيجات.
- رجال الدين في الجيش يقتصرون على المسلمين السنة، إلا أنه لا يوجد ما يحظر ممارسة المسيحي والشيعي لدينه.
- ينص الدستور على حرية التجمعات الدينية في إنشاء مدارس خاصة بمجتمعاتهم شريطة الالتزام بالقانون العام والخضوع لسلطة الحكومة بما يتعلق بالمنهاج والتوجهات.
- يُسمح للمسيحيين بالإجازات في أعيادهم الرسمية
- لم تسجل أية تقارير لممارسات تحظر ممارسة دين ما، ولكن بعض الممارسات الحكومية ظهرت وكأنها تعطل نشاط بعض الجماعات المسلمة وغير المسلمة.
- الحكم بالسجن شهرين على جهاد المومني وهاشم الخالدي لاتهامهما بالإساءة للأنبياء لإعادة نشرهم الرسوم المثيرة للجدل، والتي اعتبرت مسيئة للنبي محمد.
- في أيار 2008، رفع مسلم سني قضية على شقيقه الذي اعتنق البهائية. وفي ما بعد قال مقربون من المتهم إن الشقيق رفع القضية بسبب أمور تتعلق بالميراث، إذ إن المحكمة الشرعية تمنع المرتد من الإرث.
- في 2006 رفع مسلم قضية ردة ضد زوج ابنته الذي اعتنق المسيحية. بعد أشهر أسقط المدعي القضية بعد أن تعهدت زوجة المرتد بعدم المطالبة بالإرث.
- لا توجد أخبار عن معتقلين أو محتجزين على خلفية دينية.
- في 2008 أصدرت محكمة مدنية وثيقة طلاق للمرة الأولى لزوجين بهائيين.

أردني

خطة لتأهيل المدعين العامين

الادعاء العام "غير مستقل" والمطلوب "حكم ذاتي"

محمد شما

يعمل قانونيون في الفترة الحالية على صوغ خطة لتطوير النيابات العامة، في مسعى نحو جعلها مستقلة استقلالاً تاماً عن باقي الأجهزة القضائية، ومن بينها استقلالية عمل "المدعي العام".

وبحسب المحامي مازن الطويل، المشارك في اللجنة القانونية لتعديل القوانين في وزارة العدل، فإن التطوير سيشمل جهاز الادعاء العام برمته. وقال الطويل:«إن هناك خطوات لتطوير النيابات العامة في إطار خطة من شأنها أن تجعل عمل النيابات العامة مستقلاً، وأن تتم من خلاله ترقية قاضي الادعاء العام ليصبح في ما بعد رئيساً للنيابات العامة».

الزعبي: علاقة الادعاء العام بوزير العدل غير واضحة

يعد الادعاء العام الدعامة الأساسية التي يرتكز عليها العمل القضائي من خلال ممارسته لاختصاصاته وصلاحياته وفق نصوص القانون. وتحدد مهام الادعاء العام بأن يتولى الدعوى العمومية باسم المجتمع، ويشرف على شؤون الضبط القضائي، ويقوم بتطبيق القوانين الجزائية وملاحقة المذنبين وتنفيذ الأحكام.

وبصفته هذه، فإن المدعي العام يتمتع بالاستقلالية التامة. «وهو وإن كان يتبع وزير العدل، فإن له أن يمنع وزير العدل من التدخل في قضية ما. ومع ذلك فهو يواجه صعوبات تتعلق بالأمور المالية والإدارية وأيضا في التأهيل»، كما يقول العميد السابق لكلية الحقوق في الجامعة الأردنية كامل السعيد.

تكفل المادة التاسعة من قانون أصول المحاكمات الجزائية، مساعدة مدير الأمن العام والشرطة والمراكز الأمنية «المدعي العام» في سبيل إجراء وظائف الضابطة العدلية. «لكن من الملاحظ أن علاقة المدعي العام معهم علاقة شخصية، فهي تعتمد على شخصية المدعي العام، فإذا كانت شخصيته قوية، تسير الأمور على ما يرام، ولكن إن كانت شخصيته ضعيفة، فإنه لا يستطيع أن يسّير الأمور، فهو لا يملك نصوصا قانونية واضحة، وبذلك فلا سلطة له عليهم، بحسب المادة التاسعة»، كما يقول المحامي مازن الطويل.

ولا يتمتع المدعي العام بالاختصاص الكامل، فهو ينتقل مرة إلى قاض للصلح ومرة إلى قاض في محكمة أخرى، وهذا ما يضعفه، على ما يقول كامل السعيد.

لكن وزير العدل السابق شريف الزعبي يرى أن النقص يقع «في غياب التخصص لدى القضاة»، وخصوصاً في عمل النيابة العامة «حيث أصبح عمل القضاء معقداً؛ فهناك جرائم غير تقليدية لها علاقة بسوق عمان المالي أو البورصات العالمية أو قضايا بنكية مختلفة» كما يقول.

ويلفت الزعبي إلى أن الجرائم تنوعت في العصر الراهن، خصوصاً الاقتصادية منها، فهنالك البورصات وقضايا المطبوعات والملكية الفكرية، وهو ما يستدعي التخصص في عمل المدعين العامين، «لا بد من إعطائهم المكانة الصحيحة والتدريب والتأهيل وتعزيزهم بالكوادر الإدارية اللازمة ومنحهم السيارات والموبايلات».

ويعتقد الوزير الزعبي أن علاقة الادعاء العام بالوزير «غير واضحة»، فالمدعي العام مستقل بالكامل عن السلطة التنفيذية، أما في الأمور الفنية فلا يوجد مدع عام متخصص كما هو الحال في الدول المتقدمة التي تراعي التخصص، «عندنا، قد يكون الشخص قاضي صلح ثم يصبح مدعياً عاماً، أو محامياً ويعمل في بنك ويصبح مدعياً عاماً وهو لا يعرف كثيرا في أصول الجزاء أو أسلوب التحقيق. المدعي العام لا يعمر لدينا أكثر من عامين، وبعد ذلك سرعان ما يتحول إلى قاض في محكمة، في حين أنه في الدول الأخرى يبقى عشرين عاماً في منصبه»، كما يقول المحامي الطويل.

ويتطرق ناجي الزعبي، نائب مدعي عام عمان، إلى القانون الذي رسم حدود هذه العلاقة، «العلاقة بين وزارة العدل والنيابة العامة إدارية فقط»، والهدف منها «حسن الأداء وجودة العمل وتأمين احتياجات أعضاء النيابة العامة».

السعيد: المدعي العام لا يتمتع بالاختصاص الكامل

ويكمل السعيد قائلاً: «إن لم يكن من التطوير بد، فليكن في فصل النيابة العامة مالياً وإدارياً، على أن يبقى خاضعا لمجلس القضاء الأعلى، شريطة أن يكون لرئيس النيابة العامة القدح المُعلى في شؤون أعضاء النيابة العامة. ويجب أن يمنح رئيس النيابة العامة سلطات واسعة في شؤون أعضاء النيابة العامة، ويجب أن ينص القانون على ذلك، لا أن يكون النص من خلال تعليمات أو أنظمة».

في ضوء تجربة المحامي الطويل، فإنه يرى أن ثمة علاقة ملتبسة بين المدعي العام والشرطة المكلفين بتنفيذ الضابطة العدلية، ويقول إن هناك مدعين عامين يحوّلون قضاياهم إلى الشرطة، «كأن يقولوا إن القضية فنية تحتاج للشرطة الذين يقومون بالتحقيقات».

ويخلص الطويل إلى القول: «لا توجد رؤية واضحة للمدعي العام ليحقق في الدعوى، ولا يوجد نص واضح في القانون يتحدث عن تحويل المدعي العام القضية إلى الشرطة».

ناجي الزعبي، يرى أن علاقة النيابة العامة بالضابطة العدلية «تنمو وتزدهر كلما عرف كل منهما الواجب القانوني الملقى على عاتقهما، لكن المدعي العام ليس لديه ضابطة قضائية مختصة أو تابعة له، هناك ضابطة عدلية لكنها ترتبط معه عندما يباشر هذا العمل أما ما عداها فليس هناك ارتباط».

هناك قوانين تمنح صلاحيات للمدعين العامين، وقد يساء استخدام الصلاحيات، وهناك أخطاء مقصودة وأخرى غير مقصودة، وهناك خطة شمولية كاملة تبحث في أمور الادعاء العام والنيابة العامة»، بحسب الوزير الزعبي.

ويوضح ناجي الزعبي، نائب مدعي عام عمان، أن وزير العدل يرأس جهاز النيابة العامة من الناحية الإدارية فقط، أما من الناحية القضائية فليس له أن يتدخل بعمل أعضاء النيابة العامة، «والهدف من رئاسته من الجانب الإداري هو تأمين أكبر قدر ممكن من المساعدة لعمل أعضاء النيابة العامة في عملهم، لغاية تسهيل العمل وحسن الأداء».

المادة 100 من قانون أصول المحاكمات الجزائية توجب على رؤساء المراكز الأمنية والشرطة أن لا يحتفظوا في الأشخاص (الموقوفين) أكثر من 24 ساعة، على أن يتم تحويلهم خلال 24 ساعة إلى المدعي العام. لكن بعضهم قد يبقى في بعض الحالات «أسبوعين أو ثلاثة عندهم»، وفق المحامي الطويل. وهم، بحسبه، «يتحايلون على المادة 100 عبر حصولهم على قرار من المحافظ بتوقيفه إداريا، حيث لا يتدخل المدعي العام عندها، فلا توجد لديه السلطة لذلك، رغم أن ذلك يعد جريمة لو ثبت أنه بريء بعد حجز حريته».

ويطالب الوزير الزعبي بإعادة النظر في التوقيف الإداري، فهو أمر كان له وقته في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ولكن ليس الآن، «ففي العالم المعاصر انتهى التوقيف، فجاءت البينة وسماع الشهود التي حلت محل القرار الإداري الذي يتم من خلاله التوقيف».

العلاقة بين المدعين العامين والضابطة العدلية، «تعتمد على الأشخاص والتدريب والتأهيل فالاستقلالية تعطيهم استقلاليتهم وحريتهم»، وفق الوزير الزعبي.

فصل النيابة العامة يحقق مطالب الأجندة الوطنية وتوصيات مؤتمر هافانا

النيابة العامة هي شعبة من شعب القضاء، فأعضاء النيابة العامة هم قضاة يتبعون المجلس القضائي مباشرة. في دول أخرى جهاز النيابة العامة له استقلال ذاتي ضمن جهاز القضاء، لا يتم النقل أو التأنيب إلا من خلال تنسيبات رئيس النيابات العامة أو النائب العام، كما يرى نائب مدعي عمان.

ويؤكد الوزير الزعبي أن عهده شهد إصدار قرار بصرف مبلغ مالي لكل المدعين العامين؛ سيارات خاصة لكل واحد منهم، وهواتف خاصة ممولة من وزارة العدل. وهو يعتقد أن تحسين أوضاعهم المادية ينعكس على أدائهم، ولكن «آن الأوان لإعادة النظر بالقوانين».

رئيس النيابة العامة، القاضي يوسف الحمود، يرى أن أهمية وضع قانون خاص بالنيابة العامة «سيكون له أثره في تحقيق استقلالها وتعزيز دورها في حماية المواطن من التعسف، فجمع الاتهام والتحقيق بيد جهة واحدة لا تتمتع بحصانة القضاة واستقلالهم يؤدي إلى التغول».

بينما يدعو ناجي الزعبي، إلى حكم ذاتي للنيابة العامة ضمن الجهاز القضائي، وهو اعتبر أن النيابة العامة جزء من الجهاز القضائي، وأنه لا بد من تطوير النصوص التشريعية التي تنظم علاقة أعضاء النيابة العامة مع بعضهم البعض ومع الضابطة العدلية، ومع المجلس القضائي.

فصل النيابة العامة يحقق مطالب الأجندة الوطنية وتوصيات مؤتمر هافانا التي التزم بها الأردن وكذلك توصيات التقرير الوطني حول تطوير النيابات العامة، على ما يقول القاضي الحمود، «عدم استقلالية النيابة أدى أيضا إلى عدم وضوح أو غياب المرجعية القانونية والواقعية ما انعكس سلبا على عمل النيابة وعلى القرارات التي يمكن اتخاذها لتحسينها وتطويرها».

14 قاضياً لكل مئة ألف مواطن

إنفاق الحكومة الأردنية على القضاء يعد ضمن المعدلات العالمية، فهي تُخصص نسبة 1 بالمئة من الموازنة العامة لوزارة العدل، وتشكل 0,8 بالمئة من الموازنة وتعتبر تلك النسبة مرتفعة بالمقارنة مع السنوات الماضية. ويصل تعداد القضاة في الأردن 700 قاضي، بمعدل 14 قاضي لكل مائة ألف من السكان، وقد ازدادت رواتب القضاة مؤخرا وتتراوح ما بين 1100 –1300 دينار أردني.

يتولى المعهد القضائي تدريب القضاة بشكل مستمر، فيما يخرج صندوق قضاة المستقبل، والذي من شأنه تخريج أفواج ذات نوعية جيدة، مئات الطلبة، ويبدي وزير العدل السابق شريف الزعبي تفاؤله بالصندوق، ويقول: "علينا ان نستثمر الشباب ونستقطب أوائل كليات الحقوق الأربعة عشر ونبعثهم إلى جامعات عالمية لدراسة الماجستير والدكتوراه وقد أرسلنا في العام الماضي 50 طالباً وفي العام الجاري سوف تبتعث الوزارة العدد نفسه إلى الخارج".

وتعمل وزارة العدل ضمن خطة على بناء قصور عدل جديدة في محافظات المملكة، ومدينة قضائية تضم محاكم البداية والاستئناف إضافة الى مبنى للنيابة العامة والمحامي العام المدني والمعهد القضائي.

جرى في العام 2007 تعديل نظام المعهد القضائي الأردني لتخصيص 70 بالمئة من المقاعد المتوافرة لدبلوم الدراسات القضائية للعشرة الأوائل لكليات الحقوق في الجامعات الأردنية، أما النسبة المتبقية والبالغة 30 بالمئة من المقاعد المتوفرة لدبلوم الدراسات القضائية في المعهد القضائي، فقد جرى تخصيصها للفئات التالية: المحامي الأستاذ الذي عمل مدة لا تقل عن سنة بعد إنهائه متطلبات التدريب لدى نقابة المحامين، ومن أمضى مدة ثلاث سنوات في وظيفة كتابية في المحاكم النظامية إذا كان يحمل الدرجة الجامعية الأولى في القانون، أو من أمضى سنتين في الوظيفة إذا كان يحمل درجة الماجستير، أو من أمضى مدة سنة في الوظيفة إذا كان يحمل درجة دكتوراه.

أردني

علي الهروط

ما بين آل خطاب والهروط

السّجل - خاص

شهدت البلاد في الأشهر الأخيرة حالات متكررة لاعتداءات على رؤساء جامعات وعلى مؤسسات تعليمية، ما يشير إلى نوع من الاستقواء من قبل أطراف تعتبر نفسها صاحبة اليد الطولى في مناطق النفوذ التي تنتمي إليها.

نموذج جديد من هذه الحالات، هو ما حدث بين النائب عادل آل خطاب ورئيس جامعة الحسين بن طلال علي الهروط. حيث تردد أن النائب آل خطاب هدد بالاعتداء على الهروط وسط مدينه معان.

ولدى توجه «**السجل**» إليه بالسؤال عن حقيقة ما جرى، رفض الهروط، الخوض في المشادة التي وقعت بينه وبين آل خطاب.

تحفظ الهروط جاء، بحسب قوله، رغبة منه في تجاوز الحادثة وعدم الخوض في موضوع وصفه بأنه "شخصي". وكان الهروط صرح في وقت سابق لوكالة "عمون" بأن النائب مارس ضغوطا على إدارة الجامعة لتعيين عمداء كليات ومدراء إدارات، وقام بمحاولة الضغط على إدارة الجامعة لترقية أحد أعضاء هيئة التدريس الذي لم يستحق الحصول على هذه الترقية حتى الآن.

وزاد الهروط، بحسب عمون، أن آل خطاب قام بتطوير النقاش إلى حد أن النائب قام بتهديده، وأنه، أي آل خطاب، أقسم باللّه العظيم بأن يقوم بضربه وإهانته في وسط مدينة معان.

من ناحيته نفى النائب عادل آل خطاب قيامه بتهديد الدكتور علي الهروط، وقال إنه طلب من رئيس الجامعة كشفا بأسماء المبعوثين على حساب الجامعة، مشيرا إلى أن الرد كان جافا، "فقلت للرئيس أنت تستعدي الناس" وهذا "سيعرضك لمشاكل مع أهل معان".

آل خطاب بعث لـ«**السجل**» ملفا من 12 صفحة يتضمن تجاوزات مالية وإدارية قال إن الهروط قام بها، مشيرا إلى انه بصدد الدعوة إلى اجتماع لأبناء معان لتلاوة التقرير على مسامعهم .

حادثة الهروط - آل خطاب ليست الأولى من نوعها، حيث تم الاعتداء على رئيس جامعة الطفيلة التقنية قبل ما يقارب الشهرين على خلفية فصله موظفا في الجامعة.

أوكل تقديمه لمذيع آخر

مرقة يوقف برنامجاً للطراونة إكراماً لتاجر متنفذ

السجل- خاص

قبل أيـام، أوقـف مدير عـام مؤسسة الإذاعـة والتلفزيون جرير مرقة، برنامج "دليل المستهلك" اليومي الذي كان يقدمه من التلفزيون الأردني، في الساعة الرابعة والنصف من كل يوم من أيام شهر رمضان، المذيع عبد الوهاب الطراونة، وأوكلت مهمة تقديم البرنامج لمذيع آخر.

مدير عام المؤسسة، عزا خطوته تلك لخروج الطراونة عن غاية البرنامج، رافضا القول بان ضغوطا مارسها تجار أدت لسحب البرنامج من مقدمه الأصلي، الطروانة ، بيد أن الأخير يرفض تبرير مرقة، ويستغرب تأخر المدير العام في اكتشاف خروج البرنامج عن نهجه بعد تقديم 22 حلقة منه.

القرار اتخذ بعد تصوير حلقة عن جولة ميدانية قام بها مسؤولون من مديرية صحة العاصمة

الـقـرار بوقف الـطـراونـة عـن تقديم برنامجه اتخذ بعد تصوير حلقة عن جولة ميدانية قام بها مسؤولون من مديرية صحة العاصمة كانت تسجلها كاميرا البرنامج. وخلال الجولة مر مسؤولو مديرية الصحة على مستودعات غذائية في منطقة ابو علندا، تعود ملكيتها لأحـد المستوردين الكبار، ثم انتقلت كاميرا البرنامج لمستودع مجاور تعود ملكيته لمستورد آخر. كل ذلك والكاميرا لم تتوقف عن التصوير.

يقول الطراونة: "طلبنا إذنـا من أمن المستودع للدخول، وبعد دقائق فوجئنا ببعض الأشخاص يهاجموننا وينتزعون الكاميرات منا، فقمنا بالاتصال بشرطة النجدة التي حضرت على الفور وأكملنا التصوير، لنجد أن المستودع يضم مواد منتهية الصلاحية".

ويواصل: "وبينما أنا عائد للتلفزيون، تلقيت اتصالا من المدير العام، جرير مرقة، يستفسر فيه عما حدث معنا، ويطلب مني أن أحضر إليه فور وصولي للإدارة. وإثر دخولي مكتب المدير العام، وجـدت عنده صاحب الشركة التي دخلنا مستودعاتها للتصوير"، ويؤكد الطراونة أن الحوار كان هادئا، في البداية، ولكنه تحول حين بدأ المدير العام يعلن "أن بعض حلقات البرنامج خرجت عن أهدافها التي وضعت من أجلها، ويطلب مني مراعاة ذلك".

يقول الطراونة أنه أبلغ المدير العام رفـضـه الـتـام لما قـالـه فـي شـأن حلقات البرنامج، مؤكدا أن البرنامج لم يخرج عن خطه، فما كان من المدير العام، بحسب الطراونة، إلا أن طلب منه ترك البرنامج والتوقف عن تقديمه.

الطراونة: قرار المدير جاء في إطار تصفية حسابات شخصية

مؤسسة الإذاعـة والتلفزيون أبلغت الطراونة لاحقا وقفه عن تقديم برنامج إذاعـي آخر كان يقدمه بعنوان "ديرتنا"، وفق ما قال، مشيرا إلى أن قرار وقفه عن التقديم يستهدفه شخصيا، ولا علاقة له بتبرير مرقة، الـذي يرد قـراره إلى خروج برنامج "دليل المستهلك" عن نهجه الذي رسم لأجله.

يعتقد الطراونة ان قرار المدير العام جاء في إطار تصفية الحسابات الشخصية، واستجابة لضغوط مارسها تجار جاء البرنامج على ذكرهم في حلقته الثانية والعشرين.

المدير العام ينفي أن يكون القرار اتخذ لأسباب تتعلق بضغوط مارسها متنفذون على إدارة التلفزيون، احتجاجا على حلقة من حلقات البرنامج تعرضت لهم، بيد أنه يقترب من الاعتراف بذلك حين يقول إن البرنامج لم يوضع من أجل محاكمة الناس والتشهير بهم والتعرض لهم على الشاشة، وتقديم صورة سلبية عن الأردن وتجاره.

ويحاجج مرقة بأن الطراونة موظف في التلفزيون، ومن حق الإدارة سحب برنامج منه والإيعاز لآخر بتقديمه. لكن الطراونة يرد بالقول "أنا لست موظفا في التلفزيون، وإنما أعمل لديهم بالقطعة"، ويشرح "أوكلت لي مهمة تقديم برنامج "دليل المستهلك"، إضافة لبرنامج إذاعـي آخـر، وها هما قد سحبا مني".

يقول مرقه لـ"**السجل**": إن هدف البرنامج الأسـاسـي لـم يكن البحث عـن مشاكل وإظهارها على شاشة التلفزيون في صورة مباشرة، بل القيام بتعريف المواطن بطرق الاستهلاك وآلياته وسبل ترشيد الاستهلال ما أمكن، ولم يكن الهدف منه أخذ الكاميرا للأسواق وكشف عيب هنا أو مشكلة هناك، بيد أنه أقر بأن الحديث بينه وبين مقدم البرنامج الموقوف، عبد الوهاب الطراونة، كـان فـي حـضـور الـتـاجـر الـذي صـورت مستودعاته.

مرقة: لم يكن الهدف من البرنامج كشف عيب هنا أو مشكلة هناك

برنامج "دليل المستهلك"، يخرجه عبد الكريم العمري، ويصور ميدانيا في الأسواق والمحلات التجارية والأسـواق الشعبية والتجارية، والوقوف على الأسعار فيها.

عبد الوهاب الطراونة، يرفض توكيل مذيع آخر بتقديم البرنامج ويقول «أنا لست موظفا في التلفزيون، فالبرنامج من فكرتي وإعدادي وتقديمي» ويضيف أنه يقوم بهذه المهمة منذ أكثر من 20 عاما «حتى أصبح البرنامج ملكية فكرية لي، ولا يجوز لأحد الاعتداء عليها، وبخاصة أنني الآن خارج كادر التلفزيون». المدير العام يعتبر ان البرنامج ملكا لإدارة التلفزيون وهـي التي توكل المهمة للمذيع الذي تريد لمتابعة تقديمه.

أردني

الهيئات تنتظر تعليمات من "التنمية"

تصويب أوضاع الجمعيات وتعديل قانونها

حسين أبو رمّان

بعد تصديق الملك عبد اللّه الثاني له والأمر بإصداره، نشر قانون الجمعيات الجديد رقم 51 لسنة 2008 في عدد الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ 16 أيلول/سبتمبر.

القانون الجديد المثير للجدل، اتسم، بالصيغة التي قدمته فيها الحكومة إلى مجلس الأمة بالتشدد والقيود المفروضة على عمل الجمعيات، وحينما عرض المشروع على مجلس النواب، زاد الأخير في منسوب التشدد والقيود. أما مجلس الأعيان، فقد مرّر المشروع كما جاء من المجلس النيابي.

فالقانون لا يعترف مثلاً بالهيئات الإدارية المنتخبة للجمعيات إلا بعد موافقة الوزير المختص عليها. كذلك رغم وجود حوالي ألفي جمعية تخضع لقانون الجمعيات الجديد، فإن أياً منها لا يستطيع أن يحصل على تبرع أو منحة أو تمويل من أشخاص عرب أو أجانب إلا بعد موافقة مجلس الوزراء، وليس من الوزير المختص مثلاً.

الذهبي: الحكومة تفكر جدياً بإعادة النظر بمشروع القانون

رئيس الوزراء نادر الذهبي كان التقى يوم 8 أيلول/سبتمبر الفائت مع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني، وأبلغهم أن "الحكومة تفكر جدياً بإعادة النظر بمشروع قانون الجمعيات لسنة 2008" (الرئيس تحدث عن مشروع قانون لأن الملك لم يكن صدّقه بعد). وأوضح الرئيس أن من بين الأفكار المطروحة "استصدار مشروع قانون معدِّل لقانون الجمعيات لعرضه على مجلس الأمة مع إعطائه صفة الاستعجال".

واجه اقتراح الحكومة لمشروع قانون الجمعيات ثم إقراره من مجلس النواب، انتقادات واسعة ليس فقط من قبل منظمات المجتمع المدني في الأردن، وإنما كذلك من قبل منظمات دولية تعنى بحقوق الإنسان. لهذا نفى الرئيس أن يكون اهتمام الحكومة بالتجاوب مع المقترحات التي تبديها مؤسسات المجتمع المدني قد أتى "خضوعاً لضغوطات خارجية".

يذكر أن 16 منظمة من منظمات المجتمع المدني في الأردن، وجهت مذكرة للديوان الملكي تطلب فيها مقابلة الملك عبد اللّه الثاني لشرح وجهة نظرها في قانون الجمعيات قبل تصديق الملك عليه والأمر بإصداره.

القانون الجديد سوف يدخل حيز التنفيذ بعد مرور ثلاثة أشهر على نشره في الجريدة الرسمية

القانون الجديد لن يدخل حيز التنفيذ إلا بعد مرور ثلاثة أشهر على نشره في الجريدة الرسمية. ويمكن اعتبار هذه المدة بمثابة مهلة للجمعيات القائمة قبل أن يبدأ موعد "تصويب" أوضاعها حسب اشتراطات هذا القانون.

يلزم القانون الجمعيات والاتحادات القائمة والمرخصة سابقاً بموجب قانون الهيئات والجمعيات الخيرية رقم 33 لسنة 1966 بتوفيق أوضاعها اعتباراً من 16 كانون الأول/ديسمبر القادم، خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة، على أنه يحق للوزير المختص تمديدها لمدة لا تزيد على سنة أخرى. ويعتبر القانون في المادة (20) منه، أن الجمعية التي تتخلف عن توفيق أوضاعها منحلة.

لكن القانون لا يوضح بالضبط ماذا يتطلب من الجمعيات والاتحادات القائمة لتوفيق أوضاعها. لذا ستنتظر هذه الهيئات على الأرجح إصدار وزير التنمية الاجتماعية تعليمات خاصة لتحديد ما هو المطلوب من الجمعيات حتى تتمكن من توفيق أوضاعها حسب منطوق المادة (28 ج).

قضية الريماوي: شبهات فساد لم تتبلور بتهم محددة

السّجل - خاص

تشهد الأوساط الصحفية همساً وتسريبات عن وجود صفقة وراء عملية الإفراج عن رئيس جامعة البلقاء التطبيقية، عمر الريماوي بعد يوم من توقيفه بتهم فساد.

الريماوي: المعينون أبناء وطن ومن حقهم الحصول على وظائف

وكان مدعي عام هيئة مكافحة الفساد، عبد الإله العساف، أمر يوم الثلاثاء 2 أيلول/سبتمبر الماضي، بتوقيف رئيس جامعة البلقاء التطبيقية عمر الريماوي، ونائب الرئيس للشؤون الإدارية علي القيسي، وعميد كلية عمان الهندسية، كاظم عارف، ونائب الرئيس للشؤون الأكاديمية عبد اللّه الزعبي. التهم التي قالت تسريبات صحفية إن الريماوي والزعبي أوقفا على خلفيتها، هي «استثمار الوظيفة والاعتداء على المال العام»، في حين كانت تهمة عاطف الخرابشة وفق التسريبات نفسها "السكوت عن أفعال من شأنها المساس بالمال العام".

بعد يوم، وبناء على قرار من المدعي العام للهيئة، أفرج عن الريماوي والزعبي بكفالة، وتم استبقاء الثلاثة الآخرين قيد الاعتقال.

الريماوي، بحسب مقربين منه، كان يدافع عن نفسه أمام زائريه بالقول إنه كان يعمل تحت الشمس، في جامعة لها فروع في أنحاء المملكة كافة، وتمتلك العديد من المشاريع والكليات.

إلا أن تسريبات جاءت لتعزز شكوكا حول تورط عدة جهات في قضية الجامعة، من خلال استعراض أسماء عدد كبير من الموظفين اتهم الريماوي بتعيينهم، وعددهم، وفق مصادر تحدثت لـ«**السّجل**» طالبةً عدم الإفصاح عن هويتها، تجاوز 750 موظفاً.

موظفون: الريماوي رئيس مجلس إدارة أكثر من 21 مؤسسة تابعة للجامعة

في اتصال هاتفي أجرته «**السّجل**» مع الريماوي قال إن الوقت لم يحن بعد للحديث في الموضوع، إلا أنه نفى أن يكون قد عين أي شخص دون مرور تعيينه بكامل الطرق القانونية، اي الإجراءات التي تبدأ من لجان الكلية وتنتهي بشرحه على تنسيبات تلك اللجان.

من بين الأسماء التي قيل إن الريماوي قد عينها اسم زوجة وزير التعليم العالي عمر شديفات، وزوجة رئيس الجامعة الأردنية خالد الكركي، اللتان عينتا في هيئة تدريس الجامعة. وهنالك أيضا إحسان شاهين، نجل المذيع الراحل رافع شاهين. وكان شاهين الإبن قد شغل موقع الإشراف على الجامعات في دائرة المخابرات العامة، قبل تعيينه في موقع رفيع في الجامعة بعد حصوله على التقاعد من الدائرة.

الريماوي اعتبر أن رجال المخابرات والنساء المعينين هم أبناء وطن ومن حقهم الحصول على وظائف رسمية.

وبحسب موظفين في الجامعة، فإنه إضافة إلى التجاوزات الإدارية، يواجه الريماوي شبهة فساد مالية، حيث إنه يشغل منصب رئيس مجلس إدارة أكثر من 21 مشروعا ومؤسسة تابعة للجامعة.

الحديث عن وجود شبهات فساد في جامعة البلقاء التطبيقية لم ينقطع منذ أكثر من عام، سواء على صفحات صحف أو من قبل نواب. وسبق للنائب محمود الخرابشة أن طالب، في خطاب الثقة بحكومة نادر الذهبي

عمر الريماوي

نهاية العام الماضي، بمحاسبة الريماوي على ما وصفه الخرابشة بأنه «تجاوزات مالية وإدارية».

أردني

الجامعات الخاصة: نجاح يعيقه منطق الربح والذهنية البيروقراطية

تتمة المنشور على الأولى

أزمة التعليم الخاص في جانب بارز منها تتمثل في سيادة منطق الربح وتعظيم الأرباح. أحد أبرز استخلاصات تجربة العالم المتقدم أن ميدان التعليم الجامعي، لا يخضع لاعتبارات الربح، وتديره مؤسسات مستقلة لا تهدف إلى الربح.

في الأردن، باستثناء الجامعات الرسمية، لم تتوافر فرصة قيام جامعات غير ربحية، لا بمبادرة مجتمعية ولا بتوجه تشريعي. التربويون الأوائل الذين تبنوا فكرة إنشاء جامعات خاصة، تطلعوا إلى نموذج غير ربحي، لكن التشريع الذي اعتُمد للجامعات الخاصة، أسس منذ البداية لنموذج ربحي، واشترط لتأسيس الجامعات نشوء شركات تحوز على الترخيص من وزارة الصناعة والتجارة كأي مشروع استثماري آخر.

الجامعات الأردنية الخاصة، لا تعني فقط أنها جامعات غير حكومية، بل هي مؤسسات ترمي إلى تحقيق أرباح بوصفها مشاريع استثمارية. بهذا فإن استخدام تعبير «جامعة أهلية» غير مناسب، رغم أن مفردة «أهلية» استُخدمت تاريخياً في الأردن مقابل مفردة «حكومية» أو «رسمية»، إلا أنها لا تكشف ما إذا كانت غايتها الربح أم لا. الجامعات المسماة «أهلية»، جامعات خاصة هدفها الربح. ويكون أكثر دقة إذا ما حُفظ مصطلح الجامعة الأهلية، للجامعة غير الحكومية وغير الربحية.

قيام جامعات خاصة مثّلَ تجربة لها خصوصيتها، وفي غياب تحولها إلى مؤسسات غير ربحية، خسرت هذه التجربة فرصة أن تتحول إلى نموذج أردني متميز، يجمع ما بين الحاجة إلى استقلالية العملية الأكاديمية، وبين سعي رأس المال لتحقيق الربح.

ينبغي تشجيع الجامعات الخاصة بالانتقال إلى هذا التوجه، بنشوء شراكة تشبه النموذج التنموي الذي رُوّج له في فترات سابقة بين القطاعين العام والخاص، كما يشدد على ذلك أكاديمي تولى مناصب قيادية في جامعات خاصة عدة: في هذه الحالة تنشأ شراكة بين قطاع خاص ربحي وقطاع أكاديمي مستقل. وفق هذه الرؤية، يكلّف رأس المال بإنشاء البنية التحتية للجامعة الخاصة وصيانتها وتطويرها، مقابل عائد مجز يتراوح بين 12 إلى 15 بالمئة، ويكون كَمن يؤجر منشآته للقطاع الأكاديمي، إضافة إلى إدارة المرافق الخدمية في الجامعة، وفق الشروط السائدة من أسطول النقل إلى الكافتيريات والمطاعم إلى مساكن الطلبة وغيره.

أما القطاع الأكاديمي، فيعمل تحت إشراف مجلس الأمناء الذي تُمثّل فيه الشركةُ المؤسسة للجامعة، لكنها لا تملك سلطة القرار بما يتعلق بالحياة الأكاديمية. القطاع الأكاديمي في هذه الحالة هو صاحب الولاية، في ما يتصل بالبرامج الدراسية وبسياسة القبول والرسوم والهيئة التدريسية وكل ما يتصل بالعملية التعليمية، والعلاقة مع الجهة الحكومية المختصة.

التعليم في الأساس حق للمواطن على الدولة. وبما أن التشريع منحَ الشركات حق تأسيس جامعات خاصة، فقد سعى لفرض رقابة حكومية على هذه الجامعات من خلال مجلس التعليم العالي وهيئة الاعتماد. المجلس يمثل الجهة المعنية برسم سياسة التعليم العالي، والموافقة على إنشاء مؤسسات التعليم العالي في المملكة، وإقرار حقوق التخصص والبرامج في مختلف المستويات التي تدرس فيها. ويتولى هذا المجلس بالجامعات الخاصة تعيين رؤساء الجامعات الخاصة ومجالس أمنائها.

> **«الأهلية»، جامعات خاصة هدفها الربح. ويكون أكثر دقة حفظ مصطلح «الجامعة الأهلية»، للجامعة غير الحكومية وغير الربحية**

أما الاعتماد فهو «اعتماد عام» يتعلق بمواصفات الحد الأدنى التي ينبغي توافرها في البنية التحتية للجامعات، و«اعتماد خاص» يتعلق بالخطط الدراسية وبعدد أعضاء الهيئات الدراسية ومؤهلاتهم.

الاعتماد تولاّه في البدء «مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي»، لكن تطوراً مهماً أصاب آلية الاعتماد بانتقالها من مجلس يرأسه وزير التعليم العالي والبحث العلمي إلى «هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي»، كهيئة مستقلة مالياً وإدارياً ذات قانون خاص صدر في العام 2007.

قانون هيئة الاعتماد لم يكتفِ بتحديد وظيفة الهيئة في وضع معايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي، وهو هنا معني بالجامعات الرسمية والخاصة على قدم المساواة، بل نصَّ على ضمان «الجودة»، وعلى إنشاء «مركز وطني للامتحانات»، وهذه مفاتيح تطور مستقبلية.

«هيئة الاعتماد» وفق منطوق قانونها أشبه ما تكون بهيئة تنظيم قطاع النقل، أو هيئة تنظيم قطاع الاتصالات. وهنا تكمن المشكلة، لأن المطلوب في حالة التعليم عدم الاقتصار على مراقبة الالتزام بالمعايير الشكلية الموضوعة للاعتمادَين العام والخاص. لا يكفي مثلاً أن تلتزم جامعة ما بتوظيف عدد أعضاء هيئة التدريس المطلوب، إذا لم تكن هناك آليات رقابة علمية مستقلة على جودة المخرجات التعليمية.

الذهنية البيروقراطية تدفع دائماً باتجاه الإمساك بسلطة الرقابة بما يُبقي زمام الأمور بيدها. وحتى حينما اقتنعت حكومات بفكرة الهيئات المستقلة لتنظيم القطاعات الاقتصادية كالاتصالات والتأمين والنقل، تجد هذه الفكرة مقاومة في مجالس النواب من خريجي البيروقراطية الحكومية، وفي مقدمتهم وزراء وموظفون كبار سابقون.

مفتاح الحل بما يخص التعليم الجامعي الخاص هو ضبط الجودة، عبر جهة علمية مستقلة ومحايدة تأخذ على عاتقها تقييم العملية التعليمية من منهاج، وأساليب تدريس وتعلم، وتسهيلات لعملية التدريب وتطوير مهارات الخريجين، والامتحانات، وغيرها.

الخبير التربوي الأردني المقيم في بريطانيا عصام النقيب، يؤكد أهمية تقييم البرامج الدراسية على أساس المخرَجات. يضيف بأن فائدة التقييم تكتمل بنشر نتائج التقييم على الرأي العام. وعندما تتوافر إمكانية التقييم للعملية التعليمية على هذا النحو، فإن دور هيئة الاعتماد يصبح «أكثر بساطة» ويختص في الجانب التنظيمي فقط.

التقييم محفّزٍ على ضبط الجودة وعلى التنافس الذي يولّد الإبداع. وعند ذاك، فإن كثيراً من القرارات والإجراءات لا تُعد ذات قيمة. فمثلاً يشترط مجلس التعليم العالي أن تكون علامة الحد الأدنى للقبول في الجامعات الخاصة 55 بالمئة، وكان المجلس قد رفع العلامة في سنوات سابقة إلى 60 بالمئة.

إن الحيلولة دون قبول الناجحين في شهادة الثانوية العامة (التوجيهي) ممن تقل معدلاتهم عن 55 بالمئة في الجامعات الخاصة، يتعارض مع وظيفة التوجيهي الأساسية بوصفه جواز مرور للتعليم العالي. إن أمراً كهذا ينبغي أن يُترك للجامعات نفسها أن تقرر بشأنه ما تراه مناسباً من منطلق استقلاليتها وخصوصيتها، ومن منطلق أن التقييم يكون «بَعدياً» للمخرجات، وليس مسبقاً لعلامات الطلبة في التوجيهي.

التقييم المعلن للجامعات الخاصة يدفع للارتقاء بوضع هيئاتها التدريسية من حيث العدد، والمؤهلات والخبرات، وشروط العمل، إذا كانت تنشد تحسين قدرتها الاستقطابية للطلبة، بينما تُعد هذه المشكلة حالياً أبرز المشاكل التي تعاني منها.

بدأت مع أزمة الخليج

الجامعات الخاصة: اقترحها محتاجون وتلقفها مستثمرون

حمزة السعود

في العام 1990، اكتشفت الجامعات الرسمية الأردنية ما في طاقتها الاستيعابية من محدودية. وقد وضع هذا الاكتشاف الحكومة أمام الأمر الواقع، وهو السماح بتأسيس أول جامعة خاصة في المملكة. كانت الجامعة الخاصة الأولى في المملكة، التي تأسست في ذلك العام، هي جامعة عمان الأهلية، وكان رئيس الحكومة آنذاك مضر بدران. هكذا بدأ السباق على التسجيل في الجامعات الخاصة التي أقبلت عليها أعداد كبيرة من الطلبة المغتربين في صورة خاصة. فقد كان المغتربون يشكلون ما نسبته 28 في المئة من سكان الأردن آنذاك.

تزايد أعداد الطلبة الراغبين في دخول الجامعات على مر السنين، وقد تزامن ذلك مع تزايد الصعوبات أمام دخول الطلبة من أبناء المغتربين الأردنيين في جامعات الدول التي كانوا يعيشون فيها، قابلتها صعوبات في الحصول على مقعد في جامعات الأردن الرسمية، التي خصصت لهم نسبة لا تزيد على 5 في المئة من المقاعد الجامعية، ما جعل العديد منهم في مرمى جامعات ذات مستويات متدنية في دول مثل باكستان، والهند، وحتى الولايات المتحدة الأميركية، حيث الجامعات هناك على غير مستوى أكاديمي.

كما أسهم في القضية الواقع الاجتماعي المحافظ للوطن العربي، والذي لا يسمح للفتيات بمغادرة بيوتهن للتعلم في الخارج، إلا باستثناءات محدودة، وهو ما زاد في الضغط على الحكومة للموافقة على إنشاء الجامعات الخاصة.

إصرار الحكومة على رفض إنشاء جامعات خاصة في البداية تمثل في تلك الفترة بعدم قبول طلب ترخيص لإنشاء كلية جامعية للفتيات، كان قدم في عهد رئيس الوزراء الأسبق زيد الرفاعي في العام 1985.

لكن الحكومة لم تستطع الاستمرار في تجاهل الأعداد الكبيرة من الطلبة المغتربين، وكذلك من الطلبة الفلسطينيين من حملة الوثائق من دول عربية مختلفة، والذين وصلوا المملكة الأردنية العام 1990 بعد حرب الخليج الثانية. كل هذا دفع في اتجاه فتح الباب على مصراعيه لإنشاء الجامعات الخاصة، وكانت جامعة عمان الأهلية هي الأولى التي يرخص لها. وكان ذلك في العام 1990، في عهد حكومة مضر بدران. بعد ذلك، قامت الحكومة، وفي صورة مفاجئة، بترخيص تسع جامعات، وثلاث من الكليات الجامعية في الأعوام 1991، 1992، و1993.

> **الحكومة تنفق على الطالب الجامعي زهاء 2500 دولار سنوياً**

فتح الباب أمام إنشاء الجامعات الخاصة في الأردن ساهم في صورة كبيرة في تخفيف الضغط على الجامعات الرسمية، ومنح كثير من المواطنين فرصة التعليم وخصوصاً الفتيات، ولكن الحكومة لم تقم بوضع أي أسس أو معايير لإنشاء الجامعات الخاصة، فكان الكم هو الهم، بعيداً عن النوعية، ما يفسر التباين الكبير في مستويات الخريجين من الجامعات الخاصة، الذي يولد ضرورة لوجود معايير نوعية تلتزم بها هذه الجامعات، ولكن المشكلة تكمن في أن الجامعات الرسمية نفسها لا تملك معايير حقيقية لضبط النوعية، ما جعل من الطبيعي أن تكون الجامعات الخاصة على تلك الصورة من تباين مستويات خريجيها.

العديد من الأكاديميين عزوا ذلك إلى غياب التمويل الحكومي، أو غياب ما يسمى «بالوقفية» (philanthropist)، ما سمح بالتوجه إلى إنشاء جامعات خاصة تهدف إلى الربحية، وهذا ما خلق تضارباً بين النوعية في التعليم ومبدأ السوق المحكوم بقواعد الربح فقط، فباتت الجامعات الخاصة في الأردن تعاني من مشكلة أساسية وهي ضرورة توفير الاستقلال الأكاديمي للجامعة.

هنا يحضر مثال الجامعات البريطانية التي تمولها الحكومة بنسبة تصل أحياناً إلى 70 في المئة، وهذه النسبة الكبيرة من التمويل لم تحل دون استقلاليتها، ما يجعل من الممكن تطوير نموذج خاص بالجامعات الخاصة في الأردن، شبيه بالنموذج البريطاني يحقق الفصل بين رأس المال وبين الإدارة الأكاديمية للجامعات، كما يقول أكاديميون.

الأكاديمي عصام النقيب يرى أنه «إذا تخلت الدولة عن مسؤوليتها في تطوير نوعية التعليم من خلال التوسع في الاستثمار، فإن ذلك يعني انخفاض التعليم الرسمي أيضاً إلى المستوى الذي تحدده قواعد السوق». وهو يرى أنه إذا كانت العولمة غيرت بصورة جذرية من صورة الحكومات، بحيث أصبحت لا تتدخل في الاقتصاد أو التعليم، فهذا لا يعني أن دور الحكومات انتهى وأصبح الأمر متروكاً للقطاع الخاص دون رقيب أو حسيب، بل على العكس أصبح دور الحكومات أهم من حيث التخطيط والتأكد من مجالات التعليم وغيرها، بحيث لا تخضع للاستغلال ولا يحكمها الاحتكار والمصالح الخاصة، لقد تغير دور الحكومة في صورة كبيرة في العالم، فانتقل من المتحكم والمسيطر إلى المراقب والمنظم، وإلى حد كبير الممول.

يذكر أن الحكومة الأردنية تقوم بالإنفاق على الطالب الجامعي ما يناهز 2500 دولار سنوياً، ما يعني أن كل ما تستطيع الجامعات تقديمه هو التدريس المباشر، من دون توفير العناية اللازمة التي يتطلبها بناء أجيال جديدة من الخريجين ذوي القدرات المتنوعة والتفكير المستقل والمبادرات الخلاقة.

أردني

"نوع من ضمان الجودة"

سياسة اعتماد الجامعات: عبارة واحدة تعيد الأمر لنقطة الصفر

نهاد الجريري

تعرف الموسوعة الإلكترونية الحرة (ويكيبيديا) الاعتماد بأنه "نوع من ضمان الجودة، تخضع بموجبه خدمات وعمليات مؤسسة تعليمية، أو برنامج تعليمي، للتقييم بواسطة هيئة خارجية". الاعتماد، إذاً، هو محصلة لتقييم محايد لا يقتصر على البنية التحتية والخدمية، وإنما يتعداه إلى صلب العملية التعليمية. وهو بهذا يختلف عن المفهوم الدارج الذي ينحصر في إطلاق صفة "معتمد" أو "معترف به" على الجامعات الأهلية تحديدا.

ياغي: الاعتماد المعمول به لا يتجاوز حدود الترخيص

هذا المفهوم الأخير بقي، حتى العام الماضي فقط، مسيطرا على عمل الجهات التي اضطلعت بمهمة "الاعتماد" منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، مع التأسيس لأول جامعة أهلية في المملكة، هي جامعة عمان الأهلية 1991/1990. وفي آذار 2007 صدر قانون هيئات اعتماد مؤسسات التعليم العالي، الذي لم يفرق بين الرسمية والخاصة في تعريفه لاعتماد المؤسسة التعليمية.

علي ياغي، المدير المساعد لمشروع الأمم المتحدة لضمان جودة التعليم العالي، يرى أن "الاعتماد" المعمول به في الأردن لا يتجاوز من حيث الآلية والتطبيق حدود الترخيص. ويقول: "من الخطأ أن نطلق على ما يجري اعتمادا، بل هو ترخيص أو "checklist". وهنا، يشير ياغي إلى "قائمة" ببنود مطلوبة بموجب الاعتماد العام تتمثل في توافر بنية تحتية تتناسب مع عدد الطلبة في الجامعة. فمثلا، يجب توفير ثمانية أمتار مربعة من المساحة الفارغة كساحة أو متنفس لكل طالب، كما يجب أن يتوافر فيها حمامان في كل طابق، ويجب أن يتوافر مختبر لكل 40 طالباً. أما الاعتماد الخاص، فيتطرق للخطة الدراسية لكل برنامج، وما يتعلق بها من تحديد نسبة أو ساعات تقدم بوصفها مواد حرة أو متطلبات جامعة أو كلية أو قسم. بالإضافة إلى توافر عدد من أعضاء هيئة التدريس يتناسب مع عدد الطلبة؛ فمثلا في التخصصات النظرية تكون نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة 1 : 30 وفي التخصصات العلمية 1 :20 أما التخصصات الطبية فهي 1: 15 وهنا يلفت ياغي إلى أن التحقق من هذه المتطلبات أمر جيد "للشكل الخارجي للاعتماد"، إلا أن "توافر الشيء لا يعني وجود نتائج ممتازة"، وهو ما يجب أن يؤخذ به في الحصيلة النهائية للاعتماد. فمثلا، وجود مكتبة تتوافر فيها الشروط والمتطلبات كافة يجب ألا يعتبر أمرا حاسما في الاعتماد، إذا كانت ساعات الدوام فيها من 8 صباحا حتى 4 بعد الظهر، "وهي الفترة التي ينشغل فيها الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية"؛ وعلى هذا يمكن القياس فيما يتعلق بالهيئة التدريسية؛ فتوافر العدد المطلوب من حملة الدكتوراه لا يعطي مؤشرا على كفاءتهم وتطورهم واطلاعهم على كل ما هو حديث.

في هذا المجال، اكتفت معايير الاعتماد، المنشورة في الموقع الإلكتروني لهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي بالإشارة إلى ضرورة "مشاركة أعضاء هيئة التدريس في التأليف والنشر والترجمة، بحيث يطلب نشاط واحد على الأقل من كل عضو هيئة تدريس كل عامين،" وفي بند آخر يشير الموقع إلى "مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات العلمية والندوات والبرامج التدريبية والاستشارات المحلية والعالمية، بحيث يطلب نشاط واحد على الأقل، مما ذكر من كل عضو هيئة التدريس سنوياً".

في جانب آخر، يرى أمين محمود وزير الثقافة الأسبق والذي رأس عدداً من الجامعات الأهلية، أن التركيز على حملة الدكتوراه دون النظر الى الخبرة العملية، يؤدي إلى تقييد الأقسام في تصميم مناهجها الدراسية، فقد يحرم مبدعون فنانون ومعماريون ومصممون من العملية التدريسية، لأنهم لا يحملون شهادات عليا في الفنون التشكيلية والموسيقى والمسرح والتصميم الصناعي والداخلي والغرافيكي، على سبيل المثال.

النقيب: مشكلة الاعتماد والتقييم أنهما يأتيان من جهة واحدة

إلا أن أشد مثالب عملية الاعتماد في الأردن، بحسب محمود، هو عدم استقلالية الجهة المعنية بهذه الوظيفة. "هذه غلطة في قانون الاعتماد، فلا يجوز أن يقوم الوزير، وهو هنا وزير التعليم العالي، بالتنسيب بتعيين رئيس مجلس الاعتماد، يجب ابتعاد الوزارة نهائيا عن المجلس." وهنا لا بد من الإشارة إلى التقدم الذي طرأ باتجاه الحفاظ على استقلالية هيئة الاعتماد. قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم 4 لسنة 2005، ينص على أن يتولى وزير التعليم العالي رئاسة مجلس الاعتماد؛ أما القانون المعمول به الآن، وهو القانون رقم 20 لسنة 2007، فيشير إلى إنشاء هيئة اعتماد لمؤسسات التعليم العالي بحيث "تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري." إلا أن ارتباطها يظل بوزير التعليم العالي الذي يقوم بتنسيب مجلس الهيئة ورئيس المجلس. "لا يصلح الحال إلا إذا ابتعدت الدولة عن الرقابة واكتفت بدورها المنظم والمنسق،" يقول محمود. ويقترح أن تتألف الهيئة من أردنيين يحملون شهادة الدكتوراه بغض النظر عما إذا كانوا يعملون في المملكة أو خارجها؛ بالإضافة إلى تعيين أعضاء من ذوي الخبرة وليس بالضرورة من حملة الدكتوراه، فقد يكونون من المهتمين بالعملية التعليمية من النقابات أو مؤسسات المجتمع المدني. هذا المجلس ينتخب رئيساً، الأمر الذي يعزز حياد هذه الهيئة. ولا تكتمل استقلالية الهيئة المعنية بالاعتماد إلا بإشهار نتائج تقييم علمي محايد يجب أن يكون أساساً للاعتماد.

عصام النقيب، المنسق الإقليمي لمشروع التعليم العالي بالمكتب الإقليمي العربي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يلفت إلى أن قرار الاعتماد والتقييم في المملكة يأتي من جهة واحدة هي هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي. ويتساءل: "كيف يكون القاضي والمتهم شخصاً واحداً؟" مشدداً على ضرورة الفصل بين الاعتماد والتقييم. ويستشهد بأن دولة مثل: بريطانيا توكل مهمة قياس الجودة إلى وكالة مستقلة تماماً ترفع توصياتها للحكومة التي تأخذ، بدورها، بهذه التوصيات في تحديد الميزانية المخصصة لكل جامعة أو برنامج فيها، فالتقييم ليس فقط أساس الاعتماد وإنما أساس التمويل الحكومي.

لم تشهد الجامعات الأردنية، لا الأهلية ولا الحكومية، تقييماً مستقلاً وشاملاً بهذا المعنى؛ وذلك باستثناء ما قام به صندوق الحسين للتميّز الذي بدأ في 2002 مشروعاً لتقييم برامج مختارة في جامعات حكومية وأهلية. المشروع تطور وعمم على المستوى العربي وبرعاية من الأمم المتحدة. وقد تم حتى الآن تقييم 4 برامج في جامعات أردنية وعربية هي: تقنية المعلومات IT، إدارة الأعمال، الهندسة، والتربية. آلية التقييم التي تستمر 15 شهراً تركز على مخرجات العملية التعليمية ومدى اكتساب الخريج مهارات تؤهله للخروج إلى السوق والعمل في مجال دراسته والارتقاء في عمله. إلا أن أياً من النتائج لم تعلن إلى الآن، وذلك بناء على اتفاقية خاصة وقعتها الجهة المنفذة للتقييم مع الجامعات المختارة.

النقيب يشير إلى أن تجربة صندوق الحسين أبرزت تفوق جامعات لم تكن معروفة، مقابل إخفاق جامعات معروفة. لكنه في الوقت نفسه يلفت إلى أن بعض الجامعات الأردنية التي أخفقت في الوصول إلى مستويات عالمية مقبولة عند إجراء التقييم الأول لبرنامج تقنية المعلومات عملت على تحسين أدائها وزيادة إنفاقها على هذا المساق، الأمر الذي رفع درجاتها في المرة الثانية التي أجري فيها التقييم.

قانون الاعتماد رقم 20 لسنة 2007، أحرز خطوة للأمام

النقيب يعلّق "وجود جهة مستقلة محايدة ومهنية للتقييم، ونشر نتائج هذا التقييم سيفيد جميع الأطراف المعنية بالعملية التعليمية"، فهو من ناحية، سيشجع على التنافس بين المؤسسات التعليمية؛ أهلية كانت أم حكومية، كما سيحدد أوجه الإنفاق الحكومي فيما يتعلق بالجامعات الرسمية. ومن ناحية ثالثة سيوجه الطالب إلى الجامعة التي توفر أفضل برنامج للدراسة، بدلاً من أن يترك هذا التقييم للشارع وبحسب انطباعات فردية عن خريجين هنا أو هناك.

هنا، لا بد من الإشارة إلى أن قانون الاعتماد رقم 20 لسنة 2007، قد أحرز خطوة للأمام عندما نص صراحة على أن من بين مهام مجلس هيئة الاعتماد "تقييم مؤسسات التعليم العالي وجودة برامجها ومخرجاتها الأكاديمية والمهنية"، من دون أن يفرق في ذلك بين جامعة أهلية أو حكومية. لكن النص نفسه جاء مشفوعا بعبارة "ونشر ما يراه مناسبا"؛ الأمر الذي قد يعيدنا مرة أخرى إلى نقطة الصفر عندما تظل النتائج حبيسة الأدراج.

أردني

الجامعات الخاصة: زواج غير متكافئ بين العلم ورأس المال

دلال سلامة

في العام 1985، قامت مجموعة من الأكاديميين الأردنيين بتقديم طلب إلى الحكومة من أجل إنشاء كلية جامعية خاصة بالبنات، ولكن الطلب ووجه بالرفض. وقد برر هذا الرفض في حينه بأن القطاع الخاص في الأردن ليس مؤهلاً بعد لتولي مهمة إنشاء وإدارة جامعة خاصة.

أمين محمود، الرئيس السابق لجامعة البتراء، وأحد الذين قدموا الطلب، أوضح أن الأردن كان، وقتذاك، في حاجة ملحة لإنشاء جامعة خاصة تستوعب الأعداد الكبيرة من أبناء المغتربين الأردنيين في الخارج، والذين كان يحرم معظمهم من فرصة دخول الجامعات الحكومية بسبب نظام الكوتا، الذي كانت الجامعات بموجبه تقبل ما نسبته 5 في المئة فقط منهم، ما كان يؤدي إلى توجه هؤلاء للدراسة في جامعات في الخارج لم تكن تتميز جميعها بمستويات أكاديمية جيدة. ومن ناحية أخرى، فإن ذلك كان يؤدي إلى حرمان أعداد كبيرة من الفتيات الأردنيات من التعليم الجامعي، وذلك بسبب التقاليد السائدة التي لا تتقبل فكرة سفر الفتاة بمفردها للدراسة في الخارج مثلما تتقبلها بالنسبة للشاب.

الفكرة، في الأساس، كما يؤكد محمود، كانت إنشاء جامعة خاصة تقوم على ركيزتين؛ ربحية وغير ربحية، وتتعاون على إنشاء الجامعة هيئتان: شركة استثمارية ربحية تقوم بشراء الأرض وإنشاء المباني وتجهيزها بالمرافق ووسائل النقل، مقابل عائد يتراوح بين 10 و15 في المئة، والثانية، تتكون من أكاديميين متخصصين، يتولون رسم السياسات التعليمية ووضع البرامج دون أي تدخل من رأس المال، مع الأخذ بعين الاعتبار خطة مستقبلية يتم بموجبها استثمار جزء من العائدات في شراء حصص من الشركة الربحية. ويرى محمود أن هذه الآلية كانت ستحافظ على استقلال التعليم الخاص وحمايته من هيمنة رأس المال.

في هذا السياق تشير حنان إبراهيم، رئيسة المكتب الإقليمي لمشروع التعليم العالي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى صعوبة إرساء قاعدة عامة مفادها أن مستوى الأداء الأكاديمي للجامعات الخاصة هو بالضرورة دون مستوى أداء نظيراتها من الجامعات الحكومية. وتورد تجارب رائدة في الولايات المتحدة الأميركية والعالم العربي حققت فيها الجامعات الخاصة غير الربحية نجاحاً كبيراً، وتفوقت أكاديمياً على الجامعات الحكومية. وتشير إلى تجربة الجامعة العربية المفتوحة، وهي جامعة غير ربحية أنشئت بتمويل من الأمير طلال بن عبد العزيز، ولها فروع في دول عربية عدة، استقطبت أعداداً كبيرة من الطلبة، الإناث خصوصاً، نظراً لاعتمادها أساليب غير تقليدية في التدريس الجامعي وأوقات دوام أكثر مرونة، أسوة بنظام التعليم الجامعي المفتوح، الذي يعتمد منهجية تعليمية لم يألفها العالم العربي بعد، نظراً لحداثة التجربة فيه ولوجود معوقات أخرى.

وترى حنان أنه على الرغم من ضرورة اعتماد آليات ضمان جودة التعليم العالي وتحسين نوعيته، ووضع معايير موحدة للتقييم تستند إلى معايير معترف بها عالمياً، فإن هذه الآليات قد تختلف بعض الشيء في تفاصيلها ووسائل تطبيقها من بلد لآخر، بل ومن جامعة لأخرى في البلد الواحد، وفق المعطيات والموارد التعليمية الخاصة بهذه الجامعة دون غيرها، وأنه لا يكفي أن تكون الجامعة حكومية أو خاصة، ربحية أو غير ربحية، لضمان تميزها وجودة أداء برامجها، فهناك دوما أمثلة عربية ودولية على نجاحات وإخفاقات لكل نمط من أنماط الجامعات المذكورة أعلاه.

السمرة: لا أرباح للمساهمين في الجامعات المحترمة

بعد أربع سنوات من رفض الطلب الأول، تمت الموافقة على إنشاء جامعة خاصة. وفي العام 1989 بدأت التحضيرات لإنشاء جامعة عمان الأهلية، لتفتح في العام 1990 أبوابها بوصفها أول جامعة خاصة في الأردن.

ومن المؤسف أن التشريع الذي تم بموجبه منح التراخيص لإنشاء الجامعات الخاصة أطلق يد المستثمرين في هذه الجامعات، إذ نص القانون على أن يكون مالك الجامعة شركة استثمارية ربحية تسجل في وزارة الصناعة والتجارة، مغفلاً تماماً مبدأ «عدم الربحية» الذي كان يمكن أن يساهم في خلق نوعية متميزة من التعليم الجامعي. وأدى هذا التشريع إلى حرمان الجامعات الخاصة من استقلالها عن رأس المال، ذلك الاستقلال الذي يعد الركيزة الأساسية لتميز أي جامعة وتميز مساهمتها الفعلية في النمو الحضاري لأي بلد.

ومع أن قراراً كان قد صدر قبل سنوات ينص على وجوب أن تكون الجهة المالكة للجامعة الخاصة مؤسسة غير ربحية، يمكن لها أن تتعاون مع شركة استثمارية، فإن هذا القرار لم يطبق إلى الآن بشكل فعلي.

محمود السمرة، رئيس الجامعة الأردنية الأسبق، يستغرب أن تنشأ أو تتحول جامعات خاصة إلى مؤسسات استثمارية، وبعضها حقق في عام واحد ما فاق رأسمالها. «لا أرباح للمساهمين في الجامعات المحترمة. المساهمون في هذه الحالة هم بمنزلة متبرعين. الأرباح تستثمر في تطوير الجامعة، لا في تسمين جيوب المساهمين» يقول لـ«**السجل**».

سليمان عربيات، الرئيس السابق لجامعة العلوم التطبيقية، يؤكد أن قانون ملكية الجامعات الخاصة بوضعه الحالي قانون جيد، فهو ينص على أن تكون الجهة المالكة للجامعة جهة غير ربحية، ولكن الخلل، في رأيه، يأتي من التطبيق «ذلك أن أصحاب رؤوس الأموال استطاعوا الالتفاف على القانون وأنشأوا جامعات مملوكة شكلياً لجهات غير ربحية ولكنها في الواقع العملي شركات استثمارية».

سليمان عربيات

محمود السمرة

ويشدد أمين على أن الاستقلال يجب إلاّ يكون فقط عن رأس المال، بل عن مجلس التعليم العالي أيضاً، والذي يراقب الجامعات الخاصة ويتحكم في مسائل اعتمادها، «أما سلطة وضع السياسات والبرامج التعليمية فيجب أن توكل إلى مجلس الأمناء في الجامعة، وليس إلى مجلس التعليم العالي».

ومهمة المجلس الأساسية هي وضع السياسات والاستراتيجيات العامة للتعليم العالي. ويستعاض عن سياسة المراقبة للجامعات بسياسة المحاسبة المبنية على نتائج لجان تقييم الأداء وضبط الجودة التي يتم نشرها والإعلان عنها.

حنان إبراهيم، ترى أنه حالياً، وفي ظل التشريعات القائمة، فإن الاستقلال المطلق للجامعات الخاصة في المنطقة العربية عن مجلس التعليم العالي قد لا يخلو من بعض السلبيات، نظراً لكون هذه الجامعات مشاريع استثمارية قد تقدم الربح على النوعية، «لذا فإن منح كثير من الصلاحيات لمجلس الأمناء قد يكون جزءاً من الحل، شريطة التأكد من عدم ارتباط المصالح المادية لأعضاء المجلس بمصالح أصحاب رأس المال أو جعله وجهاً تنفيذياً آخر له».

عربيات: قانون ملكية الجامعات الخاصة بوضعه الحالي قانون جيد

عربيات يذهب أبعد من ذلك، فهو، وإن كان يرفض تدخل رأس المال في السياسات التعليمية للجامعة، فإنه يؤيد الرقابة التي يمارسها مجلس التعليم العالي وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي: «فالجامعات الخاصة هي مؤسسات وطن وليست مؤسسات أشخاص».

ومن هنا فإنه يرفض الدعوات المطالبة بأن تنحصر مهمة المجلس في تقييم المخرجات، ويرى أنه يجب أن تكون هناك متابعة مسبقة للسياسات التعليمية، ومتابعة لمدى التزامها بالرؤية الوطنية العامة.

وينبه محمود إلى أن الاستقلال لا يعني، بأي حال، تسييب الأمور، ذلك أن المخرجات التعليمية للجامعات الخاصة يجب أن تخضع لعمليات تقييم مستمرة على مستوى المؤسسة، وعلى مستوى كل برنامج من برامجها الأكاديمية. وفي ضوء نتائج هذا التقييم، يمكن لمجلس التعليم العالي أن يتخذ إجراءاته لتحسين الأداء الأكاديمي للبرامج والجامعات المقيمة.

لذا يدعو محمود إلى تطوير آليات تقييم فاعلة، تعتمد معايير دولية، يتم من خلالها تحديد نقاط الضعف والقوة لدى الطلبة، وتقييم ما اكتسبوه من مهارات أساسية لدى تخرجهم، تضمن سوية أدائهم في أسواق العمل المحلية والإقليمية والعالمية.

TOYOTA

العيد بدّو جديد

أسعار خاصة

على جميع أنواع سيارات TOYOTA

بمناسبة قرب حلول

عيد الفطر السعيد

كل عام وأنتم بخير

FJ CRUISER

HILUX

YARiS

RAV4

YARiS HATCHBACK

LAND CRUISER PRADO

LAND CRUISER

AVANZA

COROLLA

FORTUNER

CAMRY

248 شارع مكة، هاتف 5535514
www.toyota.com.jo

المركزية

تقيد دوماً بتعليمات شاخصات الطرق

أردني

التعليم الوسيط: طريق بديلة تصل المرحلة الثانوية بالدراسة الجامعية

محمد عدي الريماوي

بعد انتهاء مرحلة الثانوية العامة (التوجيهي)، يتسابق الطلبة للحصول على مقعد جامعي في هذه الجامعة أو تلك، وعادة ما يضطر الطالب لاختيار تخصص يناسب معدله العام، وليس بالضرورة رغبته، وقد يأتي اختياره لأسباب عملية بحتة، كأن تكون جامعته قريبة من مكان سكنه، فتدخل إلى الجامعات أعداد كبيرة من الطلبة الذين يدرسون تخصصات تخالف رغباتهم، فتكون النتيجة أن يتجه هؤلاء بعد تخرجهم إلى العمل في مجالات مختلفة، ويتركون ما تعلموه خلال سنوات دراستهم، مما يساهم في تقليل جودة العمل وفي كفاءتهم في الوقت نفسه.

هنا يظهر ما يسمى "التعليم الوسيط"، الذي يعتبر مكملاً للمرحلة الثانوية أو ربما بديلا لها؛ فمن خلاله يتم فرز الطلبة وتحديد توجهاتهم، فتكون هناك مساقات محددة يختارها الطالب للدراسة، وعلى أساسها يصل إلى التخصص المرغوب والمناسب له. ويعمل على تقسيم هذا النوع من التعليم إلى أكاديمي ومهني، مما يعيد الاعتبار إلى التعليم المهني الذي يفتقد الحظوة في نظامنا التعليمي، وبالرغم من أهميته وقدرته على تخريج طلبة متميزين، فما زالت النظرة لهذا الفرع، نظرة دونية بالنسبة للتعليم الأكاديمي. وإلى جانب ذلك يعمل على فرز توجهات الطلبة من علمية وأدبية، حتى يأخذ طلاب العلمي حقهم، فهناك الكثير ممن حرموا دراسة ما يرغبون به بسبب تقصيرهم في بعض المواد الأدبية في التوجيهي، رغم تفوقهم في المواد العلمية.

يرى فوزي غرايبة أن لهذا النظام شقين: الشق الأول يتضمن كليات المجتمع التي يفترض أن يكون التعليم فيها مهنياً وبعيد عن الأكاديمية، لتخريج الطلبة الراغبين بهذا المجال، وهناك ما يسمى بـ"Junior College" أو الكليات الصغيرة، التي ترتبط برامجها ببرامج الجامعات، فيدرس فيها الطالب سنتين ويقرر بعدها إكمال دراسته في الجامعة أو الانطلاق إلى سوق العمل، وتكون بمثابة المقدمة قبل دخول الطالب إلى الجامعة، ويدرس فيها المواد الأولية للتخصص الذي يرغب في دراسته، "ولتبني مثل هذا النظام في الأردن، يجب العمل على التنسيق بين المؤسسات التعليمية المختلفة، فتكون هناك حلقة أولى لكليات المجتمع وحلقة أخرى للجامعات، وحلقة للدراسات العليا الجامعية. ومن الممكن إنشاء كليات مجتمع في مختلف محافظات المملكة، لتخريج الطلبة منها قبل الدخول إلى الجامعات، ولا نكون وقتها بحاجة لهذا العدد الكبير من الجامعات في الأردن"، يقول غرايبة.

وتعد تجربة كليات المجتمع من أولى التجارب المحلية التي تتيح للطالب الذي فاته قطار دراسة تخصص يرغبه للتعويض عما فاته، فيعمد كثير من الطلبة إلى الدراسة لمدة عامين في إحدى كليات المجتمع، ثم تقديم الامتحان "الشامل" في نهاية دراسته، ومن ثم تصبح الفرصة مهيأة أمامه للقيام بعملية "تجسير"، أي عملية الانتقال إلى الجامعات الحكومية لمتابعة التخصصات التي يرغب فيها. ولكن من الواضح أن هذه التجربة في طريقها إلى الزوال، وبخاصة مع صدور توصيات لخفض نسبة من يحق لهم التجسير في الجامعات، وهي توصيات تتزامن مع ما تم أخيرا من تخفيض لمعدلات القبول الجامعية، في الجامعات الحكومية والخاصة على السواء، وذلك حتى يكون الانتقال مباشراً لجميع الطلبة من التوجيهي إلى الجامعة.

> **تعد تجربة كليات المجتمع من أولى التجارب المحلية التي تتيح للطالب الذي فاته قطار دراسة تخصص يرغبه للتعويض عما فاته**

يقول عصام النقيب، المنسق الإقليمي لمشروع التعليم العالي بالمكتب الإقليمي العربي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إن إيجاد نظام متماسك للتعليم الوسيط يحتاج لرؤية من الدولة، وإنه يجب تنظيم هذه المرحلة التعليمية قبل البدء بإنشائها، من خلال تحديد الأهداف والرؤى الواضحة لها، حتى لا تكون هذه مرحلة جديدة من تعقيد التعليم، وتعود بآثار سلبية على النظام التعليمي في الأردن، بدلاً من الآثار الإيجابية. "ما نسعى له من خلال التعليم هو تخريج قيادات، وإيجاد جيل جديد قادر على النهضة بالبلاد، وليس فرض المقاييس الربحية على التعليم". وذكر أن التعليم الجامعي ليس تعليماً أكاديمياً فقط، بل إن التعليم المهني يجب أن يجد مكاناً له في الجامعات أيضا، فضلا عن العمل على تطويره من خلال نظام التعليم الوسيط.

عصام النقيب

وهناك أيضاً "المواد الاستدراكية" التي تعتبر من التطبيقات الأولية على نظام التعليم الوسيط، وهي مواد تحضيرية تحتوي على أساسيات بعض العلوم، فيشترط مثلاً على طلبة إدارة المعلومات الذين يقدمون امتحان التوجيهي الراغبين في دراسة الهندسة، دراسة بعض المساقات التحضيرية لمواد الفيزياء والكيمياء قبل الدخول في التخصص، وتعد المواد الاستدراكية للغة الإنجليزية والحاسوب، الموجودة في كل الجامعات مساعدة لهذا النوع من التعليم. ويمكن العمل على تطوير هذه المواد وزيادتها حتى تكون عاملاً مساعداً وانطلاقة للطلبة، قبل دراستهم لتخصصات لا يعرفون الكثير عنها، فتساهم هذه المواد في سد الفجوة بين التعليم الثانوي والجامعي.

وبهذا، فمن الممكن أن يكون تطبيق نظام التعليم الوسيط طريقا للوصول إلى حل كثير من المشاكل المتعلقة بالقبول الجامعي والتعليم العالي، وإيجاد صيغة سليمة ومناسبة للانتقال من المرحلة الثانوية إلى الدراسة الجامعية، ومن خلال التعاون بين المؤسسات التعليمية الحكومية، تنبثق رؤية رسمية واضحة لإنشاء صيغة للتعليم الوسيط في الأردن.

الوزير	من	إلى
ناصر الدين الأسد	1989/ 4/ 27	1989/ 12/ 6
محمد حمدان *	1989/ 12/ 6	1991/ 6/ 19
للتربية والتعليم		
محمد الحموري	1991/ 6/ 19	1991/ 11/ 21
عوض خليفات	1991/ 11/ 21	1993/ 5/ 29
خالد العمري *	1993/ 5/ 29	1995/ 1/ 8
للتربية والتعليم		
راتب السعود	1995/ 1/ 8	1996/ 2/ 4
عبد الله النسور	1996/ 2/ 4	1997/ 3/ 19
منذر المصري *	1997/ 3/ 19	1998/ 8/ 20
للتربية والتعليم		
غابت	1998/ 8/ 20	1999/ 3/ 4
غابت	1999/ 3/ 4	2000/ 6/ 19
غابت	2000/ 6/ 19	2002/ 1/ 14
وليد المعاني	2002/ 1/ 14	2003/ 7/ 21
محمد حمدان	2003/ 7/ 21	2003/ 10/ 25
عصام زعبلاوي	2003/ 10/ 25	2005/ 4/ 7
خالد طوقان* (ولايتين)	2005/ 4/ 7	2007/ 11/ 25
للتربية والتعليم		
عمر شديفات	2007/ 11/ 25	-

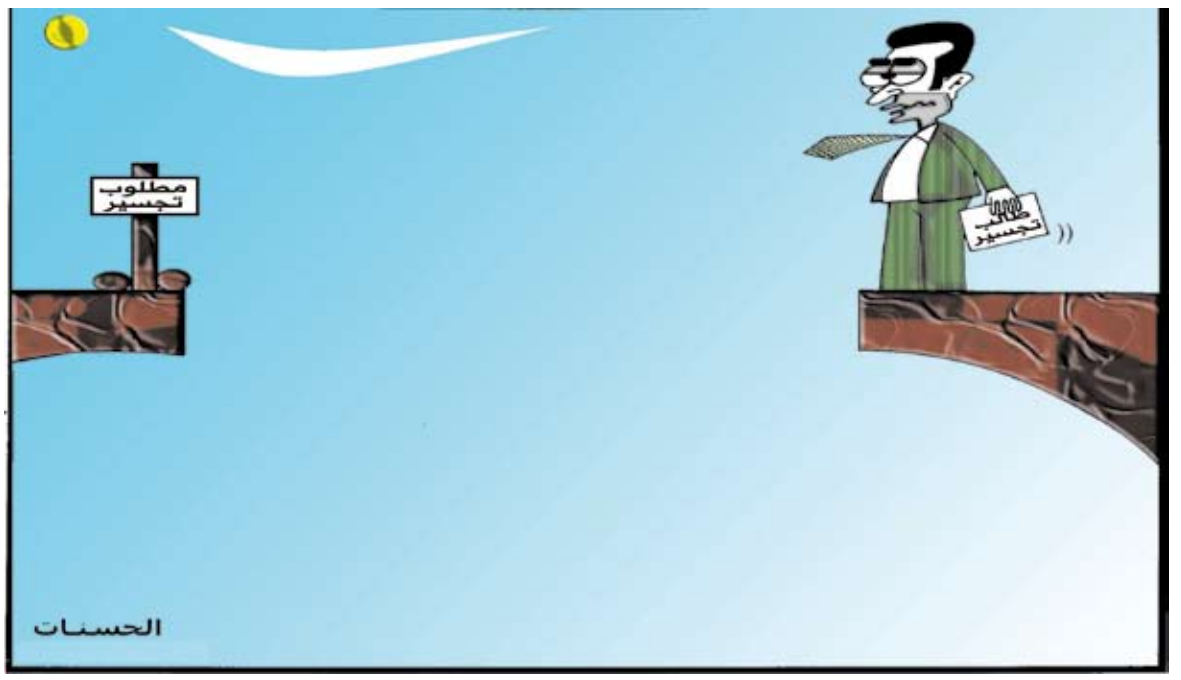

السّجل
تهنئ بالعيد وتحتجب الخميس المقبل
بمناسبة قرب حلول عيد الفطر يتقدم فريق السجل بأطيب التهاني لعموم المواطنين.
وبهذه المناسبة تحتجب "السّجل" عن قرائها الخميس المقبل، الثاني من تشرين الأول/أكتوبر، وتعاود الصدور يوم الخميس التالي، التاسع من تشرين الأول/أكتوبر.
وكل عام وأنتم بخير

أردني

أنظمة "الموازي" و"الدولي" و"المسائي"

جامعات افتراضية في قلب "الرسمية"

نور العمد

بإدخالها نظام التعليم الموازي والبرامج الدولية والمسائية ضمن أنظمتها مؤخراً، خلقت الجامعات الحكومية جامعات خاصة افتراضية في رحابها، ما ألقى ظلالا من الشك على جدوى نوعية التعليم التي تقدمها هذه الجامعات الإضافية بطلبتها العديدين.

السبب المعلن للجوء هذه الجامعات لاستقبال أعداد كبيرة من الطلبة في نظام التعليم الموازي، على الرغم من عدم وجود ما يكفي من البنية التحتية القادرة على استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من الطلبة الموازي والدولي، يعود إلى خفض الدعم الحكومي المقدم للجامعات خلال السنوات السابقة، حيث جهدت الجامعات في البحث عن آلية تحد من لجوئها للاقتراض الذي رتب على كاهلها مديونية بلغت قيمتها الإجمالية 125 مليون دينار حتى العام 2007. السبب مادي، إذاً، وهو تحقيق ربح من خلال عملية تعليمية رسمية. بكلمات أخرى من خلال تحويل التعليم الرسمي إلى سلعة.

ومنذ العام 2003 بدأت الجامعات الرسمية في تحقيق أرباح في ميزانياتها من خلال برامج التعليم الإضافية المختلفة: الموازي والمسائي والدولي. وبخاصة بعد رفع رسوم الدراسة فيها؛ فعلى سبيل المثال حققت الجامعة الأردنية فائضا في ميزانيتها لعام 2003 قدر بنحو ثمانية ملايين ومائتي ألف دينار، وفقا لتقرير أصدرته الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة "ذبحتونا" العام 2007.

وبرر أصحاب الرأي القائل بضرورة إدخال هذه البرامج التعليمية في الجامعات الرسمية، بالحاجة إلى مزيد من المال لرفد موازنات الجامعات الرسمية كونها تواجه خللاً يمثله الفرق بين إيراداتها ونفقاتها.

فوزي غرايبة، رئيس الجامعة الأردنية الأسبق، يرى أن "الدافع وراء اعتماد هذه البرامج يعود إلى شح الموارد المالية." وذلك مع تزايد عدد الجامعات الرسمية في موازاة تناقص الدعم الحكومي، وهو ما "اضطر الجامعات إلى البحث عن وسائل لتعويض ما نقص عليها لتمويل احتياجاتها، من خلال إنشاء خليط من هذه البرامج، وكلها تعتبر برامج خارجة عن الأنظمة، لكنها أتاحت فرصا إضافية للطلبة للالتحاق بالجامعات ووفرت في الوقت ذاته موارد مالية إضافية لهذه المؤسسات التعليمية".

إلا أن الغرايبة يأخذ على هذه الأنظمة ما نلمسه من إشكال دستوري فيها، يشرح الغرايبة: "التمييز الذي تفرضه هذه الأنظمة لصالح القدرة المالية للطلاب على حساب قدراتهم الذهنية، وهو ما قد لا يكون دستوريا، فالأصل أن يكون الجميع سواسية في مجال التعليم. لكن ما يحدث هو أن هذه الأنظمة توفر التعليم لفئات قادرة ماليا على حساب أخرى غير قادرة على توفير الأقساط الجامعية". وأكد أن "معظم الجامعات أصبحت تضم أعداداً إضافية من الطلبة، ما شكل زيادة في أعداد الطلبة قد تكون سرطانية، في ظل محدودية الموارد والكوادر التدريسية في الجامعات الرسمية.

> **برر أصحاب الرأي القائل بضرورة إدخال هذه البرامج التعليمية في الجامعات الرسمية، بالحاجة إلى مزيد من المال لرفد موازناتها**

أمين عبد اللّه محمود، رئيس جامعة البترا الأسبق، اتفق مع ما قاله فوزي غرايبة من أن إدخال هذه الأنظمة على الجامعات الرسمية، والتي أصبحت جزءا من الجامعات الخاصة، كان بهدف الربح المادي، «الجامعات تعتمد هذا النظام، دون النظر إلى ضرورة زيادة أعداد الكوادر التدريسية والطاقة الاستيعابية المؤهلة لاستقبال أعداد كبيرة من الطلبة، وهذا الأمر بالتالي ينعكس على نوعية التعليم»، كما يقول محمود.

ولا يستبعد محمود أن يكون هذا النظام قد نجح فعلاً، ولكنه في الوقت ذاته أثر في صورة كبيرة في نوعية التعليم، على حد قوله، مقترحا حلا لاستقطاب تمويل إضافي للجامعات الرسمية، وذلك من خلال «إنشاء صناديق استثمار تعطي الجامعات فرصة للاستثمار، كما هو الحال في الجامعات الغربية، أي أن يكون في استطاعة الجامعات الرسمية، في مرحلة معينة، أن تلجأ لفتح عدد من الفروع لها في الدول العربية المجاورة بهدف المساهمة في حل مشكلة التعليم في ذلك البلد وضمان دخل إضافي للجامعات في الوقت نفسه».

بدوره يرى فوزي غرايبة الحل في أن تقوم الحكومة بتوفير الموارد المالية بالطريقة التي تقوم بها الدول الرأسمالية مثل الولايات المتحدة: «لا بد أن تترك لإدارات الجامعات أن تقوم بعملها وترفع الرسوم الجامعية بحيث تعادل كلفتها، بالإضافة إلى تخصيص صندوق لتعليم الطلبة المقبولين وغير المقتدرين لدعمهم».

ولكنه يرى في الوقت ذاته أن الحكومة لا تريد أن تقوم بهذا الدور، حتى تبقى الجامعات تحت سيطرتها؛ تعين فيها من تشاء وتقيل من تشاء من إدارات الجامعات الرسمية.

المسجل العام، مدير القبول والتسجيل بالجامعة الأردنية، عماد صلاح، أعلن عن قبول نحو 2000 طالب وطالبة في الجامعة الأردنية في هذه الأنظمة للعام الجاري، وذلك عدا عن المقبولين في باقي الجامعات الرسمية. وأوضح في تصريحات صحفية له أن الجامعة فتحت باب التنافس للطلبة من خلال معدلاتهم والتخصصات التي يرغبون بالالتحاق بها، حيث شمل القبول معظم تخصصات الجامعة وفق معادلة تنافسية جمعت الطلبة المتقدمين كافة.

ووفقا لأخبار صحفية نشرت حول الموضوع، فإن مجلس التعليم درس جديا إلغاء البرامج الإضافية في الجامعات الرسمية، الموازي والمسائي، بحيث يرتبط هذا الإلغاء برفع ملموس للرسوم الجامعية للتخصصات كافة، ولكن على أرض الواقع بقيت البرامج كما هي عليه، بل إن الرسوم الجامعية شهدت ارتفاعاً جديدا.

فريق السّجل

يشاطر الزميل سمير الحياري الأحزان بوفاة المرحومة

والدته

تغمد اللّه الفقيدة بواسع رحمته، وألهم آل الحياري وآل أبو رمان الكرام جميل الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون

أردني

قوى المال تعرقل استقلالية القرار الأكاديمي

السجل - خاص

من أهم مزايا الجامعات الخاصة أنها تبقي الأستاذ الجامعي «ينام بعيون مفتوحة»، كونه «لم يدخل دار أبي سفيان لينام آمناً مطمئناً». هذا ما يقوله أكاديمي أمضى قرابة العقد من الزمن في إحدى الجامعات الخاصة.

الأغلبية الساحقة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة يعيشون في حالة قلق داخلي مستمر، وفقاً للأكاديمي الذي فضّل عدم نشر اسمه، لأن عقودهم سنوية، وليس أمامهم فرصة للحصول على «التثبيت» (Tenure) في التعيين، ما يجعلهم ينتظرون بفارغ الصبر في نهاية كل عام دراسي كي يعرفوا ما إذا كانت إدارة الجامعة -أو بالأحرى، الجهة المالكة- ستوافق على استمرارهم في العمل الجامعي سنة أخرى، أم لا؟

التجديد أو عدم التجديد لا يخضع في معظم الأحيان لضوابط واضحة، يقول الأكاديمي، ويضيف: «إنه يُقَرّ على أسس قد تكون في أحيان كثيرة مزاجية أو شخصية.»

في أيار/مايو 2007 أنهت إحدى الجامعة الخاصة عقود 35 أستاذاً فيها، جملةً واحدة، دون تقديم مبررات منطقية لاتخاذ مثل هذا القرار، وهو إجراء رأى فيه أكاديميون دليلاً على تغوّل رأس المال على التعليم.

شهدت التجربة الأردنية انتقال تجار وعاملين في قطاع المقاولات إلى الاستثمار في التعليم العالي، بما يتيح لهم أن يصبحوا «أصحاب جامعات». التجربة نفسها كشفت أن الأكاديميين أنفسهم حين انتقلوا إلى مواقع «أصحاب الجامعات»، لم يختلف الأمر كثيراً في ما يتعلق بأولوية التفكير لتحقيق أكبر نسبة من الربح والكسب السريع، حتى لو أدى ذلك إلى عدم توفير الحد الأدنى من المستلزمات النوعية لبناء برامج أكاديمية مقبولة، والاكتفاء بالتوسع الكمي دون التركيز على النوعية، مما يعكس قصوراً شديداً في إدراك مدى الحاجة المجتمعية للمساهمات الفاعلة لهذه البرامج في العملية التنموية.

> **غالبية أعضاء هيئة التدريس في «الخاصة» يعيشون حالة قلق داخلي مستمر**

في غالبية الجامعات الخاصة ظل حافز الربح بمثابة المنافس الأقوى لحافز الجودة، ما أدى إلى عزوف هذه الجامعات عن الاهتمام بدعم الأبحاث، وغياب اهتمامها بالتميز في تخصصاتها، وأصبح همُّها الرئيس ينصبّ على زيادة عدد الطلبة من دافعي الرسوم، وتخفيض النفقات إلى أقل حد ممكن. «تلك الجامعات بحاجة إلى تطوير جدّي في مستوياتها، ويجب عليها أن تنتهج فلسفة وتتبنى سياسة تضع الصالح العام في مقدمة أولوياتها»، يقول الأكاديمي.

> **في غالبية الجامعات الخاصة ظل حافز الربح بمثابة المنافس الأقوى لحافز الجودة**

إضافة إلى ما سبق، هناك جامعات خاصة لا تطبق فكرة التفرغ الجامعي (Sabbatical)، حتى لأعضاء هيئة التدريس الذين عملوا فيها لسنوات طويلة. وفي الوقت الذي يتدخل فيه مجلس التعليم العالي وهيئة الاعتماد، في «كل ما هبّ ودبّ من شؤون هذه الجامعات»، إلا أنهما لا يتدخلان في قضايا حيوية متعلقة بتنمية القدرات العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية. يوضح الأكاديمي: «يبدو أن هذا الأمر ليس في سلّم أولويتهما، كما أن الدعم المالي للبحث العلمي وعقد المؤتمرات العلمية وابتعاث الطلبة محدود جداً، ولا يؤخذ بالجدّية اللازمة».

يقرّ الأكاديمي أن الظروف السلبية التي تحيط بعمل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة «لا تتيح لهم التفرغ الجاد للتدريس والبحث العلمي»، وتقود إلى جو محبط، الأمر الذي لا تتعزز معه فكرة «الانتماء» إلى هذه الجامعة أو تلك. لهذه الأسباب فإن ظاهرة «التنقل» (Mobility) بين أساتذة الجامعات الخاصة متفشية، بحثاً عن ظروف عمل أفضل ورواتب مجزية أكثر.

الأكاديمي نفسه، يرى أن على الدولة أن تعمل في تشريعاتها لـ»الحدّ من تدخل أصحاب المال المباشر في شؤون الجامعات»، ويدعو إلى إرساء أعراف وتقاليد جامعية كما هو معمول به في دول أخرى، وبعضها دول نامية. «لا يمكن أين يتحقق ذلك إلا بإيجاد ضوابط قانونية تضمن إيجاد علاقة متوازنة بين قوى المال وإدارة الجامعة، والحفاظ على استقلالية القرار الأكاديمي ووضع التشريعات اللازمة لتحقيق ذلك»، يختتم الأكاديمي حديثه، آملاً أن يأتي يوم تناقَش فيه هذه القضية على محمل الجدّ، وتتحول التوصيات بشأنها إلى حقائق ملموسة، للرقي بالتعليم الجامعي الخاص في الأردن.

تخصص "الصحافة والإعلام" لا يستهوي الجامعات الخاصة

محمد شما

يعود إنشاء قسم الصحافة والإعلام في جامعة البتراء الخاصة إلى العام 1991، حيث شكل هذا القسم لدى افتتاحه، رديفا للقسم الوحيد المختص بتدريس تخصص الإعلام في جامعة اليرموك الحكومية، والذي كان أُسّس العام 1980، ومنه تخرج مئات من الطلبة الذين يعملون في المؤسسات الإعلامية المختلفة في الأردن والعالم العربي.

في شهر نيسان/أبريل الماضي أعلنت جامعة اليرموك عن تحويل «قسم» الصحافة والإعلام فيها إلى كلية ،بعد أن كان قسما تابعا لكلية الآداب. وكانت جامعة «البترا» قد أعلنت قبل ذلك بفترة وجيزة، عن عزمها الانتقال من «قسم» إلى «كلية»، لكنها اصطدمت بحاجز وزارة التعليم العالي، التي اعتبرت أن «القسم يحتاج إلى أعداد أكبر من الأساتذة الأكاديميين، وعدد أكبر من التجهيزات». في غضون ذلك، ما زال العمل جاريا لإنشاء «مشروع معهد الإعلام الأردني»، بهدف منح شهادة الدبلوم/ الماجستير، في مختلف مسارات الإعلام في الجامعة الأردنية، وذلك بدعم مباشر من الأميرة ريم العلي، التي كانت قد عملت سابقا مراسلة لشبكة التلفزيون الأميركية المعروفة سي إن إن (cnn).

قسم الإعلام في جامعة "البترا" يخضع لإشراف مجموعة من أساتذة الإعلام الأردنيين، الذين يهدفون، وفق نشرة إعلامية يصدرها القسم، إلى "تخريج جيل من الإعلاميين واع وقادرٍ على أداء الوظائف الإعلامية المختلفةً في مجالات الصحافة المكتوبة، والإذاعة والتلفزيون، والعلاقات العامة، والإعلان، والتهيئة لتخريج جيل جديد من الإعلاميين، يكونون في مستوى التطورات التقنية المتقدمة التي يشهدها قطاع الصحافة والإعلام، بخاصة مع بروز ثورة الاتصال والمعلومات".

قسم الإعلام في جامعة البترا، على أهميته، لا يسترعي الجامعات الخاصة العديدة في الأردن، فلا توجد أقسام "صحافة وإعلام" في الجامعات الخاصة باستثناء جامعة البترا، وعلى الرغم من استقطاب القسم لعشرات الطلبة، فإنه لا يلوح في الأفق أن هنالك خطوات لإنشاء أقسام للصحافة والإعلام في الجامعات الخاصة، وذلك لجملة أسباب يلخصها الأكاديمي محمود أبو دلو، الذي درس مادة "الإعلام والتوثيق" في الجامعة اللبنانية، بالقول إن "وعي" الناس بأهمية الإعلام "لا يزال محدودا"، وبالتالي "يشعر المستثمرون بأن إنشاء قسم للصحافة والإعلام في أي جامعة خاصة ينطوي على مخاطرة، بالإضافة إلى أنه غير مربح، وهي، أي الجامعات الخاصة، يهمها الربح في النهاية".

لكن تيسير أبو عرجة، رئيس قسم الصحافة والإعلام في جامعة البترا، يعتبر أن سوق الإعلام "ما يزال في حاجة إلى مندوبين ومحررين وصحفيين وإذاعيين، ما جعل خريج الإعلام مطلوبا أكثر من ذي قبل".

وتعتقد الصحفية إيمان الفارس، من صحيفة الغد، أن عدم وجود أقسام للصحافة والإعلام في الجامعات الخاصة، باستثناء جامعة البتراء، يعود إلى "افتقار الساحة الأكاديمية للهيئات التدريسية الكفؤة في مثل هذا التخصص الصعب"، كما أن "التكلفة المالية لإنشاء استوديوهات وتجهيزات ضرورية، وكذلك إصدار مطبوعات ورقية، تنشر نتاج الطلبة وتهيئ لهم الفرصة للتدريب".

وتدلل الفارس على "قلة وعي المواطنين بأهمية هذا التخصص"، لكنها تلفت في الوقت نفسه إلى أن "إقبال الطلبة في العامين الأخيرين على دراسة الإعلام قد شهد ازديادا ملحوظا". ويوافقها الرأي أبو عرجة الذي قال في وقت سابق إن "أعداد الطلبة في قسم الإعلام في جامعة البتراء قد ازداد بنسبة الضعف". الصحفي سعد حتر، كتب في مقالة له إنه "وفي موازاة التأهيل الأكاديمي لطلبة الإعلام، هناك هيئات حكومية تنشط في عقد العشرات من ورش العمل في جهد، يبدو مبعثرا، في غياب مظلة قادرة على تحشيد الجهود صوب خلق جيل جديد من الصحفيين. ورش تدريب الصحفيين تكثّفت خلال السنوات الماضية، لتساهم في صقل مواهب العشرات من الصحفيين. لكن العديد منهم حمل خبراته إلى الخارج بحثا عن مردود أفضل، هربا من أجور بائسة في مؤسسات محلية تجني أرباحا عالية".

ويختم حتر: "لا بد من رفع رواتب العاملين في حقل الإعلام وتسليحهم بالحد الأدنى من الأجور، لقطع الطريق على الاسترزاق على الهامش لدى نخب سياسية وكارتيلات اقتصادية".

اجعل من الشراء متعة

مع بطاقات كابيتال بنك الإئتمانية

البطاقات الإئتمانية

صممت بطاقات الإئتمان من كابيتال بنك لتكون مرنة و سهلة الإستخدام.

وكحامل للبطاقة، يمكنك الإستفادة من المزايا التالية:

- بطاقات مقبولة محلياً وعالمياً
- فترة سماح للمشتريات تصل إلى ٤٥ يوم
- نسب سداد شهرية مرنة ابتداءً من ٤٪
- بطاقات إضافية لأفراد عائلتك المقربين

Capitalbank
كابيتال بنك

www.capitalbank.jo

الخط المجاني 0800 220 11

أردني

بورتريه

مروان القاسم: تقاعد سياسي مبكر

محمود الريماوي

من يعرفون الوزير السابق، ورئيس الديوان الملكي السابق، مروان القاسم، يقولون إنه اختار منذ أكثر من عشر سنوات، الابتعاد شبه التام عن الأضواء، والامتناع حتى عن قراءة الصحف المحلية. وهو ما يفسر امتناعه عن إجراء مقابلات صحفية، وينسبون له "تعريفه" لنفسه ووضعه حالياً بأنه: مـزارع، يمضي جل وقته مع النباتات والأشجار والمزارعين، وهو الذي خالط في حياته من قبل آلاف الأشخاص. في واقع الأمر تمتلك العائلة منذ عشرينيات القرن الماضي أراضي في الغور. وكملاك الأراضي الذين يمضون شطراً كبيراً من يومياتهم في الهواء الطلق، ويكتسبون نضارة جسدية، فإن مروان القاسم يحتفظ ببنية شابة رياضية، وبإقبال ملحوظ على الحياة. الرجل أمضى الشطر الأكبر من حياته المهنية دبلوماسياً ووزيراً للخارجية ورئيس الديوان الملكي، والزراعة هي هواية ومهنة السياسي المتقاعد، وملاذ المنسحب، إضافة لإقباله على قراءة المؤلفات السياسية والتاريخية.

في تقاعده فإن قلة من الأصدقاء ممن يخالطونه يلاحظون تمسكه بالولاء للدولة والنظام، كواحد من رجالات ورموز الدولة الأردنية. والده صدقي القاسم عمل محافظاً للعاصمة، وكان عضواً في مجلس الأعيان في خمسينيات القرن الماضي.

الأسـرة التي تعود في جذورها الـى طولكرم، انتقلت للحياة في الأردن في إمارة شرقي الأردن منذ الثلاثينيات. ذكريات مروان ونشأته ومسيرة حياته تتمحور في الأردن وحول الأردن.

مروان نشأ في عمان في كنف الأسرة، ولم ينخرط في حياة حزبية، لكنه واكب مرحلة الخمسينيات العاصفة، وكان هواه آنذاك وهو دون سن العشرين، عروبياً قومياً. بعدئذ تعرف على الحزب القومي السوري الاجتماعي، وشدته أفكار الحزب العلمانية والمناهضة للصهيونية (بمسحة شوفينية تتحدث عن اليهود الصهاينة ويهود الداخل). لم ينتسب مروان لذلك الحزب أو لغيره، بل انصرف للدراسة في الولايات المتحدة.قرب الوالد من الدولة ساهم في إبعاد الشاب مروان عن النشاط السياسي والحزبي خصوصاً.

تمتع مـروان القاسم بثقة الراحل الحسين، ما أسهم ابتداء من العمل دبلوماسياً في بيروت والولايات المتحدة، ثم تقلده وزارة التموين كأول حقيبة وزاريــة يتقلدها فـي صـعـوده. فـي فترة التنافس بين الأردن ومنظمة التحرير على التمثيل، كان مروان القاسم في صف الدولة الأردنية، وينسب اليه الآن قوله إن منظمة التحرير أخطأت خطأً فادحاً، في عدم تمكين الأردن من استعادة الضفة الغربية المحتلة، رغم أن الطريق الى ذلك لم يكن سالكاً مئة بالمئة.أما الآن فإن الاحتلال الإسرائيلي، ليس مستعداً لإعـادة الأرض المحتلة لا للسلطة الفلسطينية ولا لأي طرف آخر.

من يعرفونه ينسبون له القول، وهو صاحب الخبرة فـي شـؤون السياسة والدبلوماسية، إن المعادلات الإقليمية تغيرت في منطقتنا، وإن ثمة صعوداً إيرانياً وتركياً الى جانب التفوق الإسرائيلي. تركيا تغيّرت وباتت تتمتع بهامش من الاستقلال عن الولايات المتحدة، وتغير وضعها الداخلي بعد تقهقر الأحزاب التاريخية وصعود حزب العدالة والتنمية وهو حزب عصري ذو جذور إسلامية وتطلعات أوروبية (الانضمام للمجموعة الأوروبية).

أما إيران، فتفوقها ملحوظ، في العراق، وفي تنامي قدراتها تجاه إسرائيل، علاوة على تمتعها بنموذج "ديمقراطي" خاص بها تسنده مؤسسات حيوية ومستقرة. أما حزب اللّه المدعوم ايرانياً وسورياً فقد غير المعادلات، حيث بات في إمكان قوة غير نظامية، الصمود في وجـه إسرائيل وإيذائها وحملها على الانسحاب دون شروط ودون تفاوض (من جنوب لبنان العام 2000). غير أن مروان القاسم لم يغير قناعاته او ينقلب عليها، فهو يدعو لرؤية الأمور كما هي عليه وبناء سياسة تأخذ علماً بهذه التحولات.. ولا يكتم الرجل لمحدثيه إنه متفائل بالمرشح الديمقراطي أوباما، ويرى أن العالم سوف يصبح أكثر توازناً إذا ما وصل المرشح ذو الأصل الكيني الى البيت الأبيض.

أفكار غير مألوفة لرجل الدولة، لكنه بات مألوفاً في حياتنا العامة أن يتحدث رجال الدولة، بطريقة مختلفة في مرحلة تقاعدهم عما كانوا يتحدثون به من قبل.وفي رأيه أن النظر للأمور من هذه الزاوية، يتلاقى ولا يتباعد مع دوام الولاء للدولة والنظام. أشغل مروان القاسم منصب وزير الخارجية في أثناء أزمة احتلال الكويت. ينسب له انه بذل جهوداً خارقة من أجل انتزاع تعهد من وزيـر الخارجية العراقي آنذاك، طارق عزيز بالانسحاب من الكويت، لكنه لم يوفق في ذلك، وكما أخفق الوزير الأميركي، جيمس بيكر في لقاء شهير مع عزيز في جنيف. وغادر منصبه قبل وقوع الحرب بأيام (تولى وزارة الخارجية من بعده طاهر المصري).

لم يكتب مـروان القاسم مذكراته لا عن تلك المرحلة ولا عن سواها، وكما هو دأب سياسيين أردنيين كثر، يخلون مواقعهم الهامة ويتركون معها وقائع التاريخ بما في ذلك أدوارهم الشخصية، مشاعاً ونهباً للرواة والمتحدثين من كل لون وصنف.

في رأي بعض عارفيه أن القاسم غادر العمل الحكومي وخلافاً للتوقعات في وقت مبكر وفي ذروة نضجه المهني (آخر موقع له كان عضواً في مجلس الأعيان العام 1995). بل إن البعض كان توقع له الوصول الى الدوار الرابع (ليس بعيداً عن دارته الكائنة في شارع محمود العابدي). لكن غوامض عالم السياسة وكواليسها، لا تجيب لكل سائل عن السبب وراء تقاعده المبكر، وقبل أن يتم الستين (يناهز الآن السبعين من شبابه).

يصفه عارفون له بأنه يتمتع بقدرات إداريـة عالية، وقد نجح في المواقع التي تولاها، غير أنه في رأي فريق آخر كان شديد النخبوية منقطعاً عن "الشارع" وعن نبض حياة الناس "العاديين" ولا يثق بالتواصل مع الرأي العام عبر الصحافة. لكنه كان صاحب قرار بما في ذلك في أثناء رئاسته للديوان الملكي أواخر الثمانينيات، ويروى أنه قام في خطوة غير مسبوقة بتقليص حاد للمخصصات التي تدفع لزعامات قبلية،بعد موافقة الراحل الحسين على الإجـراء، وذلـك تعبيراً عن الحاجة لاستكمال بناء مرتكزات الدولة الأردنية الحديثة. وقد مر القرار بغير ضجيج واعتمدت مخصصات رمزية فقط لـ "قيادات اجتماعية".

أردني

بورتريه

عبد اللطيف عربيات:

أول إسلامي يصل لرئاسة برلمان عربي

خالد أبو الخير

اتزانه ورباطة جأشه ميزة لا تخطئها عين، تطغى صفة التربوي على أدائه، ويمتاز بالصبر والجلد وطول البال.

يعد رمزاً إخوانياً وسطياً، غير أن خطوطه مفتوحة على باقي التيارات التي تصطرع داخل الجماعة. يؤمن بالديمقراطية والتعددية والحوار الذي يفضي الى نتائج.

ولد في إباء جبال السلط العام1933، ولطالما تعثر في صباه بالتربة الخصبة لبساتين عائلته وكرومها،وهو يروم مكمناً يطل منه إلى ما وراء نهر الأردن حيث تهفو القلوب إلى بيت المقدس.

ما زالت في بال الفتى الغض، صور انفجارات القذائف وطلقات التنوير في سماء فلسطين، غداة حرب 1948.

درس الابتدائية والإعدادية والثانوية في مدرسة السلط، ومنها حاز المترك العام 1954.

«كانت المدرسة تشهد دفقاً كبيراً للأفكار والتيارات السياسية، فهناك الأخـوان والشيوعيون والبعثيون بحكم توجهات المعلمين الذين "قدموا من جامعات خارج الاردن"، وأبرزهم عيسى مدانات وابراهيم الطوال شيوعيان، إبراهيم العابد وعلي خريس بعثيان، وغيرهم».

مال للتدين بحكم النشأة، وقادته خطاه وزملاء له إلى نادي الإخوان المسلمين حيث أمكنهم لعب الشطرنج والتنس والعاب أخرى، وكان الخيار الآخر نادي الاتحاد الذي يسيطر عليه القوميون العرب. تدريجياً انتظم في الجماعة. من المفارقة أن من شرح له ورهط من زملائه فكر وأهداف الإخوان، كان تقي الدين النبهاني الذي انشق عن الجماعة في ما بعد وأسس حزب التحرير.

ثلة من طلاب ثانوية السلط شدوا الرحال في كل عام الى بيت المقدس لإحياء ليلة السابع والعشرين من شهر رجب «ذكرى الإسراء والمعراج». بعدئذ دأب مع زملاء له على حضور المؤتمر الإسلامي العام الـذي كان ينعقد كل عام بحضور علماء العالم الإسلامي، كمؤتمر اسلامي لبيت المقدس يجري فيه تدارس الحفاظ على المقدسات الاسلامية فيها، ومناقشة قضايا المسلمين بشكل عام. «المناسبة كانت عظيمة الأثر، فقد كنا على اطلاع، نلتقي علماء العالم الإسلامي من أمثال: عبد الحكيم عابدين، سعيد رمضان، سيد قطب رحمة اللّه عليه جاء سنة 1953، بشير الإبراهيمي، الفضيل الوثلاني، محمد ناصر المودوي وآخرين، نستمع لهم ونناقشهم وندعوهم الى زيارة الأردن، وقد وفد عدد منهم واحتفينا بهم».

شد الرحال الى بغداد دارسـاً في جامعتها، وحـاز درجة البكالوريوس في الهندسة الزراعية العام 1958.

عمل في سلك التعليم بعيد عودته، ثم مديرا للمناهج في الوزارة، ومدير عام دائرة التربية والتعليم لمحافظة العاصمة 1981-1982 . الى أن حل أميناً عاماً للوزارة منذ العام 1982.

حاز إبان عمله في التربية على بعثة لدراسة الماجستير من University of Texas A&M العام 1967 والدكتوراه في التربية University of Texas A&M العام 1974 .

يُتهم من خصومه بأنه عمل مع زميله في الحركة الإسلامية إسحق الفرحان على إلحاق وزارة التربية والتعليم بالإسلام السياسي، في حين يرى آخرون «أن طبيعة الأردن المحافظة جعلت الاختلاف ليس كبيراً بين عربيات والفرحان وآخرين من مدارس فكرية مختلفة تولوا مسؤولية الوزارة، فقد كانا من أبناء الوزارة ولم يهبطا عليها بالمظلة».

وهناك مسؤولون آخرون تولوا الوزارة من ذوي التوجهات الفكرية المخالفة. يستشهدون على أهمية العمل الذي قام به عربيات والفرحان، وآخرون، بتقرير البنك الدولي عن التعليم في أربعين عاماً، الصادر العام 2007 واحتل به الأردن المركز الأول بين بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أبعد عن الوزارة بمجيء حكومة زيد الرفاعي الثانية العام 1985، في مستهل الأزمة مع الاخوان، «التي شهدت إبعاد العديد من أعضاء الجماعة فضلاً عن تضييق أمني عليهم»، بحسب مقرب من الجماعة يرى أن «القلق من الإخوان تعاظم مع أحداث العام 1989 وعودة الديمقراطية، لكن عربيات والمرحوم أحمد قطيش الأزايدة لعبا دوراً تطمينياً، مناقضاً للدور التثويري الذي لعبه عبد المنعم أبو زنط وأحمد الكوفحي وآخرون».

أختير عضواً في اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني، وانتخب نائباً العام 1989 وأصبح رئيساً للمجلس، منذ العام 1990، ولثلاث دورات متتالية. تميزت فترة رئاسته بمرور المنطقة بأحداث جسام: حرب الخليج الأولى ومؤتمر مدريد . كان من ضمن القيادات الإخوانية التي تفاوضت مع مضر بدران على الدخول في حكومته بعد وضعهم شروطهم الـ 14 الشهيرة.

يعد عربيات أول إسلامي يصل الى رئاسة برلمان عربي، تلاه عبد اللّه الأحمر في اليمن.

ينقل عن النائب في المجلس الحادي عشر ورئيس اللجنة القانونية فارس النابلسي قوله: «إن عربيات اثخن اللجنة بمشاريع القوانين التي برسم التشريع، حتى اشتكى له من زخم العمل، فقال عربيات: هذه المرحلة لن تتكرر، علينا أن ننجز ما نستطيع من القوانين التي هي عماد الديمقراطية».

أنجز المجلس قوانين «محكمة العدل العليا، وإلغاء الأحكام العرفية، والأحزاب، والمطبوعات والنشر، وغيرها».

وقد صدق حدس عربيات، فمع مجيء حكومة عبد السلام المجالي الأولى 1993، جرى حل المجلس، وسمع رئيسه بخبر الحل من الإذاعة، ففضل أن يعود الى بيته بسيارته الخاصة بدلاً من سيارة رئيس المجلس.

انتخب أميناً عاماً لحزب جبهة العمل الإسلامي، وهو الأمين الثاني بعد اسحق الفرحان.

يعد شخصية ذات وزن اعتباري تحظى باحترام الدولة، مثلما هو حاله داخل الجماعة. يعزو مقربون استحداث منصب رئاسة مجلس الشورى الذي يحتله حالياً، الى هذا الاحترام والتقدير لشخصه.

ترشح في انتخابات 1993، ولم يحالفه الحظ، ويجادل بأن الانتخابات زورت لإسقاطه، وأن اسمه قد شطب بعد إعلان نجاحه.

حل عضوا في مجلس الأعيان 1993 - 1997، ومنحه الراحل الحسين لقب معالي رغم عدم استلامه لأي حقيبة وزارية.

فضلاً عن شغفه بالسياسة، يتولى عربيات رئاسة العديد من الجمعيات الخيرية والثقافية والاجتماعية، وعضوية العشرات من مؤسسات النفع العام كمؤسسة مكافحة التصحر وجمعية العفاف . شارك في مئات المؤتمرات المحلية والعالمية، وقدم خلالها عشرات البحوث وأوراق العمل، وأصدر العديد من المؤلفات والكتب المنشورة.

عيّنه الملك عبداللّه الثاني عضواً في اللجنة الملكية للأجندة الوطنية العام 2005. ولاحظ زميل له في الأجندة لدى مناقشة قضايا المرأة، أن عربيات وخلافاً لما هو متوقع متقدم بطروحاته. يذكر هذا الزميل أنه ذهب وصافحه قائلاً له: أنت رجل تحب أمك وزوجتك وبناتك وشقيقاتك، وهو موقف ينم عن حب عميق وإدراك واسعين لدور المرأة».

ترشح مجدداً لانتخابات 2007 ولم يحالفه الحظ، يقول: ترشحت دون رغبتي وحمدت اللّه أني لم أنجح،، وما جرى فيها غني عن التعريف».

«عندما ترى الكثيرين ممن حازوا مناصب، تجد عربيات على خلاف منهم، فهو لم ينل نصيباً من الثراء، وما زال إنساناً بسيطاً منتمياً الى الطبقة التي جاء منها».. يصفه مقرب منه.

الوقت ما يحتاجه عربيات ليجلس ويكتب عن تجربته، لكن مشاغله بلا حد.. فيظل يمني النفس بوقت يلي.

زووم..

فرح وأعباء

خالد أبو الخير

الآن، وقد انحسر رمضان عن العشر الأواخـر، يتدافع المواطنون بالمناكب إلى الأسواق على شفا العيد.

هذه الأيام بالنسبة لأرباب العائلات تشكل اختباراً عسيراً، بما فيه من مشقة، فمهما حرصوا على تخصيص ميزانية لهذه الغاية، إلا أن تهافت الزوجات والأبناء على الشراء سـ"يخزق" الميزانية، وربما يأتي على ملحقاتها.

البضائع غالية الثمن، والتجار يبالغون في انتهاز الفرصة، وليس لأصحاب الدخل "المهدود" إلا الصبر.

ربما يتأتى لنفر منهم تذكُّر قصيدة إيليا أبي ماضي، التي حفظناها عن ظهر قلب أيام الدراسة:

"قال: المواسمُ قد بدتْ أعلامُها
وتعرضتْ لي في الملابس والدمى
وعليَّ للأحباب فرضٌ لازمٌ
لكنّ كفّي ليسَ تملك درهما
قلت: ابتسم، يكفيك أنك لم تزل
حيّاً، ولستَ من الأحبّة معدَما".

حقاً، فالفرح في عيون الأحبّة، حتى لو كان وقتياً، يُنسينا عناءَ الدفع الذي يعقبه دائماً الندم.

كل عام وأنتم بخير.

إقليمي

الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن

السُّنة معها والشيعة يتظاهرون ضدها

داليا حداد

منذ آذار/ مارس الماضي والأخبار والتصريحات والتقارير الصحفية لا تتوقف عن الاتفاقية الأمنية طويلة الأمد المزمع توقيعها بين العراق والولايات المتحدة. وقد بدأت المفاوضات حول الاتفاقية (جرى في البداية اعتبارها معاهدة، لكنها تغيرت إلى اتفاقية استجابة للرفض الشعبي الذي واجهته داخل العراق) عقب توقيع اتفاقية مبادئ بين رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي والرئيس الأميركي جورج بوش، إبان زيارة الأول لواشنطن في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الماضي.

لم يتوقع المالكي رفضاً شعبياً واسعاً للاتفاقية

مساعي الولايات المتحدة لتوقيع اتفاقية تعود لانتهاء العمل بقرار الأمم المتحدة، الذي صدر في العام 2004، ومنح غطاءً دولياً لوجود القوات الأميركية في العراق، والذي يجري تمديده سنوياً بطلب من الحكومة العراقية منذ ذلك الحين، إلا أن العمل به سينتهي نهائياً في ختام العام الجاري. بهذا تفاوض واشنطن الحكومة العراقية منذ ستة أشهر للتوقيع على اتفاقية أمنية تشرع وتقنن وجود قوات أميركية في العراق.

يذكر أن الولايات المتحدة ترتبط بمعاهدات مشابهة مع نحو سبعين دولة في العالم. ويسمى هذا النوع من المعاهدات بـ «اتفاقيات وضع القوات» SOFAS، وتحدد أهداف الوجود العسكري الأميركي في هذه الدول، وطرق تمويلها وعلاقتها مع القضاء المحلي.

ونظراً لأن هذه الاتفاقية ترتبط بمصير العراق والإقليم، فإنه من الأهمية بمكان التعرف إلى موقف القوى السياسية العراقية وبعض الدول المجاورة منها، واستقراء النقاط الأساسية التي تتضمنها الاتفاقية المزمعة لأبعادها الاستراتيجية على المديين القريب والبعيد.

آخر موقف عبرت عنه للحكومة العراقية من الاتفاقية، أعلنه رئيس الوزراء نوري المالكي الأربعاء، 17 أيلول/ سبتمبر الجاري، حينما قال في حديث لرؤساء عدد من المحطات الفضائية المحلية إن بلاده بحثت مع الجانب الأميركي آخر مسودة مشتركة وقدم مقترحاته عليها، موضحا أن الجانب الآخر طلب مهلة عشرة أيام للذهاب الى واشنطن والعودة بالرد. لكن "مهلة العشرة أيام انتهت ولم يأت الرد الاميركي".

وقال المالكي إنه في حال راعت واشنطن المطالب العراقية، فستوضع الصيغة النهائية وتعرض الاتفاقية على البرلمان للتصويت عليها. اما اذا جاءت بصورة مخالفة للمطالب فستوضع الصيغة النهائية بما فيها مقترحاتنا للجانب الأميركي وتعرض على البرلمان وله حق رفضها او قبولها. وأكد المالكي إن المفاوضات لم تنته بعد، وهناك احتمال اللجوء إلى بدائل في حال رفض الأميركيون المطالب العراقية، مشيراً إلى أن الأميركيين يبدون مرونة كبيرة في التفاوض. وختم المالكي حديثه بأن عدم تمرير الاتفاقية سيشكل كارثة سياسية وحرجاً للبلدين على حد سواء.

وفي اليوم نفسه أعرب البيت الابيض، عن ثقته بأن الاتفاقية سيتم التوقيع عليها في نهاية العام الجاري قبل انتهاء تفويض مجلس الأمن للقوات الأميركية، لإخراج العراق من البند السابع. في حين أعلن وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس أن المفاوضين الأميركيين سيصلون الى بغداد حاملين معهم بعض الأفكار التي «لعلها ترضي المطالب العراقية ومطالبنا في بعض القضايا المتبقية».

ونقلت «نيويورك تايمز» عن غيتس قوله، «إن الإدارة مستعدة لتقديم مقترحات حل وسط، في جهد منها لتجاوز الاعتراضات العراقية، التي اعترف بأنها تركز على الحصانة وسلطة احتجاز عراقيين واعتقالهم».

وقالت الصحيفة على لسان مفاوضين عراقيين وأميركيين، إن نقطة الخلاف الرئيسة المتبقية تتعلق بالحصانة. واشنطن تدافع عن فكرة أن تكون لقواتها والمتعاقدين العسكريين معها الحماية نفسها، التي يحظون بها في بلدان أخرى لهم وجود فيها، فيما تتمسك بغداد بأن يكونوا تحت سلطة النظام القضائي العراقي في حال اقترافهم أية جريمة خارج العمليات العسكرية. وكشفت الصحيفة أن السفير الأميركي ببغداد، راين كروكر، قاد المفاوضات من الجانب الأميركي، مع مسؤولين اثنين كبيرين من واشنطن، هما: ديفيد ساترفيلد من وزارة الخارجية، وبريت ماكغارك من مجلس الأمن القومي. و الأخيران أمضيا شهوراً في العراق خلال العام الجاري.

أعلن قادة سياسيون شيعة، معارضتهم التدريجية للاتفاقية

داخلياً لم يكن يتوقع نوري المالكي رفضاً شعبياً واسعاً لهذه الاتفاقية، فبالنسبة للقوى الشيعية بدأ الاعتراض بدعوة مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري، لأنصاره للخروج للتظاهر عقب صلاة كل جمعة، وهو ما حدث بالفعل، وكان يغلب على التظاهرات في بدايتها السواد إعلانًا عن هوية أصحابها. بعد ذلك انضم المزيد من الألوان ليتسع نطاق التظاهرات ويشمل تيارات أخرى. تزامن ذلك مع تنبه المالكي، أو ربما نبهه آخرون إلى اتفاقية مماثلة أبرمت بين العراق وبريطانيا العام 1948 على ظهر البارجة البريطانية فيكتوريا، وتصدت لها الجماهير العراقية بتوجيه وإسناد من المرجعيات الدينية، ما ترتب على ذلك إسقاط حكومة "صالح جبر" رئيس الوزراء العراقي حينئذ، والذي وقع تلك الاتفاقية التي سقطت تلقائيًا بسقوط الحكومة.

وبتأثير من إيران أعلن قادة سياسيون شيعة عديدون، معارضتهم التدريجية للاتفاقية بعد أن روجوا لها من قبل، ويبررون التوقيع عليها بواقع الحال في الكثير من دول المنطقة كتركيا ودول الخليج العربية ودول أخرى في العالم مثل كوريا الجنوبية والفلبين واليابان.

مطالب أميركية

تشير التسريبات التي ظهرت عن الاتفاقية إلى أن الأميركيين يطالبون:

- صلاحيات مطلقة لمكافحة الإرهاب، مما يعتبر انتقاصاً للسيادة العراقية.
- إقامة 50 قاعدة عسكرية وفضاءً مفتوحاً للحركة الجوية، وهو ما يرفضه الجانب العراقي.
- بقاء جنودهم، ومن يتعاون معهم من قوات أخرى، متمتعين بحصانة قضائية، بحيث لا يستطيع القضاء العراقي ملاحقتهم.
- إعطاء قواتهم حرية الحركة، وتنفيذ العمليات، واعتقال العراقيين دون حدود وأسباب في أنحاء العراق.
- منحهم حق البقاء فترة طويلة، وبعدد غير محدود من القوات، في العراق.

أما القوى السياسية السنية فرغم معارضتها للوجود الأجنبي، فإنها لا تملك المقدرة على مواجهة الغضب الأميركي خصوصاً عند النخبة منها؛ ما يجعل من الصعب عليها إعلان موقف واضح معارض لهذه الاتفاقية، إلا أن هناك أمرا يخص العرب السنة بالذات ويجعلهم أكثر ميلاً لهذه الاتفاقية، وهو التغلغل الإيراني داخل العراق، ومساندة إيران لبعض التيارات الشيعية المتشددة، التي تشكل تهديداً مباشراً للعرب السنة، ما جعل الولايات المتحدة تشجع تشكيل ميليشيات الصحوة، بما يؤسس لتوازن خطر داخل العراق؛ مستندين الى أن الاتفاقية تشكل كابحاً لجموح التغلغل الإيراني وربما صمام أمان لهم ضده، رغم ذلك لم يتردد نواب سنة في القول صراحةً إن الاتفاقية لا تخدم مصالح العراق، فهناك طرف محتل بيده زمام الأمور، ولديه القوة على الأرض ويسيطر على الأجواء، وهناك طرف آخر ضعيف متمثل بالجانب العراقي يعيش تحت ظل الاحتلال، فكيف تنشأ اتفاقية متوازنة؟!.

الأكراد يؤيدون بلا تردد توقيع الاتفاقية، بل يطالبون بها

أما الأكراد فيؤيدون بلا تردد توقيع الاتفاقية، بل يطالبون بها، منوهين إلى إيجابياتها ومقللين من آثارها السلبية. وإذا كان هناك تناقض قائم بين النخبة والشارع بالنسبة للعرب السنة والشيعة، فإن المسألة على العكس من ذلك لدى الأكراد؛ فهناك توحد شبه كامل بين الزعامات الكردية والرأي العام الكردي إزاء هذه الاتفاقية. تصريحات القيادات الكردية بشأنها (الطالباني، والبرزاني، والزيباري) تلتقي على تأييد الاتفاقية، والتأكيد بين الحين والآخر على أن المفاوضات تسير في طريقها بإيجابية.. وتفسير ذلك واضح، فما تحقق لهم حتى الآن تصعب المحافظة عليه من دون حماية أجنبية.

بين الدول المجاورة للعراق يُعد الموقف الإيراني من الاتفاقية هو الأبرز، ويتمثل بالرفض المطلق لها. وكان لافتا جداً أن الإيرانيين سبقوا العراقيين في رفضهم للاتفاقية، من واقع أن النقاش حولها كان يدور في الأروقة الإيرانية أكثر منه داخل العراق صاحب الشأن، وذلك ربما لأن إيران معنية، كما يبدو أكثر من الرسميين العراقيين، بمصالحها وأمنها القومي.

بدت بالفعل أشد اهتماما بهذه الاتفاقية من بعض العراقيين، خصوصاً حين يتعلق الأمر بمكاسب حزبية أو طائفية يحرص عليها كثير من سياسيي العراق الجديد.

وكان المرجع الديني كاظم الحائري، المعروف بقربه من علي خامنئي، أول من تحرك ضد الاتفاقية، وأصدر من مقر إقامته في مدينة قم فتوى حرم فيها التوقيع على الاتفاقية، فسارع مقتدى الصدر، رغم ما يقال عن فتور في علاقته مع الحائري وطهران، إلى تبني الفتوى والدعوة للتظاهر ضد الاتفاقية، بوقت سبق موقف المرجعية الدينية العليا في مدينة النجف.

وفي 9 ايلول/ سبتمبر الجاري أعلن رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني رفض بلاده الاتفاقية، معتبراً أن الولايات المتحدة تحاول من خلالها تثبيت تواجدها البعيد المدى في العراق والمنطقة. أما السفير الإيراني في العراق حسن كاظمي قمي، فتحدث بمنطق آخر قائلاً: إن «الاتفاقية لا تثير قلق إيران وإنها شأن عراقي، وإن إيران قادرة على الدفاع عن نفسها إزاء المخاطر التي قد تواجهها. وهو ادعاء مشكوك به، فأشد ما تخشاه إيران هو بقاء قواعد وقوات أميركية قرب حدودها»، فضلاً عن أن الوجود الأميركي داخل العراق، يحد من فرص بسط نفوذها الكامل على هذا البلد، وهو ما تسعى إلى تحقيقه منذ بدء الاحتلال.

روبرت غيت

مقتدى الصدر

إقليمي

تحسين يقين

كنيس يهودي على بعد 50 متراً من الأقصى!

القدس - رغم مفاوضات جارية و«اتفاق» بين الفلسطينيين والإسرائيليين على عدم تغيير واقع القدس، إلا أن ذلك ينطبق فقط على الجانب الفلسطيني، لا على الإسرائيليين الذين يواصلون الاستيطان، وقد شيدوا الى ذلك كنيساً يهودياً لصيقاً بالمسجد الأقصى.

أقل من عامين مضيا على البدء ببناء هذا الكنيس يهودي ، فقد بدأ المستوطنون في البلدة القديمة في القدس المحتلة البناء في شتاء العام 2006، وهاهم يعتزمون افتتاحه رغم احتجاجات المقدسيين و الفلسطينيين والعرب والمسلمين!.

يرتبط الكنيس بشبكة أنفاق وحفريات تمتد داخل حدود «الأقصى»

مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، كشفت عن عزم سلطات الاحتلال الإسرائيلي افتتاح الكنيس اليهودي الكبير قريباً، وفي موضع لا يبعد عن المسجد الأقصى سوى خمسين متراً.

الكنيس يقع أقصى شارع الواد في البلدة القديمة من القدس المحتلة، وتحديداً في منطقة حمام العين بالقرب من سوق القطانين المؤدي إلى المسجد ، وعلى بعد أمتار من حائط البراق.

يرتبط الكنيس بشبكة أنفاق وحفريات تمتد داخل حدود المسجد الأقصى ، في حين تنوي سلطات الاحتلال افتتاح أبواب أخرى للكنيس اليهودي مباشرة داخل البيوت المقدسية، وعلى أراض تابعة للوقف الإسلامي.

وقد قام طاقم تابع لسلطات الاحتلال بجولة وزيارة للمنطقة، وإجراء مقابلات ميدانية مع أهالي الحي، وبخاصة في حوش عوض الله وحوش الزوربا، ومن خلال رصد مستمر في الأيام الأخيرة، حيث تبين للطاقم أنّ سلطات الاحتلال وأذرعها كمنظمة عطيرات كوهنيم تنوي افتتاح الكنيس اليهودي الكبير قريبا بالقرب من حمام العين، وأن الأرض المُقام عليها الكنيس هي أرض وقف إسلامية.

تتواصل الأعمال النهائية في الكنيس وعلى مدار ساعات الليل والنهار، كما أن سلطات الاحتلال تجهّز حالياً، وفي سباق مع الزمن، لافتتاح بابين رئيسيين لهذا الكنيس: باب رئيس يقع في مداخل بيوت مقدسية تابعة لآل الزوربا وآل عوض الله على حساب الأرض الإسلامية الوقفية، والباب الثاني خلفي يقع داخل حدود بيوت آل عوض الله.

وقد حذرت شرطة الاحتلال مؤخرا أهالي الحي من التدخل في سير الأعمال الجارية وهددتهم بالملاحقة والاعتقال.

قبل عامين ولم يتوقف!

بدأ العمل بهذا الكنيس قبل نحو عامين بعد استيلاء منظمة عطيرات كوهنيم اليهودية المتطرفة، على جزء من أرض وقف إسلامي تدعى حمام العين، وتواصل العمل فيه دون توقف ليتكون من طابقين فوق الأرض، وبناء مقبب علوي، إضافة إلى طوابق تحت أرضية سوف يكتمل العمل فيها لاحقا.

ويرتبط الكنيس بشبكة أنفاق وحفريات تقوم بها سلطات الاحتلال، بعضها يصل إلى منطقة باب المطهرة، أسفل البيوت المقدسية الواقعة داخل حدود المسجد الأقصى، وتحديداً في الحائط الغربي للمسجد ، فيما يصل النفق الآخر إلى منطقة حائط البراق وطريق باب المغاربة.

وكانت سلطات الاحتلال قامت مؤخرا بربط الأنفاق أسفل الكنيس، المزمع افتتاحه، مع الأنفاق الممتدة من منطقة حائط البراق، والنفق اليبوسي على امتداد الحائط الغربي للمسجد الأقصى.

إخفاء مشهد الأقصى

ترى مؤسسة الأقصى للوقف والتراث أن سلطات الاحتلال تسعى لتحقيق أهداف عديدة من افتتاح الكنيس وبنائه، منها إنشاء مبنى يهودي له ذي ارتفاع عال يحجب المشهد العام للمسجد الأقصى، وبخاصة قبة الصخرة المشرفة، ورفع عدد اليهود الذين يزورون الأنفاق في محيط المسجد الأقصى وأسفله، والاقتراب أكثر وأكثر من المسجد ، والتضييق على المقدسيين في البلدة القديمة ودفعهم أو إجبارهم على الرحيل، وإفراغ البلدة القديمة منهم ، وزرعها بالبؤر الاستيطانية ضمن مخطط تهويدي شامل.

المواطن خميس عوض اللّه، الذي يلاصق بيته الكنيس المزمع افتتاحه، ذكر أن الأعمال في بناء الكنيس تتواصل حتى ساعات الليل المتأخرة، وقال إنهم قاموا ببناء أبواب رئيسية أحدها «يمر في المدخل الرئيسي لبيوتنا،

ولم يبق إلا حائط خارجي ستتم إزالته قريبا بعد تفريغ ما خلفه، أما الباب الثاني فهو يقع داخل ساحات بيتنا، وهو باب خلفي سيقومون بافتتاحه قريبا وإزالة حائط قصير يقع ضمن حدود بيتنا».

تتواصل الأعمال في بناء الكنيس حتى ساعات الليل المتأخرة

وكشف عوض اللّه أن الشرطة قامت مؤخراً «باستدعائنا وحذرتنا من التدخل في الأعمال الجارية في بناء الكنيس اليهودي وهددتنا بالملاحقة والاعتقال، وأكدنا لهم حقنا كمسلمين بهذه الأرضية الوقفية، وحقنا في الدفاع عنها وعن حرمة بيوتنا.. كما أبلغتنا الشرطة أنه يمنع علينا اعتلاء أو الوقوف على أسطح منازلنا، فقد اعتبروها منطقة عسكرية مغلقة..».

عراقة المكان

يقع الكنيس في حمام العين في حارة الواد غرب سوق القطانين.. ويعد وقفاً يرصد معظم ريعه لمصلحة المكتبة الخالدية، وقد أنشأه الأمير تنكز، وهو أحد أمراء الناصر محمد بن قلاوون.

ومع وجود إثباتات على ملكية المكان، فقد غزا المستوطنون الحمام القديم وسقفوا جزءا منه قبل عام ونصف العام كي يحولوه كنيسا.

يقول المواطن أبو عبد اللّه العباسي: 50 مترا أو يزيد قليلا ويصلون المكان المقدس. هم يصلون الليل بالنهار للانقضاض على المسجد الأقصى ونحن نصل النهار بالليل ونحن نتخاصم حول من يقود الأمة أو من يقود الشعب الفلسطيني في معركته لتحرير القدس والأماكن المقدسة!.

يشير المواطن المقدسي الى أنه «كان لنا تاريخ عظيم هنا، حمّام يدل على مستوى من المدنية والعمران، ومكتبة تدل على مستوى رفيع من الثقافة، وأسواق كبيرة متقنة الصنع مسقوفة تقي المتسوق برد الشتاء والمطر وتقيه حرارة الشمس صيفاً».

الذاهب إلى شارع الواد، داخل سوق القطانين، وخان تنكز..لن يكون بوسعه أن يسأل عن حمام العين للاغتسال، فالحمام توقف عن تقديم هذه الخدمة، لكن الزائر يستطيع تصفح المخطوطات العربية والإسلامية القديمة في المكتبة الخالدية.

تهويد بيت المقدس يتواصل يوما بعد يوم، وهو أمر يبدو خارج إطار المفاوضات ، التي تشكل القدس فيها قضية القضايا.

يتفاوض الإسرائيليون نهاراً، ويقترف المستوطنون ما يشاءون ليلاً ونهاراً.

لا يسارع في حزم أمتعته

هل ينجز أولمرت اتفاقاً في الوقت الضائع؟

قدم ايهود اولمرت استقالته الأحد الماضي 22 أيلول / سبتمبر الجاري إلى رئيس الدولةالإسرائيلية شيمون بيريز، وذلك بعد الانتخابات التمهيدية في كاديما، إلا أنه لن يسلم بسهولة بانقضاء أمله بإنجاز اتفاق حتى ولو كان اتفاق إطار مع الجانب الفلسطيني.

أولمرت باق على رأس الحكومة إلى أن تشكل ليفني حكومتها.

وكان قد نقل عنه قبل أيام من انتخابات حزب كاديما على هامش اللقاء السياسي الذي عقده مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في منزل أولمرت في القدس، أنه لا ينوي أن يقدم استقالته بسرعة.

معنى ذلك أن أولمرت يرغب في التوصل إلى اتفاق مع الرئيس الفلسطيني. وهذا هو ما حدا به للقاء عباس عشية الانتخابات الداخلية في كاديما، ومحاولة إقناعه مرة أخرى، بالتوصل إلى اتفاق مبادئ، وعدم «التضحية» بما تم إنجازه حتى الآن.

الرسالة واضحة، وفحواها أن أولمرت مُصرّ على أن يستثمر أكبر قدر من الوقت كي يترك إرثاً سياسياً وراءه. وقال مقربون منه «إنه سيواصل دفع اتفاق أنابوليس قدماً، ما دام رئيساً للحكومة».

وفي حالة عدم نجاح خليفته تسيفي ليفني في تأليف حكومة بديلة، فإنه سيبقى رئيس «حكومة انتقالية» حتى الانتخابات العامة المقبلة، التي ستجري على ما يبدو في آذار/ مارس 2009. وإذا ما حدث ذلك، فإن احتمالات التوصل إلى اتفاق مع عباس قد تكبر.

وفي أثناء ذلك سيستمر أولمرت في عقد لقاءات مع رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس. ويدعي المقربون من أولمرت أنه «يمكن أن يتم التوصل إلى اتفاق بعد لقائين أو ثلاثة» بين الطرفين..

وهو نفسه الذي طلب من الرئيس أبو مازن بأن يواصلا متابعة أمور التفاوض، حيث يطمح إلى إنهاء رئاسته للوزراء بإنجاز سياسي.

يدّعي مقربون من أولمرت أنه يمكن التوصل لاتفاق بعد لقاءين أو ثلاثة

هذا الاستخلاص بأن أولمرت يتطلع لصيد ثمين بآخر سهم في كنانته، تداوله الإسرائيليون والفلسطينيون، حيث أن فترة ولاية الرئيس أبو مازن هي الأخرى قاربت على الانتهاء: التاسع من كانون الثاني / يناير 2009.

لم يكد ينهي المسؤولون في المؤسسة السياسية الإسرائيلية وزيرة الخارجية تهنئة تسيبي ليفني، بعد فوزها في الانتخابات التمهيدية لرئاسة كاديما، حتى قدّروا أنها ستواجه صعوبة كبيرة في تأليف حكومة.

وإذا لم تنجح ليفني في مهمتها، في غضون 42 يوماً، منذ يوم تكليفها تأليف الحكومة الجديدة، يكون في إمكان رئيس الدولة أن يكلف عضو كنيست آخر بمهمة تأليف حكومة جديدة، وتمنح للمكلّف مهلة 28 يوماً فقط، غير قابلة للتمديد. وإذا لم ينجح في ذلك، يتعين إجراء انتخابات عامة للكنيست في غضون 90 يوماً، وفي هذه الحالة سيظل أيهود أولمرت على رأس الحكومة.

هناك أغلبية آخذة في التبلور لدى حزب العمل، تعارض استمرار الشراكة مع كاديما. كما من المتوقع أن يضع حزب شاس العراقيل أمام حكومة ائتلافية برئاسة ليفني.

وقال رئيس حزب العمل، إيهود باراك، خلال أحاديث مع مقربين منه، إنه على الرغم من المخاطرالمتعلقة بتقديم الانتخابات العامة، إلا إن هذا الخيار هو المفضل من جانب الحزب.

ليفني لن تعارض مثل هذا الاتفاق الذي يحلم به أولمرت وهو يتأهب لمغادرة منصبه، فهي أصلا رئيسة فريق التفاوض ، حيث أن أي حل سينجز سيصب في مجرى خياراتها، خصوصا في جعل إسرائيل دولة يهودية - ديمقراطية كما تردد دائماً. ولذا فهي تؤيد إقامة دولة فلسطينية ، شرط أن تكون الحل القومي للفلسطينيين جميعاً، مثلما أن إسرائيل في منظورها هي الحل القومي لليهود جميعاً.

دولي

ثابو مبيكي: نهاية غير مشرفة لمسيرة نضالية طويلة

صلاح حزين

من المؤكد أن رئيس جنوب إفريقيا المعزول، ثابو مبيكي، لم يكن يتوقع في أكثر كوابيسه جموحا، أن تكون نهاية حياته السياسية على الصورة التي خرج بها من رئاسة البلاد، بعد أن كان خرج من رئاسة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الحاكم في أواخر العام الماضي، على خلفية فساد سياسي تورط فيه مبيكي، حين لفق التهم لنائبه جاكوب زوما، وهو سياسي لا يقل دهاء عن مبيكي نفسه. وربما كانت هذه الحقيقة تحديدا هي التي جعلته يبدو مشدوها وغير مصدق لما يحدث. فقد كان حزب المؤتمر الوطني الإفريقي هو حياته لمدة تناهز نصف القرن.

كان مبيكي، الذي انضم إلى المؤتمر الوطني مبكرا، مقتفيا أثر والده، المناضل الشيوعي، الذي كان عضوا قياديا في الحزب الذي كان يوما ركنا من أركان المؤتمر الوطني الإفريقي، والذي كان يضم منظمات سياسية ونقابية عدة تجتمع على هدف إنهاء الحكم العنصري في جنوب إفريقيا. كان ذلك قبل أن يتحول "المؤتمر" إلى حزب، ثم إلى حزب حاكم في العام 1994. ومن المفارقات أن مبيكي لعب دورا رئيسيا في ذلك التحول بعد عودته إلى بلاده عقب الإفراج عن نلسون مانديلا من سجون النظام العنصري عام 1990.

وبعد أربعين عاما من النضال بوصفه عضوا قياديا في الحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا، وفي المؤتمر الوطني الإفريقي، استقال مبيكي من موقعه في الحزب الشيوعي وتحول إلى قيادي في المؤتمر الوطني الإفريقي الذي كان تحول إلى حزب، وخلال السنوات الخمس التي قضاها الزعيم الوطني نلسون مانديلا رئيسا للبلاد (بين 1994 و1999) كان مبيكي نائبه ويده اليمنى، وهذا تحديدا ما جعل من انتخابه رئيسا للبلاد خلفا لمانديلا أمرا متوقعا ومقبولا، لفترة رئاسية أولى، ثم لفترة أخرى هي هذه التي لم تكتمل. فما الذي جرى للزعيم الوطني، وللسياسي الحصيف ورئيس أكبر اقتصاد في القارة السمراء؟

يمكن الرد بإجابة مختصرة على هذا السؤال بالقول إن مبيكي ما قبل تسلمه منصب رئاسة جنوب إفريقيا، هو غير مبيكي الرئيس. فقد كان مبيكي قبل تسلم الرئاسة، إبان كان نائبا لمانديلا، يمثل الوجه المشرق لجنوب إفريقيا، سواء بتاريخه النضالي الطويل الذي قضى الشطر الأعظم منه في المنفى، أو بانخراطه في صوغ النموذج الذي عرفت به جنوب إفريقيا بعد عودته من المنفى، وهو نموذج قائم على التسامح والمصالحة مع الذات والخصم في آن. وهذا ما جعل مبيكي مقبولا من جانب البيض بمقدار ما كان مقبولا من جانب الأفارقة الأصليين.

أما مبيكي الرئيس، فقد تورط في عدد من الصفقات التي شابتها أوجه فساد مالي، من بينها صفقة لشراء أسلحة هي الأكبر في تاريخ البلاد، من دون أن يكون هناك مبرر لها، وهي صفقات كلفت بلايين الدولارات واكتنفها كثير من الغموض.

ويُتهم مبيكي الرئيس بأنه اتخذ موقفا متخلفا فيما يتعلق بالطريقة المثلى لمعالجة تحدي انتشار مرض الأيدز في البلاد، حيث يفتك هذا المرض بالآلاف سنويا، فهناك أكثر من خمسة ملايين مصاب به في جنوب إفريقيا معظمهم من الأفارقة، وبدلا من أن يوفر الدواء لهذه الملايين من المصابين بالمرض اتخذ موقفا يفرق بين حمل فايروس إتش آي في وبين الإصابة بالمرض، حيث أهمل علاج حاملي الفايروس لصالح المصابين بالمرض،

كما أنه ربط بين المرض وبين الفقر رافضا في الوقت نفسه النزول إلى الشارع لمواجهة المرض من خلال اتخاذ خطوات عملية، مكتفيا بمناقشة قضية على هذه الدرجة من الخطورة داخل دوائر نخبوية، حتى أنه واجه اتهامات بأنه السبب في موت مئات الآلاف من حاملي فيروس إتش آي في.

يُتهم مبيكي الرئيس بأنه اتخذ موقفا متخلفا فيما يتعلق بالطريقة المثلى لمعالجة تحدي انتشار مرض الأيدز في البلاد

كما ارتبط اسم مبيكي الرئيس بمؤامرات حاكها مع عدد من أنصاره لإزاحة خصومه ومنافسيه المحتملين على الزعامة، من أمثال سيريل راما فوزا، الأمين العام السابق لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وكبير المفاوضين مع حكومة جنوب إفريقيا العنصرية، وتوكيو سكسوالي ومافيوز فوزا، وهما رئيسي حكومتين محليتين ومن كبار قادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي.

لكن الخطوة التي قادته إلى نهايته كانت محاولته إقصاء نائبه جاكوب زوما عام 2005.

في ذلك العام واجه المستشار المالي لجاكوب زوما حكما بالسجن 15 عاما بتهمة فساد مالي، فما كان من مبيكي إلا أن أقال زوما، وهو قرار برره مبيكي بأنه جاء لمصلحة الوطن. ولكن زوما شك في أن تلك الخطوة إنما جاءت لأن مبيكي رأى فيه منافسا محتملا، فبدأت بين الرجلين حرب لا هوادة فيها على الزعامة السياسية في البلاد، كانت ساحاتها مؤتمرات وكواليس حزب المؤتمر، وقاعات المحاكم. وقد خسر مبيكي جولته الأولى في كانون الثاني/ديسمبر من العام الماضي حين انتخب الحزب زوما لرئاسته بدلا من مبيكي، وقبل أيام أعاد القاضي في المحكمة العليا كريس نيكولسون النظر في قضية إقالة زوما بعد أن اكتشف أن مبيكي كان ضالعا في القضية.

وكان ذلك كافيا لأن يتحرك حزب المؤتمر مطالبا مبيكي بالاستقالة، وهو أمر لم يكن أمام مبيكي إلا أن يمتثل له.

لم تكن مسيرة مبيكي بوصفه رئيسا لجنوب إفريقيا سوداء تماما، فهو حقق تقدما اقتصاديا كبيرا، وأنفق الكثير على محاربة الفقر في البلاد، وعلى صعيد السياسة الخارجية، لعب دورا مهما في التوسط بين الحكومة والمعارضة في زيمبابوي لتقاسم السلطة. ولكن ذلك كله لم يشفع له خطأه القاتل الذي لم يترك سوى قليل من السياسيين ممن هم على استعداد للدفاع عنه، هو المناضل الذي كان يوما محط إجماع الأوساط السياسة في جنوب إفريقيا، بمن فيهم خصومه.

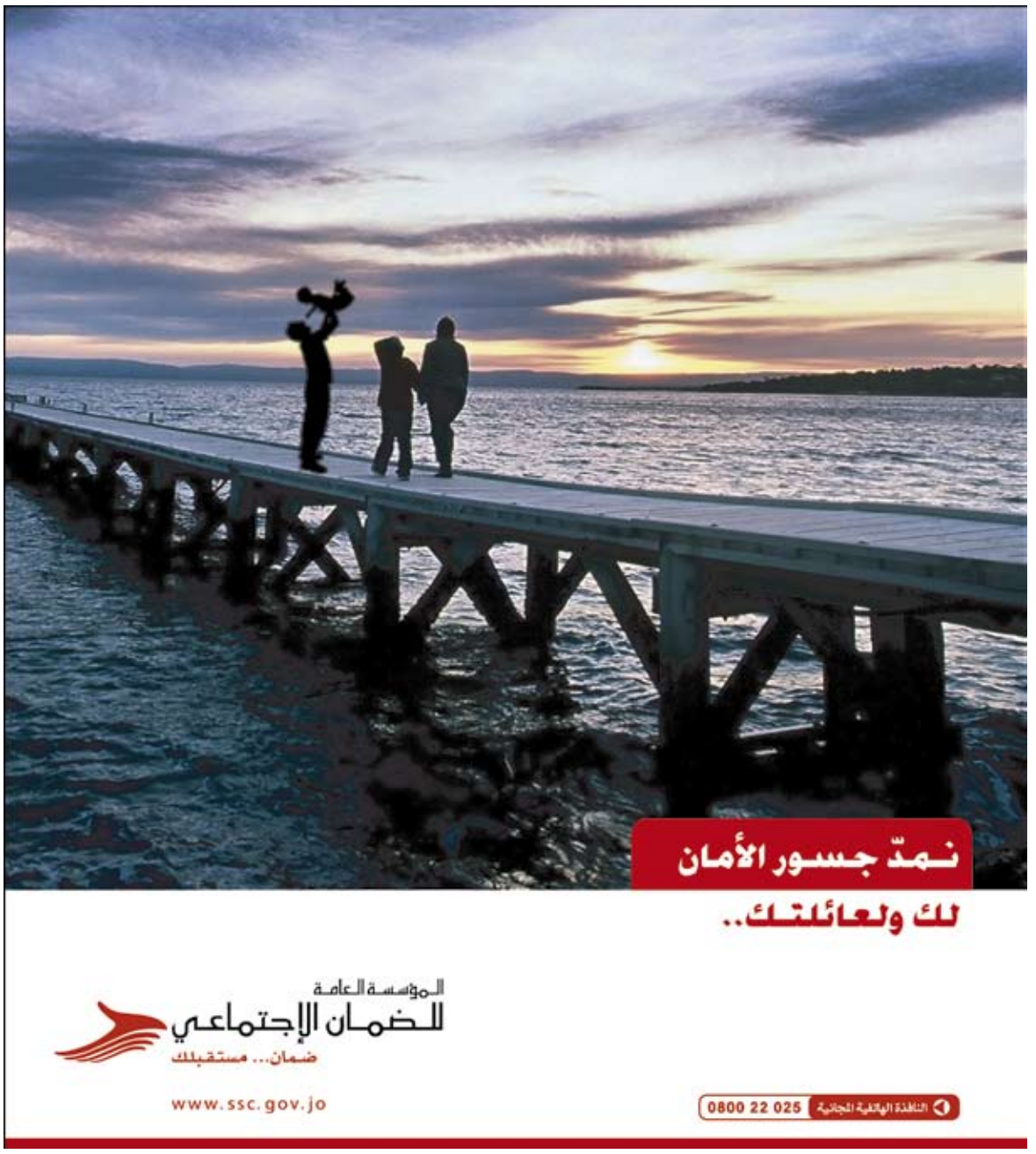

اقتصادي

أسئلة لمن يرغب في ركوب العربات

يوسف منصور

من الطبيعي لصانع القرار أن يتوقع الأمور قبل أن تحدث، ومن المطلوب من أي إدارة في أي مؤسسة سواء في القطاع العام أو الخاص، أن تنظر من خلال إطار استراتيجي لنواتج الأمور ومحصّلة مجريات ما يحدث، وأن تضع سيناريوهات للاستجابة لهذه المجريات. فالمطالبة بأن يكون التفكير استراتيجياً في التعامل مع متغيرات الاقتصاد الأردني يجب ألاّ يؤخذ على أنه تعد على سلطات البعض أو استخفاف بمسؤولياتهم أو الحط من قدراتهم على إدارة الاقتصاد الأردني. وأخص هنا بالتساؤلات التالية، دون أي اعتذار، عما يحدث في الاقتصاد الأردني نتيجة ما أسماه البعض بتحرير قطاع الطاقة.

القرار بتحرير القطاع قرار صحيح من حيث المبدأ، غير أن التطبيق منقوص من عدة جوانب، ما عدا جانب واحد، وهو نقل عبء الارتفاع المستمر في أسعار المشتقات النفطية من الحكومة للمواطن، وهو الجانب الذي تتطلب الديموقراطية عدم القيام به. هذا الجزء من العملية فقط هو ما قامت به الحكومة بنجاح، غير أننا نتوقع منها أكثر من ذلك بكثير.

فتحرير القطاع، ولا أستند هنا الى نظريات أو كتب ذكية مستوردة أو مبادئ مشروعة عالمياً وأسس متفق عليها لمعنى كلمة «تحرير»، بل أعود لمن غابت ذاكرته الى تجربة قطاع الاتصالات، والتي يجب الاّ تكون بعيدة عن ذاكرة أولئك الذين عملوا في الحكومة منذ ذلك العهد، ونتمنى، بل نقول «نأمل» أن يكون بعضهم ما زال في الحكومة ليكون نصحهم وعلمهم وحكمتهم جزءاً من حوكمة الأمور والقرارات.

الحديث ليس عن الذكاء أو القدرات، أو حتى عمن سماهم البعض بالليبراليين الجدد، لأننا نظلم الليبراليين بدمج هؤلاء معهم، فالليبرالية مبادئ وأهداف أتحدى أن تكون من ضمن أجندات هؤلاء أو جزءاً من علمهم وعملهم، فغالبيتهم لا يستطيع حتى أن يعرّف معنى الليبرالية. لذلك فلنسم هؤلاء بالأذكياء، إذا أردنا أن نمدحهم، ولا يرغب الواحد منا هذه الأيام في أن يذم أو يمدح أحداً. وهنا أتذكر حواراً لن أنساه مع واحد من العارفين بخبايا العصر حين سألني على مائدة عشاء: «هل تعرف الوزير فلان؟ إنه وزير ذكي». فرددت عليه باهتمام ملحوظ: «ولكن إذا كان هذا الوزير ذكياً بحسب رأيك، فما قولك بالوزير فلان، وهو وزير كنت وما زلت أعتقد بأنه أفضل من خدم في منصب وزاري على مستوى المنطقة وبشهادة مراكز الفكر والبحث في العالم العربي؟» اجابني صديقي الحكيم بسرعة: «إن الوزير الذي ذكرت اسمه وزير حكيم». قلت: «وما الفرق؟» قال: «الوزير الذكي يعرف متى يجب أن يقفز من العربة؛ أما الوزير الحكيم فهو لا يركبها من الأساس». وما أفقرنا الى هؤلاء الحكماء الآن.

كان من المفروض قبل التحرير أن نبدأ بالسماح للمنافسة الفعلية بالدخول الى السوق في عملية تكرير مشتقات النفط لكي لا يكون المواطن تحت رحمة المحتكر الفعلي. أما أن نعلن عن تحرير القطاع ونقوم فقط بتحرير الأسعار ليكون واضع هوامشها منتجاً واحداً في البلد فهو تصرف قد يفهم على أنه محاولة أكيدة للتخلي عن مسؤوليات الحكومة المعهودة تجاه المواطن، ومنها توفير الطاقة بأسعار تتلاءم مع دخله الذي ساهمت الحكومات المتعاقبة في جعله متدنياً من خلال سياسات غير محفزة للأعمال ومن خلال التشوهات التي خلقها فشل الإدارات ولم ينحها بل راكمها تعاقب الحكومات من السوق رغم مرور عهود منذ بدأت عمليتا الإصلاح، وإعادة الهيكلة اللتان لم تحدثا إلا في الشكل وليس في الجوهر.

كما كان من باب الحكمة تقدير أن ارتفاع أسعار مشتقات النفط من خلال سياسة تسعير بدائية جدا سيؤدي الى رفع أعداد مستخدمي وسائط النقل العام، التي قدرت بنحو 2,5 مليون راكب يومياً، دون أي تحسين يذكر في نوعية ومستوى الخدمات المقدمة. السؤال الذي يطرح نفسه دون استحياء أو محاباة هو: ألم يكن من الجدير بالحكومة أن ترفع مستوى الخدمة قبل أن تحرر نفسها من عبء الدعم؟

ألم يكن من الأحرى قياس هذه الزيادة التي يتوقعها أي عاقل نتيجة ارتفاع الأسعار خلال شهور بنحو 40 بالمئة؟ العملية لا تتطلب نظريات أو تنظيراً، فنسبة المجبرين على استخدام وسائل النقل العام هم الغالبية العظمى من مستخدميها. وأي شخص درس علم الاقتصاد أو الإحصاء أو حتى لم يدرس أياً منهما ويستطيع أن يشغل كمبيوتر ويستعمل برنامج إكسل أو حتى ان يقوم بعملية حسابية على ورقة، يستطيع أن يقدر مدى الاستجابة لدى هذه المجموعة (وهي أكثر من 90 بالمائة من العدد كله)، فنحن لا نستعمل الباص لنرفه أنفسنا بل لأننا بحاجة الى ذلك. وبكل بساطة، مع مثل هذا الرفع، ستكون الزيادة 10-15 بالمئة ليصل العدد الى اكثر من 2,8 مليون راكب. ومع معرفة النتيجة لا يحتاج الأمر الى تنظير بل الى تدبير واستعداد لنتائج السياسات. فالاعتقاد بأن هذا العبء قد انزاح عن ظهر الحكومة اعتقاد خاطئ، فما زال الأردن والأردنيون بحاجة الى دفع ثمن ما يشترون بالعملات الصعبة، ما يشكل، مع ارتفاع أسعار الفاتورة بالنسبة للدينار (المربوط بدولار يتآكل)، العملة التي يتقاضى من خلالها الأردني دخله وتشكل غالبية إدخاراته، أعباء غير مسبوقة. أما أن يعتقد البعض، بكل بساطة أننا نستطيع أن ندفع ثمن ما نحتاجه من سلع وخدمات بعملات أخرى ترتفع أمام عملتنا، فهو فهم بدائي وخاطىء يخلو من أي دراسة أو علم لمبادئ الاقتصاد، وهي مبادئ بسيطة تعتمد المنطق، غير أنها تستعصي على الجاهلين.

وأين من ينفذ استراتيجيات تحسين مستوى خدمات النقل العام من حيث أعداد الوسائط وحداثتها وانتظام الترددات على المواقع التي أصبحت منذ سنين مخطوطات تصلح لدارسي التاريخ وعقلية التأجيل وتحوير الأمور؟ قبل 34 عاماً على وجه التحديد كنت أضبط ساعتي على موعد وصول القطار أو الباص في بريطانيا لما كان لهذه الحافلات ومشغليها من مصداقية في الانتظام بالوقت ومواعيد الوصول أو المغادرة. نعم منذ ثلاثة عهود ونصف... ألم يحن الوقت لذلك، ولغيرها من الخدمات المقدمة التي تسهل على المواطن التنقل من مكان لآخر دون الحاجة لاستخدام سيارته الخاصة أن تصبح افضل؟ ولماذا لم نحسّن من هذه الخدمات قبل أن نحرر القطاع؟

أين سياسات تحسين الاستثمار في قطاع الطاقة والنقل والصناعة للاستفادة من الحوافز المقدمة من قبل الحكومة؟ أين هذه الاستثمارات فعلاً؟ لا يوجد لأنه لا توجد حوافز غير تلك المنصوص عليها في قانون الاستثمار والتي غدت بالية لا تعني شيئاً للمستثمر. وأين مشروع القطار الخفيف بين عمان والزرقاء المتوقع وخدمة 100 ألف راكب يومياً؟

لماذا لا نضع الحصان أمام العربة ودائما نضع العربة أمام الحصان؟ لماذا نرفع الأسعار قبل أن نعمل على تخفيف وطئها على المواطن؟ سؤال آخر: متى يعود الحكماء الذين يعرفون متى تكون الكلفة أكثر من المنفعة لكي لا نستمر في ما يسميه علماء الإدارة بممارسة علم «إدارة الفزعات» وما ينتج عنها من تدني في مستوى الادارة والاقتصاد وسياسة القفز من المركبات؟. اتساءل دون اعتذار لأحد.

الحكومة تدير مشروع دابوق الاستثماري بشفافية

جمانة غنيمات

اتخذت حكومة الذهبي عدة خطوات لتجاوز العثرات التي ألمت بملف استثمار أراضي دابوق والأبنية التي رافقت بدء الحديث عن استثمار هذه المنطقة قبل ثلاثة أشهر، إذ تمكنت الحكومة من وضع المشروع الذي يكلف بلايين الدنانير في الطريق الصحيح.

الإجراءات الحكومية التي اعتمدت الشفافية امتصت الحالة السلبية التي وسم بها المشروع، لكن تحقيق الهدف من هذه الإجراءات يستدعي البناء عليها وفق أسس شفافة وواضحة افتقدت في العمل الحكومي منذ سنوات.

شركة برأسمال 100 مليون دينار يملكها الضمان لإدارة المشروع

وكذلك يتطلب نجاح المشروع وتسويقه شعبياً الاستمرار في نهج المصارحة، إذ لا خوف من المكاشفة، لا سيما إذا كان الهدف المصلحة الوطنية وتحقيق مكاسب مالية للاقتصاد والموازنة العامة التي تعاني عجزاً مالياً مزمناً يتوقع أن يبلغ للعام الحالي ما قيمته 830 مليون دينار.

أخذ مشروع دابوق الاستثماري منحى جديداً، بعد أن تقدّمت ست شركات عالمية للحصول على عطاء إدارة، تسويق وتشغيل أراضي ومباني المشروع الذي يقع على مساحة 1800 دونم، ينتظمها 13 مبنى مقامة على 150 دونماً، حسبما كشف مصدر مطل على هذا الملف.

تعددت جنسيات الشركات التي تقدمت بعطاءات لهذا المشروع بين أميركية، وبلجيكية، فيما رشحت معلومات ترجّح فوز ائتلاف بريطاني- إماراتي بعطاء تشغيل المشروع. أما عطاء التسويق، فقد يحال إلى شركة أردنية ترتبط بمدار شركة أم مقرها لندن.

المصادر ذاتها تؤكد أن الحكومة طرحت سابقاً عطاء لهذه الغاية وتنظر الآن في الطلبات المقدمة، لتحديد الجهة التي عرضت أفضل الشروط للفوز بهذه المهمة.

ونبّهت إلى أن تسويق المباني المقامة في تلك المنطقة الاستراتيجية ليس سهلاً، بخاصة وأنها كانت أنشئت أصلاً لغايات عسكرية. ولفت أيضاً إلى أنها تضم منامات، ودور عرض، ومولات، ومطاعم، ومراكز رياضية ومرافق متعددة.

وقدّرت المصادر قيمة إيجارها بين 120 و130 ديناراً للمتر المربع، إذ تخطط الحكومة لجعل المنطقة بالأساس، مركزاً لشركات تكنولوجيا المعلومات منها محرك البحث غوغل ومايكروسوفت. حتى الآن أبدى خمسة زبائن محتملين من هذه الشريحة العملاقة اهتمامهم بفكرة الاستئجار في الموقع.

كذلك أبدت هيئة الأمم المتحدة اهتماما مبدئياً باستئجار 4000 متر مربع، من أصل 130 ألف متر مربع داخل حرم المشروع.

وترى الحكومة أن استقطاب عروض مختلفة لتأجير المباني قبل طرحه يندرج ضمن خطط كسب الوقت وزيادة جاذبيته للاستثمار. فالقيمة الحقيقية للمشروع، بحسب المصادر، تتمثل بالأراضي الفارغة التابعة له والتي ستزيد قيمتها بعد استغلال المباني القائمة وفق المخطط، حسبما رأى أحد المصادر.

إلى ذلك أوضح أن من الممكن بيع هذه الأراضي بالمزاد العلني لتحصيل أعلى قيمة ممكنة، مشيراً إلى إمكانية استخدام هذه الأموال في تخفيض قيمة المديونية المقدرة حاليا بـ«تسعة بلايين دينار».

يشرف رئيس الوزراء نادر الذهبي شخصياً على اللجنة الحكومية التي تدير المشروع قبل تسليمه للمشغل الذي سيرسي عليه العطاء، وهي تضم في عضويتها وزير العمل باسم السالم، وعضو من أمانة عمان، والمستشار الاقتصادي للرئيس.

ومن الخطوات الدالة على جديتها في مأسسة العمل في هذا الملف سعيها إلى توقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة الضمان الاجتماعي خلال الفترة المقبلة لتأسيس شركة يملكها الضمان برأسمال مقداره 100 مليون دينار لإدارة مشروع دابوق، حسبما كشف أمس مصدر مطل على هذا الملف.

كانت الحكومة بادرت بتقديم مشروع مذكرة التفاهم إلى المؤسسة لدراستها وعقدت المؤسسة اجتماعين للتباحث حولها.

وناقش مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي خلال اجتماع عقده مؤخراً نسخة من المذكرة تأسيس الشركة التي ستتابع تفاصيل المشروع من بيع وتأجير وترميم أبنية، بحسب المصادر ذاتها.

وتم خلال اللقاء وضع بعض التعديلات على المذكرة ليصار إلى عرضها على المستشار القانوني تمهيدا لإقرارها وتوقيعها.

وسيتم تعيين مدير عام ومجلس إدارة للشركة للإشراف على استثمار الضمان في هذا المشروع تتولى هي أيضاً توقيع العقود مع المطورين الراغبين في الاستثمار في هذا الموقع.

وسيجري الضمان دراسة جدوى تنتهي بعد أربعة اشهر تبين الجدوى الاقتصادية من المشروع، ومدى انسجامه مع خطط المؤسسة الهادفة إلى زيادة استثمارات المؤسسة في قطاع العقار.

المصادر بينت أن المؤسسة ما تزال تفكر في تفاصيل مختلفة تتعلق بالمشروع منها أسعار الأراضي في الموقع والتي ستحدد من قبل الحكومة، لكنها رجحت ظهور نتائج إيجابية حول جدوى الاستثمار في هذا المشروع.

في الأثناء، تسعى الحكومة للتعاقد مع مشغّل دولي لرسم خريطة طريق استثمار هذا المشروع العملاق واختيار شخصية اعتبارية محلية ذات ثقل وتتحلى بالنزاهة لإدارته. في موازاة ذلك يتواصل التفاوض مع عدة جهات لاستقطاب شركات عالمية ضخمة أو هيئات دولية، بما يحفز قادمين جدد على الاستئجار أو الشراء، بحسب المسؤول الحكومي، الذي لم يشأ الإفصاح عن هويته.

استقطاب شركات عالمية ضمن عطاء لإدارة وتشغيل المنطقة التي تبلغ مساحتها 1800 دونم ينتظمها 13 مبنى مقاماً على 150 دونماً

وتعكف الحكومة على وضع خطة عمل لإدارة المشروع الاستثماري الضخم، الذي يضم المدينة الطبية باستثناء مستشفى الأطفال الجديد الذي كلف مبلغ 65 مليون دينار، بحسب المسؤول الذي أوضح أن سعي الحكومة لتأجير المنشآت إلى تأجير الموقع لا يلغي فكرة البيع، بل العكس تماماً، إذ يرى المسؤول أن استئجار المباني من شركات عالمية يزيد قيمتها ويساعد على تسويقها بشكل أفضل.

مشروع دابوق فرصة لرفد الاقتصاد ببلايين الدنانير تسهم في تحقيق التنمية المستدامة خلال السنوات الماضية شريطة أن تدار الأموال وتنفق وفق خطط مدروسة لتساهم في تقليص معدلات الفقر البالغة 14.3بالمئة والبطالة التي يقدر معدلها بنحو 13.2 بالمئة.

اقتصادي

شركات الوساطة مع البورصات العالمية تسقط كأحجار "الدومينو"

السّجل - خاص

تتابع الشركات المتعاملة بالبورصة تساقطها الذي بدأ منذ نحو أسبوعين كأحجار الدومينو، وذلك بسبب قصورها عن تصويب أوضاعها مع ما جاء في القانون المؤقت للبورصات العالمية الذي يفرض عليها التزامات مالية لن تتمكن من تنفيذها.

ومع تهاوي عشرات الشركات، حتى الآن، بدأ المواطنون يقدمون شكاوى لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة للحفاظ على حقوقهم. حسبما قال مصدر في الوزارة، والذي أكد أن مئات الشكاوى قدمت من قبل مواطنين أودعوا أموالهم لدى تلك الشركات.

وأشار المصدر إلى أن معظم الشركات التي تتعامل بالبورصات، والتي واجهت مشاكل، لم تكن تقدم أرباحاً من التعامل بالبورصات وإنما من الإيداعات الجديدة التي يضعها مودعون جدد، مشيراً إلى أن معظم هذه الشركات لم تكن تتعامل بالبورصات الأجنبية.

وتقدر دائرة مراقبة الشركات حجم الأموال المتداولة في هذه الشركات بما يزيد على نصف البليون دينار لشركات ومكاتب يتجاوز عددها الألف.

من جانبه دعا وزير الصناعة والتجارة، عامر الحديدي، المواطنين المودعين لدى الشركات التي تتعامل بالبورصات الأجنبية، ممن واجهوا مشاكل في تعاملاتهم مع هذه الشركات، المبادرة إلى تقديم شكاوى لدى الوزارة أو من خلال مديرياتها المتواجدة في المحافظات كافة.

وبيّن الحديدي، في بيان صحفي، أن الشكوى تمكن الوزارة من اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تضمن حماية واستعادة حقوق المواطنين قدر المستطاع، كون هذه القضايا تعتبر جرائم اقتصادية تتم إحالتها إلى محكمة أمن الدولة.

لكن حالة الاكتظاظ التي تعيشها دائرة مراقبة الشركات دفعت إلى اتخاذ قرار يتم بموجبه، حسبما أعلن الأمين العام لمجلس تنظيم التعامل بالبورصات الأجنبية، عبدالرؤوف الربابعة، تعديل آلية تقديم واستقبال شكاوى المواطنين المتضررين من التعامل مع الشركات المتعاملة في البورصات الأجنبية في مناطق المملكة من خلال تقديم الشكاوى إلى المدعين العامين في مناطق الاختصاص.

وقال الربابعة إن هذه الخطوة تأتي اختصاراً للإجراءات وتسهيلاً على المواطنين، وذلك كون دوائر الادعاء العام أكثر انتشاراً من مديريات الصناعة والتجارة في مناطق المملكة المختلفة.

ونصح وزير الصناعة المواطنين بالتعاون مع الجهات الحكومية المختصة والمبادرة إلى «تقديم الشكاوى ضد الشركات التي أخلت بالتزاماتها معهم وألحقت بهم أضراراً مادية، إذ إن ملاحقة هذه الشركات وأصحابها يتطلب، بالدرجة الأولى، تسجيل شكاوى رسمية من قبل المتضررين ليتم اتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها».

وأشار الوزير إلى أنه سيتم تدقيق الطلبات التي تقدم بهذا الخصوص، وبالتالي إحالة الشركات المتورطة والقائمين عليها إلى القضاء.

هذا الإجراء يأتي ضمن سلسلة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة المشكلة وحماية حقوق المودعين لدى هذه الشركات، وتنظيم التعامل في البورصات الأجنبية من خلال إصدار القانون المؤقت وما تبعه من إصدار النظام الخاص به.

وبيّن الحديدي أنه لم يتم حتى الآن ترخيص أي شركة بموجب القانون المؤقت إذ إن الإطار التشريعي يحتاج إلى تطبيق النظام الذي أقره مجلس الوزراء، في الوقت الذي أشار فيه مصدر مطلع إلى أن هذه الشركات دون استثناء، غير مؤهلة لتصويب أوضاعها.

شركات جديدة انضمت إلى قائمة الشركات المتهالكة، إذ انضمت «مؤسسة ريماس لخدمة رجال الأعمال» إلى قائمة الشركات الكثيرة المشتكى عليها من قبل مواطنين في وزارة الصناعة والتجارة.

لحقتها بعد ذلك شركة «ذا بيج براذر» التي تهاوت خلال الأسبوع الماضي، وسبقتها شركات أخرى منها شركة المصفوفة.

نصف بليون دينار حجم السيولة التي امتصتها شركات البورصة

«كوزموس للاستثمارات المالية» كانت أيضاً إحدى الشركات التي قدم عملاء فيها شكاوى إلى وزارة الصناعة.

وأكد مودعون فيها أنّ الشركات التي أعلنت عن توزيع أرباحها ولم تسلم للمودعين أموالهم شركة تعود إلى شفيق خليفة، ومراد بني حمدان، ونبيل القيام، وزياد مصطفى كنعان.

وكانت «كوزموس» توزع الأرباح كل يوم 14 من الشهر عن الشهر الذي يسبقه، إلا أنه في 14 من الشهر الجاري، لم توزع أرباح الشهر الماضي فيما أغلقت مكاتب الشركة في أكثر من محافظة.

ويؤكد قانونيون أنّه ليس هناك «أي ضمان لأن يحصل المودعون على أموالهم وحقوقهم، وحتى لو تمّ ذلك، فإنهم سيأخذون ما تبقى لهم في البورصات أي بعد جميع التعاملات التي تمت على رؤوس أموالهم».

يذكر أنّ مثل هذه الشكاوى بدأت تظهر بعد صدور «قانون تنظيم التعامل بالبورصات الأجنبية»، والذي صدر في 17 الشهر الماضي.

إلى ذلك، انعكست أزمة التعامل بالبورصات الأجنبية وتهافت المواطنين على استثمار أموالهم فيها على مختلف قطاعات المملكة، إذ يتضح أن القطاع العقاري تأثر بالأزمة التي سحبت أكثر من نصف بليون دينار من السوق المحلية وأدت إلى نقص في السيولة من أيدي المواطنين والتجار في السوق.

وفي هذا الشأن، قال الخبير الاقتصادي، حسام عايش: «إن قطاع العقار في العالم يواجه مشكلة تهدد بانهيار النظام الرأسمالي»، مضيفاً أن مراقبي الأسواق يعرفون أن ذلك يؤدي إلى تباطؤ الطلب على العقار، بخاصة وأن أسعاره مرتفعة رغم قلة الطلب عليه.

وأوضح «أن هناك مشكلة قائمة تطال العقار مع توالي ارتفاع سعر النفط وانخفاض مدخلات القطاع العقاري».

وبيّن عايش «أن المشكلة تكمن في قلة الوعي والإدراك لدى المواطنين ما يجعلهم يبحثون عن إمكانية العيش المعقول، الأمر الذي يدل على وجود طبقة فقيرة وأخرى غنية تتحكم بطبقة ثالثة وتضللها».

وخسر آلاف المواطنين مبالغ هائلة في شركات البورصات العالمية التي انتشرت بشكل كبير خلال السنتين الماضيتين، بسبب إغلاق هذه الشركات وعدم تسليم الأرباح لعملائها تزامنا مع إصدار قانون تنظيم التعامل بهذه البورصات أخيراً.

ونوه صاحب مكتب عقاري، أحمد خليل، إلى أن «نقص السيولة من أيدي المواطنين سيعطل القطاع العقاري في المملكة خلال السنتين أو الثلاث المقبلة حيث ستتعطل حركة بيع الأراضي والشقق، وتتعطل بالتالي الوساطة التجارية في هذه القطاعات».

تدهور أسواق المال العالمية: انهيار 1929 من دون روزفلت

أحمد النمري

الزلزال العنيف الذي هزّ، وما زال يهز، بورصات المال والعملات المحلية، الإقليمية، والعالمية، لم يكن مفاجئاً، وجرى رصد كثير من مقدماته وتناقضاته وأزماته طيلة السنوات الماضية، التي كانت تتجه إلى الظهور والتفاقم مع انتقال الرأسمالية الدولية عموماً، والرأسمالية الأميركية خصوصاً، إلى مرحلة العولمة في تطورها وتركيزها على النشاطات المالية، النقدية، الخدمية والتبادلية، وتحقيق الأرباح الربعية في البورصات وأدواتها المستخدمة مقابل التراجع الحاد في تنمية الاقتصاد السلعي والغذائي والزراعي.

تعددت وتكاثرت مؤشرات الاختلالات، وكذلك التراجع في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وفي الأدوات والتوجهات الاقتصادية الانفتاحية، التي سادت أكثر في مرحلة إدارة الرئيس بوش المعروفة بيمينيتها في السياسة وفي الاقتصاد وفي المواقف الاجتماعية.

مقدمات الأزمة ثم حافة الانهيار الحالي تمثلت في وقائع تفاقم العجز في الموازنة الأميركية إلى مستويات غير مسبوقة، الذي نجم في جوهره عن تضخم النفقات العسكرية للتسلح، وللحروب في العراق وأفغانستان ومواقع أخرى إلى جانب تداعيات التعديلات الضريبية لصالح كبار رجال الأعمال والأثرياء، وتعظيم الإنفاق المساعد لنشاطهم، كما تواصل الارتفاع في عجز الميزان التجاري الأميركي لينعكس ما سبق على قفزة كبيرة في المديونية الأميركية إلى حوالي 9 تريليون دولار.

وبدلاً من معالجة تنموية جذرية ركزت السياسات الاقتصادية الليبرالية الأميركية على رفع أو تخفيض متكرر لأسعار الفائدة، وتكرر ذلك أكثر من مرة في الفترات الأخيرة وبحصاد متواضع.

وتراجعت في موازاة ذلك التغيرات السابقة معدلات النمو الربعية والسنوية للناتج المحلي الإجمالي ولينحدر المعدل في هذا العام إلى أقل من 1 في المئة، منذراً بدخول الاقتصاد الأميركي في تباطؤ يتسارع تحوله إلى كساد كبير، وليتوازى مع ذلك، ومع هبوط الثقة العامة للمنتجين والمستهلكين في الاقتصاد الأميركي، تحقق تصاعد متواصل في أعداد المتعطلين، وفي ارتفاع معدلات البطالة، لتتجاوز خلال شهر تموز السابق نسبة 6.1 في المئة، مرشحة للزيادة.

استمرار الاتجاه الهبوطي في سعر صرف الدولار مقابل اليورو والعملات الأخرى ودون توقف وبنسبة قاربت 50 بالمئة، ثم ارتفاعه خلال الشهرين الأخيرين بنسبة 10 في المئة، كان مؤشراً إضافياً على الأزمة العامة المتصاعدة في الاقتصاد الرأسمالي.

ولم يحدث في مراحل سابقة للتطور الرأسمالي أن حدثت تقلبات حادة وسريعة ومماثلة في أسعار النفط الخام والذهب وأسعار السلع الأساسية، وأيضاً التقلبات الشديدة في أسعار وأداء الأسواق المالية، إلى جانب تشوهات واختلالات عميقة، في علاقات التعاون الدولي حتى بالنسبة لموضوعات حيوية، مثل التعاون في مواجهة الاحتباس الحراري، تلوث البيئة، وقف امتداد التصحر، ومكافحة الفقر والمرض والأميّة.

مظاهر ومؤشرات الاختلالات واشتداد الأزمة الاقتصادية لم تقتصر على الاقتصاد الأميركي وأساسيات إدارته فقط، بل لوحظت وإن بدرجة أقل في اقتصاديات رأسمالية متطورة أخرى كانت تسير في التوجهات والسياسات الاقتصادية نفسها، وأيضاً، في اقتصاديات أقطار نامية، ومنها الأردن، الذي أفرط في تبني وتطبيق توصيات ومناهج اقتصادية أوصى بها صندوق النقد الدولي.

مقدمات الاختلالات السابقة شكلت تغيرات كمية متتابعة في الأزمة الاقتصادية العامة، وكان من المنتظر أن تتحول في لحظة ما إلى تغيّر نوعي كيفي قريب في تفاصيله وتشعباته ومخاطر تداعياته من معالم انهيار (Crash) العام 1929.

وبينما ملكت الرأسمالية أدوات ومداخل مساعدة وأكثر ملاءمة في المواجهة، وبرنامجاً اقتصادياً أكثر توازناً، للخروج من الأزمة، وإدارة أفضل للرئيس روزفلت في أزمة 1929، فإن الإمكانيات الحالية للتصدي تبدو هامشية وضعيفة وبعيدة عن تبني خيارات ومناهج أساسية، وهو ما يمكن استنتاجه من اقتصار المواجهة حتى الآن على قيام بنوك مركزية، «بضخ سيولة نقدية كبيرة للأسواق، لتعويم وإنقاذ شركات كبرى شاركت في الخطايا المسببة للتدهور»، وهو إجراء، بالإضافة إلى أنه لا يزيد عن كونه عاملاً مسكناً مؤقتاً، كما ثبت ذلك في حالات سابقة، فإنه من جهة أخرى يتم على حساب فرض عبء متزايد على الشريحة الأكبر من دافعي الضرائب من أصحاب الدخل المحدود المتدني والمتوسط، داخل الولايات المتحدة وخارجها، وتقليص حاد آخر في نفقات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية.

وما يدعو إلى التحسب والقلق أن وقائع التدهور تشير إلى أنه ما يزال في قلب العاصفة وفي بدايتها، وأن احتمال تفاقمه واشتداده في العمق وفي الامتداد الجغرافي مرجحة وقوية.

اقتصادي

تأثير محدود لانهيار البنوك الأميركية على المحلية

السجل-خاص

ينحصر التأثير المباشر لانهيار بعض المصارف الأميركية على نظيرتها المحلية في إطار مبالغ أودعتها البنوك المحلية في تلك المصارف ضمن التعاملات العادية التي تتم بين البنوك، أو في إطار شراء سندات مصدرة من قبل تلك المصارف.

وكانت الأيام الماضية عصيبة على الاقتصاد الأميركي، إذ شهد فيها انهيار اثنين من أكبر البنوك والمؤسسات المالية، فقد أعلن «ليمان برادرز»، وهو رابع أكبر بنك استثماري في أميركا، إفلاسه بعد أن فشلت صفقة بيعه وتخلي الحكومة الأميركية عنه، ليصبح ذلك الحدث أحد أشهر عمليات الإفلاس في تاريخ وول ستريت.

وأكدت بعض المصادر المصرفية المطلعة «أن تلك التأثيرات لا تذكر، وأنها لن تشكل أمورا أو تأثيرات جوهرية على أعمال تلك المصارف». فيما رفضت المصادر المصرفية، تقدير مبالغ لتلك الخسائر.

وزير الصناعة والتجارة الأسبق، واصف عازر، قال: «إن التأثيرات التي يمكن حدوثها في حال امتدت أزمة الرهن العقاري إلى أوروبا، يمكن أن تنعكس على أنشطة التبادل التجاري، بالإضافة إلى تقنين أو حتى صرف النظر عن بعض تلك المساعدات للدول النامية».

اليوم، وبعد مرور أكثر من عام على تفجر أزمة الرهن العقاري الأميركية، يخلص خبراء ماليون إلى أن تلك الأزمة ألقت بظلالها على الاقتصاد الوطني بشكل مباشر جراء ارتباط الدينار بالدولار وما تبعه من نتائج.

وأكد الخبراء عدم وجود تأثيرات سلبية على سوق الائتمان العقاري محلياً، فيما رأى آخرون أن أزمة الرهن العقاري الأميركية أثرت في معظم اقتصاديات العالم جراء التراجع الذي عانى منه أكبر الاقتصاديات العالمية وما نتج عنه من تراجع للدولار الأميركي، وما رافقه من ارتفاع في أسعار السلع وموجة الغلاء التي أصابت العالم.

التعليمات والمحددات التي يفرضها البنك المركزي على البنوك الأردنية تسهم في تقليص الإقراض العقاري، وتحديد نسبة من المحفظة الإقراضية.

وكانت الأسواق العالمية، انتعشت بعد إعلان الحكومة الأميركية شراءها شركتي «فاني ماي» و«فريدي ماك» للرهون العقارية المتعثرتين في أكبر عملية إنقاذ مالي اتحادية على الإطلاق، وذلك في محاولة لدعم سوق الإسكان الأميركي وتجنب المزيد من الاضطراب في الأسواق المالية العالمية.

أزمة الرهن العقاري الأميركية تؤدي الى تباطؤ الاقتصاد العالمي

وقال الخبير الاقتصادي، الدكتور يوسف منصور، إن التأثيرات كانت مباشرة بعد أزمة الرهن العقاري جراء ارتباط الدينار بالدولار وارتفاع أسعار النفط عالمياً.

وربط منصور بين ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وبين تراجع القدرة الشرائية مع فقدان الدينار لقدرته الشرائية من جراء ربطه بالدولار.

وتجلت مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة بعد الارتفاعات الكبيرة التي حدثت على أسعار المساكن، وإقبال الأميركيين على شرائها، ومن ثم عجزهم عن السداد، ما أدى إلى زيادة المعروض منها وهبوط أسعارها.

وعلى المستوى المحلي، وبعد مرور نحو عام وشهر على أزمة الرهن العقاري، عانى الاقتصاد الوطني من ارتفاع معدلات التضخم لأعلى مستوياتها في أكثر من عقد ونصف العقد من الزمن، متأثراً بقيام الحكومة بتحرير أسعار المحروقات في الثامن من شباط (فبراير) الماضي، لتصعد الأسعار خمس مرات متتالية، قبل أن تنخفض مرتين فقط من مجموع التعديلات الشهرية التي أجرتها لجنة التسعير، التي وصلت إلى 7 تعديلات، نتيجة لفقد الدولار قوته أمام العملات الرئيسية، ما صعد في أسعار النفط عالمياً.

وأكد تقرير أممي، في أيار (مايو) الماضي، أن تراجع أداء سوق العقارات في الولايات المتحدة هو أكبر عامل فردي يؤدي لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، غير أن التقرير الصادر عن مؤسسة «ستاندرد آند بورز» حذّر من تركّز التسهيلات في قطاعات موسمية مثل قطاعات العقار وتمويل الأسهم، محذراً مما قد ينشأ عنه من تراجع في نوعية الأصول «إذا ما ساءت الظروف الاقتصادية مستقبلاً». وأضاف أنه «على الرغم من هذه التحذيرات، فإن النظرة متوسطة المدى للاقتصاد الأردني تبقى جيدة».

محلياً، توجد شركة واحدة تتبع إحدى الشركات الأميركية، هي شركة «أليكو» للتأمين، لكن مديرها العام، رفض التعليق على الموضوع، على اعتبار أن الشركة بعيدة عن الأحداث التي تحصل في السوق الأميركية.

وتعتبر شركة «أليكو» عضو مجموعة شركات (aig). وقد بلغت خسارة الشركة الأم الصافية للنصف الأول من العام الجاري نحو 5.36 بليون دينار، فيما بلغت الخسارة مخففة 2.06 بليون دينار.

في صورة عامة «لن يتعافى اقتصاد أميركا وشركاتها قبل تجاوز الجزء الأكبر من هذا التصحيح الإسكاني»، يقول وزير الخزانة الأميركي، هنري بولسون، في مؤتمر صحفي، ويضيف أن «فاني ماي» و«فريدي ماك» لهما أهمية حيوية في تجاوز المنعطف بالنسبة للإسكان".

عدوى "أنفلونزا" الاقتصاد الأميركي تنتقل إلى بقية الاقتصادات

بدا ضعف الاقتصاد الأميركي يتضح منذ بدأت بوادر أزمة الرهن العقاري قبل عام، فمنذ سنة تقريبا والاقتصاد الأميركي يمر بإحدى دوراته الاقتصادية العاصفة، التي ترافقها عوامل داخلية وخارجية تزيد من حدتها ووقع آثارها.

وكانت بوادر الدورة الاقتصادية العاصفة هذه ما يسمى "بأزمة الائتمان العقارية" حيث تراجع الطلب على المساكن فانخفضت أسعارها، ورافق ذلك ارتفاع تدريجي بنسب الاستغناء عن الموظفين فارتفعت البطالة بنسبة 1و6 بالمئة حتى الآن، وانخفض بحدة نشاط البناء، وصاحب هذا ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته بنزينا ووقود تدفئة، وارتفاع في أسعار المواد الغذائية وهما أزمتان عالميتان أصابتا المواطن الأميركي كما أصابتا غيره في العالم.

بفعل هذه الظروف مجتمعة تعمقت الأزمة وكذلك آثارها، وتضاعفت آثار أزمة الرهن العقاري وزاد عدد المقترضين العاجزين عن تسديد أقساطهم، وحجزت البنوك المقرضة على المساكن المرهونة، وتضخمت محفظتها منها، وهي تعجز عن بيعها وتسييلها لضعف الطلب وكثافة العرض، فبدأت البنوك تعاني من الخسائر وشح السيولة، ما أضعف قدرتها على منح الائتمان، فتوالى ضعف الطلب لتتعمق الأزمة أكثر فأكثر، فلا المقترض قادر على التسديد ولا البنك المقرض قادر على تسييل العقار لضمانه، ولا الراغب بشراء عقار قادر على الحصول على قرض من البنوك، ولا البنك المستثمر بعقود ضمان عقارية قادر على الحصول على استثماره، ولا المؤسسة المصدرة لعقود ضمان عقاري أو الضامنة لها قادرة على الوفاء بدفع قيمة عقودها.

وبدأ مسلسل سقوط البنوك وآخرها إعلان بنك " ليمان برذرز" إفلاسه، بعد أن فشلت جهود إنقاذه، فهو يعتبر من أكبر بنوك الاستثمار الأميركية، وقد مضى على تأسيسه أكثر من قرن ونصف من الزمن، حيث سبقه في السقوط أكثر من عشرة بنوك. كما سبق وسارعت وزارة الخزانة الأميركية والبنك المركزي الأميركي إلى إنقاذ مؤسستي الرهن العقاري العملاقتين واللتين تعتبران العمود الفقري لسوق الإقراض العقاري والضامن للمقترض العقاري "فاني ماي" و "فريدي ماك" بكلف تقدر حتى الآن بمئات البلايين من الدولارات، ما اضطر مديرة المؤسسة الفدرالية لضمان الودائع أن توضح قتامة صورة البنوك الأميركية المعرضة للسقوط وازدياد عددها، حيث يوقع "بنك أوف أميركا" صفقة قيمتها (50) بليون دولار لشراء مؤسسة "ميريل لينش"، وتتنادى أكبر عشرة بنوك أميركية مثل "سيتي غروب و باركليز ومورغان وغولدمان ساخس" لإنشاء صندوق إنقاذ للبنوك المتعثرة بقيمة (70) بليون دولار.

ما سبق صاحبه ضعف ثقة المستهلك الأميركي وقلقه على استمرار وظيفته وارتفاع كلفة تشغيل سيارته، ومصروفه على الغذاء والتدفئة، ومسلسل أعاصير مكلفة للحكومات المحلية والفدرالية والمواطنين وشركات التأمين، حيث تكافح أيضا أكبر شركة تأمين عالمية لرفد سيولتها. وفوق هذا كله جبهات حرب مفتوحة في العراق وأفغانستان بكلفها المادية والمعنوية وخزانة تعاني عجزا أسطوريا. وقد بدأت آثار كل هذا تنتقل إلى بقية الاقتصادات وبدأت تلوح مظاهرها في اليابان وبريطانيا وألمانيا وفرنسا، بمتوالية معروفة للاقتصاديين والماليين والسياسيين.

الاقتصاد الأردني اقتصاد صغير جدا بالمقاييس التي نتكلم عنها هناك، لكنه يبقى الاقتصاد، الذي يوظف المواطن الأردني ويقبض منه راتبه في نهاية الشهر، والذي يحتفظ لدى بنوكه بودائعه، ويتقاضى منه راتبه التقاعدي، ويصدر منتجاته الصناعية والزراعية لتبقى الدورة الاقتصادية تدور، لذلك فإن على قياداته في مواقعها المختلفة أن تتوخى الحذر، فعولمة الإعلام أدخلت الفضائيات إلى البيوت، وكذلك عولمة الاقتصادات، صغيرها وكبيرها، من أسعار الصرف، وإيداعات لدى البنوك، وأدوات الاستثمار العالمي في بورصاتها وأسواقها، وعلاقات التعاون الدولي وقدرة الدول على الاستمرار بتقديم المنح، واستقرار الطلب على صادراتنا من فوسفات وبوتاس وأدوية ومنتجات مناطق مؤهلة، وكذلك سياحة متوقع أن يضعف زخمها، وكذلك سوق العقار ولدينا العديد من شركات الاستثمار العقاري ومشاريعها ومديونيتها للبنوك، بينما مؤشرات التراجع لدينا بدأت ظاهرة واضحة.

قصة الانهيار الكبير في العاشر من آب 2007

تفجرت الشرارة الأولى لما يعرف بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية، أكبر الاقتصاديات العالمية، في العاشر من آب (أغسطس) 2007، لتمنى الورقة الخضراء بمزيد من الخسائر أمام العملات الرئيسية، ويبدأ وجه العالم المالي في التغير وتتكشف ملامحه الجديدة رويداً رويداً.

وقد بدأت النتائج بالتكشف، إذ اقتفت الأسهم المطروحة في الأسواق الآسيوية ومنطقة المحيط الهادي أثر نظيرتها الأميركية والأوروبية في الهبوط بفعل الخسائر في سوق قروض الرهن العقاري الأميركية عالية المخاطر، مع تراجع معظم المؤشرات القياسية للبورصات لتفقد أكثر من 2 في المئة في ذلك اليوم.

وقد شهد ذلك التاريخ تسجيل أضرار كبيرة بحق شركات التصدير الآسيوية مثل: تويوتا موتور كورب، وسامسونغ إلكترونيكس بفعل المخاوف بشأن الخسائر المتعلقة بسوق الرهن العقاري الأميركية.

وهو ما دفع البيت الأبيض للتحرك في حينه، ضمن خطة جديدة تسعى لإنقاذ سوق الرهن العقاري، في ظل تخوف أوساط المستثمرين من تأثير سوق العقارات على ضعف الأداء الاقتصادي.

وقضت خطة الرئيس بوش بإعادة جدولة ديون الرهن العقاري لأكثر من مليون أميركي، وتجميد سعر الفائدة على الدين لمدة خمسة أعوام. لكن الخطة لم تغط إلا القروض العقارية التي أبرمت ما بين عامي 2005 و2007.

وهوت الأسهم الأميركية والأوروبية خلال الأيام التالية لتفجر الأزمة على خلفية المخاوف من أن تلك الخسائر في السوق الأميركية، قد تؤدي إلى أزمة ائتمانية وتباطؤ للنمو الاقتصادي في أنحاء العالم كافة.

وكان أكثر المؤشرات هبوطاً في المنطقة هو مؤشر كوسبي لبورصة كوريا الجنوبية، الذي تراجع بنسبة 4.2 في المئة، ليغلق على 1828 نقطة في أكبر هبوط له منذ ثلاث سنوات في ذلك الحين.

وفي طوكيو، انخفض مؤشر نيكاي القياسي المؤلف من 225 سهما بمقدار 406 نقاط، ما دفع بنك اليابان المركزي لضخ تريليون ين، وهو ما يعادل 8.5 بليون دولار، في سوق النقد بعد أن قامت البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا بضخ سيولة في الأسواق من أجل الحد من اضطراب سوق قروض الرهن العقاري عالية المخاطر في الأسواق المالية العالمية.

كما سعى مسؤولون يابانيون إلى تهدئة مخاوف المستثمرين، وقال وزير المالية الهندي، كوجي أومي: «إن الاقتصاد العالمي عموماً قوي، كما أن الاقتصاد الياباني يواصل نموه بشكل ثابت». وأضاف أن الحكومة سوف تستمر في متابعة تطورات السوق العالمية عن كثب.

وفي استراليا، سجلت الأسهم في العاشر من آب 2007 أكبر خسارة لها منذ هجمات 11 أيلول (سبتمبر) العام 2001 على الولايات المتحدة، ليتراجع المؤشر العام للبورصة بمقدار 222 نقطة أو ما يوازي 3.7 في المئة ويغلق على 5924 نقطة.

وكانت البنوك المركزية ضخت في شتى أنحاء العالم ما لا يقل عن 326 بليون دولار خلال الثماني والأربعين ساعة اللاحقة للعاشر من آب 2007 في أسواق المال التي عصفت بها مشكلات في بنوك وصناديق معرضة لخسائر من قروض متعسرة في قطاع التمويل العقاري الأميركي.

استهلاكي

تكثيف الرقابة على مواد صناعة الحلويات

حركة بطيئة في الأسواق قبيل العيد

بعد هدوء زوبعة الشراء تحضيراً لشهر رمضان، وبشكل يطابق التوقعات، تشهد أسواق المملكة عموماً حركةً بطيئة قبيل عيد الفطر الذي ظل يعدّ على الدوام من أهم مواسم البيع للتجار. وتنتظر الأسواق، بحسب تجار وعاملين في تجارة التجزئة لمعظم المنتجات، ما تسفر عنه الأيام القليلة التي تسبق العيد، أملاً في انتعاشة ربما لا تتحقق.

أحد الباعة يقول إن الحركة ما زالت "بطيئة"، لكنها أفضل من الأشهر الماضية التي شهدت بضاعته فيها "كساداً غير مسبوق"، دفعه إلى استغلال فترة التنزيلات ليبيع معظم البضاعة بتخفيضات في السعر وصلت إلى 80 بالمئة.

يستذكر هذا البائع الذي استأجر محلاً في «مكة مول»، بعد أن باع محله في جبل الحسين، مشهد الأسواق المكتظة بدءاً من منتصف رمضان، ويتحدث عن زمن مضى كان يقوم فيه بتعيين موظفين خلال فترة الذروة لمساعدته في تلبية طلبات مئات الزبائن.

ويقول: «كان محلّي لا يتسع للزبائن الذين كانوا يملأون السوق، وأتذكر أن الناس كانت تنتظر في الطابور أمام غرف القياس لأكثر من ساعة أحياناً».

هذا البائع، الذي وطئت محلّه زبونة واحدة طيلة فترة الصبح والظهيرة، يؤكد أنه إذا ما «استمر الوضع سيئاً»، فإنه سيضطر إلى إغلاق محلّه، و«البحث عن صنعة أخرى غير بيع الملابس».

ويضيف: «يقولون إن تاجر الماء دائماً ربحان، لذا أفكر في إغلاق هذا المحل، وفتح قهوة شعبية في إحدى ضواحي عمّان الجديدة ما بعد الدوار الثامن».

هذا ما حدث أيضاً مع محل لبيع الملابس النسائية في عمّان الغربية، اضطرت صاحبته لبيعه، بعد أن انخفض الطلب على الملابس بشكل واضح في الأعوام القليلة الماضية، وازداد انخفاضاً هذا العام، مع ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية.

بحسب أرقام دائرة الإحصاءات العامة، بلغت الأهمية النسبية لمجموعة الملابس والأحذية 108.29 مقارنة مع 160 للغذاء، فيما شهدت أهميتها النسبية ارتفاعاً من 100 إلى 108 في آب / أغسطس هذا العام مقارنة بالشهر نفسه في العام 2007.

نقيب تجار الأقمشة والألبسة صلاح حميدان حذر في تصريحات صحفية من مغبة استمرار الارتفاعات المتتالية في الأسعار، وتواصل حالة الركود في السوق، لافتاً إلى أن عدداً من محال الألبسة أغلقت أبوابها لتراجع مبيعاتها. وطالبَ الجهات المعنية تخفيضَ الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات في القطاع، ما يؤدي بدوره لتخفيض أسعار الملابس. كما دعا التجار للاكتفاء بهامش ربح قليل، لتنشيط حركة البيع في محال الألبسة التي يقدَّر عددها بـ7000 محل في المملكة.

على صعيد آخر، شهدت أسعار الحلويات والشوكولاته ارتفاعات متتالية وصلت إلى أكثر من 20 بالمئة. وردَّ تجارٌ ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية عالمياً، بخاصة الحليب والطحين والزيت.

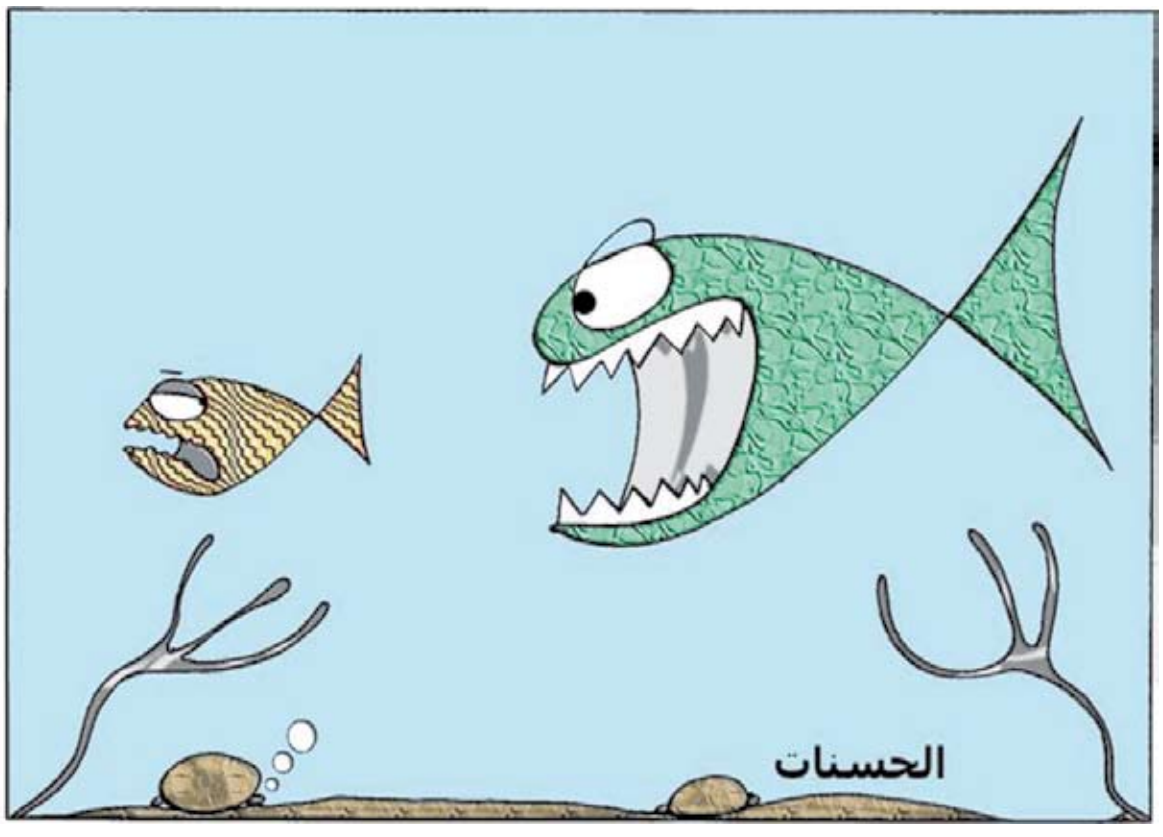

وكان قرارُ الحكومة رفْعَ الدعم عن الطحين، ما عدا المخصص لصنع الخبز العادي الكبير، ساهمَ في رفع أسعار الحلويات. كما ساهم ارتفاع أسعار المكسرات في ذلك، إذ سجّل متوسط سعر الجوز من منشأ سوري 7 دنانير، ارتفاعاً من نحو 5 دنانير في العام الماضي، كما ارتفع سعر السميد من متوسط 25 قرشاً للكيلو بداية العام الماضي إلى 75 قرشاً للسميد البلدي (شوالات)، و1.90 قرشاً للسميد «المبكّت».

مشهد ربة المنزل وحولها بناتها يفترشن الأرض لصنع «المعمول» يبدو أنه لن يتكرر في جميع البيوت هذا العام، إذ قررت عائلات كثيرة التخلّي عن صنع الحلويات، بخاصة المعمول، في المنزل، أو شرائها من الخارج، فيما قررت عائلات أخرى تقليل الكميات التي تُصنع في المنزل إلى النصف.

نقيب أصحاب المطاعم والحلويات منذر أبو حيط، قال إن هناك إقبالاً جيداً على الحلويات في شهر رمضان، وتوقع أن «تتعاظم الحركة» قبل العيد بيومين، لأن الناس دأبوا على شراء أنواع معينة من الحلويات في العيد، أطلق عليها أبو حيط اسم «النواشف»، مثل الغريبة والبقلاوة، والمبرومة.

فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الأساسية، فإن كلفة التصنيع زادت أيضاً هذا العام مع ارتفاع أسعار المحروقات.

يقول أبو حيط: «سعر الغاز مثلاً تضاعف. والغاز مادة أساسية في التصنيع، ويبقى دائماً مشتعلاً لإبقاء الحلويات ساخنة، ما أدى إلى رفع الكلفة كثيراً».

يبلغ عدد محال الحلويات المسجلة لدى النقابة نحو 250 محلاً، تتوزع في جميع أنحاء المملكة.

صرف الرواتب يأتي في هذا العام مباشرةً قبل العيد الذي يُتوقع أن يصادف 30 أيلول/سبتمبر أو 1 تشرين الاول/أكتوبر. ويرى أبو حيط أن الطلب «سيزيد عند قبض الموظفين لرواتبهم».

من جهتها، أعلنت مديرية مراقبة الأسواق في وزارة الصناعة والتجارة تكثيفَ الرقابة على المواد في الأسواق كافة، بخاصة تلك التي تدخل في صناعة الحلويات ومحال بيعها، لارتفاع الطلب على استهلاك هذه المواد حتى نهاية رمضان.

تتركز الرقابة، بحسب المديرية، على محال بيع الحلويات والمخابز المنتجة لها. وهي تشمل مدى جودة المواد المستخدمة في تصنيع الحلويات، والالتزام بإعلان الأسعار، ومطابقتها لأسعار البيع للمواطن.

بورصة المستهلك

زيت الزيتون: انخفض سعره بعد السماح باستيراده

سجلت أسعار زيت الزيتون انخفاضاً ملموساً في السوق المحلية بعد نحو شهر من قرار وزارة الزراعة السماحَ باستيراد زيت الزيتون من الخارج.

معدل سعر التنكة 16 لترا، انخفض من 75 ديناراً إلى 55 ديناراً للزيت المنتج العام الماضي، بحسب الخبير الزراعي مازن الحمارنة.

قال الحمارنة إن التجار الأردنيين استوردوا حوالي 200 طن من زيت الزيتون من السعودية وتركيا، ما ساهم في إذكاء المنافسة في السوق. وذكّر أن سعر التنكة كان وصل مستوى قياسياً بلغ 80 ديناراً قبيل شهر رمضان.

موسم عصر الزيتون لم يبدأ بعد. وينتظر المزارعون والمعاصر أول هطول مطري، فيما بدأت الأسواق تستقبل ثمار الزيتون الأخضر والأسود الذي يستخدم لـ«الكبيس» في هذه الفترة.

كانت وزارة الزراعة سمحت باستيراد زيت الزيتون حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر بعد أن علقت استيراده في العام 1998 لاكتفاء السوق بالناتج المحلي. الوزارة عزت ذلك إلى توقعات بضعف محصول الموسم القادم ضمن ما يسمى «ظاهرة المبادلة»، والتي يكون فيها إنتاج شجر الزيتون في عام جيداً، ويتراجع في العام الذي يليه.

الحمارنة حذّر من حالات غش زيت الزيتون، وأوضح أن الغش يحدث باستخدام زيت الصويا الرخيص نسبياً. كما حذر من شراء التنكات المعبأة بـ10 لترات فقط، والتي تباع على أنها معبأة بـ16 لتراً، حيث يتطابق شكل العبوة الخارجي وحجمها في الحالتين.

يحسب أرقام وزارة الزراعة، وصل إنتاج الزيتون في المملكة في العام 2006 إلى 142 ألف طن، وارتفع في العام 2007 إلى 243 ألف طن، فيما وصل إنتاج زيت الزيتون في العام 2006 إلى 37 ألف طن، لكنه انخفض في العام 2007 ليصبح 21 ألف طن.

إعلامي

جهاد عواد

علاقة متأزمة بين الإعلام والنواب

الصحافة البرلمانية: نزعات رقابية وتفاوت في المتابعة

«لا يقوم الإعـلام بـدوره كما يجب في مراقبة أداء مجلس النواب» بهذه الكلمات أجاب نائب نقيب الصحفيين ومحرر الشؤون البرلمانية في (بترا)، حكمت المومني ،عما إذا كان يرى أن الإعلام لعب دوراً رقابياً على أداء مجلس النواب الخامس عشر حتى الآن أم لا؟.

يخالف المومني في وجهة نظره تلك زميله من «الرَّأيْ» ومحرر الشؤون البرلمانية فيها راكان السعايدة، الذي يعتقد أن الإعلام لعب دوراً خلال السنوات الخمس الماضية في «تعزيز أدائه الرقابي على مجلس النواب».

يستدل السعايدة على ما ذهـب إليه بالقول: «العلاقة بين النواب والإعـلام خلال السنوات الأخيرة كانت متوترة للغاية وعكست مـدى سخط نـواب على تغطية الإعلاميين لأعمالهم».

تفتقد اليوميات بتفاوت لتحليلات معمقة للخطابات النيابية سواء في الثقة أو الموازنة

تعني رقابة الإعلام كتابة الخبر ومتابعته والقيام بالتحقيقات الاستقصائية والحيادية في الطرح ومتابعة ردود النواب وقراءه خطاباتهم في الثقة أو الموازنة ومـدى انسجامها مع الممارسات اليومية للنائب.

تفتقد «اليوميات» بتفاوت للتحليلات المعمقة للخطابات النيابية سواء في الثقة أو الموازنة، إذ إن الطريقة التي يتم فيها تغطية الموازنة العامة للدولة تغيب عنها الحرفية الصحفية وأبسط قواعد المهنية.

تقوم الصحف بنقل ملخصات عن كلمات النواب مع مقدمة لا تتعدى الـ700 إلى 900 كلمة، وتخصيص صفحتين إلى ثلاث صفحات في الصحيفة يومياً للخطابات.

قد لا يتحمل صحفيو اليوميات مسؤولية ذلـك وإنـما السياسة التحريرية للصحف ومحاولات الاسترضاء النيابية والضغوط التي تتعرض لها الإدارات من أجل إبراز كلمة لنائب معين ووضع صورة لآخر. كلها عوامل تحد من حرية الصحفي وحركته.

يـهدف الإعـلام عبر تغطيته لجلسات البرلمان، مثلاً، إلى إبراز دور أعضاء مجلس الـنواب في التشريع والرقابة والمساهمة في تحديد أولـويـات الإنـفـاق العام والدفع باتجاه التنمية السياسية ومتابعة السياسات الاقتصادية ومحاربة الفساد، وفي الوقت نفسه يساعد على تفعيل دور المواطن من خلال نشر الوعي فيما يجري وتقويم أداء مجلس النواب ورفع مستوى المشاركة الشعبية في صناعة القرارات والتوصيات بإبراز اتجاهات الرأي العام.

كما يعكس الإعلام في رقابته على عمل البرلمان، المستوى الذي بلغته حرية الرأي والتعبير، ومستوى تطور المجتمع سياسياً، وبعد ذلـك، مقياساً للمستوى الـذي بلغته مـسارات التحول الديمقراطي في الدولة والمجتمع على حد سواء، وعلامة على قدرة المجتمع بمؤسساته المدنية المتعددة، والدولة بأجهزتها وإداراتـهـا المختلفة، على توفير أدوات المحاسبة والمساءلة، ووسيلة مهمة لتداول الحوار بين مختلف الاتجاهات والأطياف والتيارات السياسية والاجتماعية والفكرية.

يقول المومني إن رأيه في تقصير الإعلام تشكل بسبب عدم قيام الصحفيين والصحف بـإعـداد أي تقارير استقصائية عن النواب وابتعادهم عن الدخول بتفاصيل القضايا الجوهرية للمجلس من حيث المتابعة والتحليل والتعقيب والاستقصاء.

لا ينكر أن الإعلام يؤدي حالياً دوراً مقبولاً فـي الرقابة على مجلس الـنـواب، بيد أنه يستدرك بالقول: «هذا الدور ليس بالشكل المأمول والرقابة على أداء النواب يجب أن تتعزز بشكل كبير».

يعتقد المومني أن دور الصحفي يتعدى كتابة الخبر أو تغطية المناسبة الى الرقابة الموضوعية الشاملة والكفيلة بالتمييز بين النائب الجيد أو غير الجيد من حيث الأداء التشريعي والرقابي.

يرى نائب نقيب الصحفيين أن الصحف تكتفي بإطلاق الشرارات ولا تقوم بمتابعة أثرها، من هنا أصبحت الصحف تلك ناقلاً في الغالب للخبر وليس متابعة له، ما يقوض الدور الرقابي للإعلام على مجلس النواب

السعايدة الذي خالف المومني الرأي يعتقد أن ما قامت به الصحف «جيد» رغم الضغوط التي تعرضت لها وسائل الإعلام خلال الفترة المنصرمة من قبل نواب مؤثرين.

يقول إنه بمراجعة تاريخ العمل البرلماني يتضح أنه في آخر مجلسين كان الأداء الإعلامي «مقبولاً ومتطوراً» وأن وسائل الإعـلام لم تخضع لأي ضغوط من النواب، واستطاعت القيام بواجبها بالشكل الذي يصب في مصلحة الوطن بشكل عام.

يشير محرر «الـرَّأي» الـى أن التغطية الإعلامية في السنوات الأولـى من الانفراج الديمقراطي العام 89 اقتصرت على نقل للجلسات واجتماعات اللجان دون الدخول في التفاصيل وأن التغطية الآن اختلفت بعض الشيء بعد أن باتت الصحف تتعامل مع كل تفاصيل المجلس.

يتذكر السعايدة ملفات عدة قام محررو الصحف اليومية مجتمعين بفتحها خلال عمر البرلمان الرابع عشر، ومنها سيارات النواب وسفراتهم وامتيازاتهم والتي كلفت موازنة الدولة وقت ذاك أكثر من 3 ملايين دينار، إضافة لفتح موضوع الغياب عن النصاب، الذي كان «مقتل البرلمان الرابع عشر».

صحفيو البرلمان قد لا يتحملون مسؤولية السياسة التحريرية لصحفهم

«اليوميات» أثارت مجمل تلك المواضيع، بيد أنها لم تقم بمتابعتها بالصورة المطلوبة وأسقطت من حساباتها أن العمل الإعلامي متكامل وليس مجرد إطلاق شرارات وفقاعات دون معرفة نتيجة ما تم إثارته من مواضيع، وفق نائب نقيب الصحفيين حكمت المومني.

ينتقد السعايدة الغياب الكامل للإعلام الرسمي عن مجمل الصورة البرلمانية، مشيراً إلى أن «بترا» والتلفزيون الأردنـي غائبان عما يحدث في مجلس النواب ويكتفيان بنقل الحدث دون تفاصيل باستثناء نقل النشاطات البروتوكولية للرئيس دون التطرق لقضايا مفصلية. كما إنهم لا يطرحون وجهات نظر مؤسسات المجتمع المدني والقضايا لتي تهم المواطن أو تلك التي تضمن المساءلة وتعزز المشاركة السياسية.

محرر الشؤون البرلمانية في يومية «العرب اليوم» الزميل وليد حسني اتخذ موقفاً وسطياً بين المومني والسعايدة عندما قال «الإعلام راقب ولكن بتقصير».

بقول حسني: إن الإعـلام مـارس دوراً محدوداً في الرقابة وقصر في أدوار أخرى، مستذكراً أن السفرات أثيرت من قبل اليوميات لكن لم تتابع كذلك الإعـفـاءات الجمركية السابقة واللاحقة والمياومات وزيادة الرواتب كلها تمت إثارتها من قبل الصحف اليومية، بيد أن المتابعة الاستقصائية لكل ذلك غابت أو جاءت غير متكاملة، وإن تم متابعة قضية لاحقاً يتم تناسي جملة من القضايا الأخرى.

محرر الشؤون البرلمانية في «الدستور» مصطفى الريالات، يتفق مع زميله حسني فيما ذهب إليه ويعتبر أن التقصير الإعلامي في المتابعة وليس في الخبر والحصول عليه.

يرى حسني أن الإعـلام اليومي المتصل بمجلس النواب فشل حتى الآن في عكس الأفكار والآراء المختلفة التي تتفاعل داخل المجتمع من حيث الحرية والديمقراطية وحقوق الفرد في التعبير والعمل والمواطنة، على اعتبار أن أساس المجتمع الديمقراطي هو الإعلام الحر الذي يشكل أداة للرقابة والنقد والتوعية.

ويعتقد بأن ظروفاً عدة تؤدي في كثير من الأحيان، الى تغييب تلك المواضيع أبرزها عدم وجود الأرضية المناسبة للإعلام من أجل بسط رقابته من خلال تدخلات أعضاء المجلس حيناً وتدخلات خارجية أمنية أو حكومية أحياناً أخرى. ولهذا يرى أن التغطية الإعلامية ليست كما يجب، وإن كانت "معقولة وجيدة" في بعض المفاصل.

التقرير السنوي الأول الذي أصـدره قبل أشهر مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان حول مراقبة مجلس النواب الخامس عشر ودور الإعلام في الرقابة عليه، أوصى بضرورة توسيع رصـد التغطية الصحفية لأعمال البرلمان، والتأكيد على أهمية مساهمة الإعلام في إصدار التشريعات الضامنة لحقوق الإنسان، وضمان التطبيق السليم لها، وتعزيز دور الصحافة في إرساء ثقافة حرية التعبير عن الرأي باعتبارها من الشروط الضرورية لخلق إعلام حر ومستقل.

اختلاف محرري الشؤون البرلمانية في الصحف اليومية في نظرتهم لطريقة تعاملهم مع المجلس النيابي، مرده أسباب عدة أبرزها اختلاف كل صحيفة عن الأخرى في طريقة تعاملها مع الخبر.

السعايدة، لا ينكر أن التغطية الإعلامية تختلف من صحيفة إلى أخرى، بيد أنه ذكر أن تقارير عدة وجدت طريقاً للنشر في «الرَّأيْ» مثلاً، رغم أنه كان من الصعب نشرها في أوقات سابقة ومنها تقرير سفرات النواب، والإعفاءات الجمركية فضلاً عن تقارير تحليلية.

العلاقة بين السلطة التشريعية والصحافة تأرجحت خلال السنوات الخمس الماضية بين مد وجزر. إذ دائماً كانت تقع مشادات كلامية ولفظية بين الطرفين وتنشر على صدر الصحف.

وحظي المجلس الرابع عشر (السابق)، بسابقة لم يعتدها البرلمان الأردنـي منذ نشأته، وذلـك حين اعتدى برلمانيون على مصورين صحفيين أثناء قيامهم بواجباتهم المهنية.

نفذ الاعتداء وقت ذاك، نائبان هما:غالب الزعبي، ومفلح الرحيمي، تهجما فيه على مصور «العرب اليوم» الزميل محمد الرفايعة، ومصور «الدستور» الزميل محمد شوكت، عندما كانا يصوران اشتباكاً بالأيدي بين النائبين السابقين عبد الثوابية، ومحمد العدوان.

الإعلام في رقابته على عمل البرلمان يعكس المستوى الذي بلغته حرية الرأي

يستذكر الزميل الريالات تلك الحوادث بالقول إن توتر العلاقة الدائم بين الصحافة والبرلمان سببه الرئيس "ضيق" نواب مما كان يكتب في الصحافة عنهم.

ينفي أن هـنـاك تراجعاً فـي التغطية والمتابعة للمجلس الحالي بالقول: "لا يوجد تراجع بمعنى الكلمة وإنما هناك حالة انتظار ومنح فرصة من الوقت".

يؤشر وليد حسني إلى ما تعرض له زميله الريالات بشكل أوضح بالقول: "كتبت الصحافة كثيراً عن المجلس السابق وانتقدت وعلقت وكشفت، لدرجة أن نواباً من ذاك المجلس حملوها وزر (غضبة) المواطنين عليهم، وكل هذا لم يجد له نتائج على الأرض، حيث جاء مجلس نيابي جديد أضعف من سابقه"، بمعنى أن "الإصلاح بات أمراً صعباً في غياب الحافز الحقيقي له". وهي "الديمقراطية الحقة" التي من شأنها فرز مجلس نيابي قوي ومؤثر وقادر على خلق حالة من التواصل مع الإعلام.

لعل الدور الأهم، هو أن يعكس الإعلام الأفكار والآراء المختلفة التي تتفاعل داخل المجتمع، فأساس المجتمع الديمقراطي هو الإعلام الحر الذي يشكل أداة للرقابة والنقد والتوعية.

العديد من القضايا البرلمانية تم طرحها من كتاب يوميات ومعلقين سياسيين ومنهم فهد الفانك، وسميح المعايطة، وفهد الخيطان، وغيرهم، وأن مراقبة التغطية ومتابعة ما يكتب في الصحف اليومية يؤشر لأهمية إعادة النظر في طريقة التعامل مع مجلس النواب، وتفعيل التغطية حتى تكسب طابعاً استقصائياً متكاملاً.

إعلامي

أميركا توقف مراسلين أثناء تغطيتهم مؤتمرات سياسية

حتى في الولايات المتحدة يتم توقيف صحفيين عند المفاصل الحساسة، إذ تعرض ثلاثة من صحفيي قناة «الديمقراطية الآن!» الإذاعية والتلفزيونية الأميركية، ومصور من «أسوشييتد برس»، للتعنيف والتوقيف أثناء تغطيتهم تظاهرات معارضة للحرب خلال المؤتمر القومي للحزب الجمهوري بسانت بول، مينسوتا.

وأكـدت لجنة حماية الصحفيين ومؤسسات إعلامية أميركية خبر توقيف الصحفيين، وقالت إنه تم الإفراج عن المذيعة أيمي جودمان، والمنتجين شريف عبد القدوس ونيكول سالازار من قناة «الديمقراطية الآن!»، لكن لم تسقط التهم المقدمة ضدهم. إذ اتُّهمت جودمان بعرقلة سير القانون، في حين لم يتم البت في تهمة «الشغب» الموجهة ضد عبد القدوس وسالازار.

كما تم توقيف مات روركه، مصور «أسوشييتد برس»، خلال التظاهرات. يقول ديفيد أكه، مساعد مدير مكتب الوكالة بواشنطن: «تعد تغطية الأخبار نشاطاً يحميه الدستور، وتغطية التجمهرات هي جزء من هذا النشاط».

قناة «الديمقراطية الآن!»، قالت إنه تم دفع عبد القدوس إلى حائط، ثم طُرح أرضاً فأصيب بجروح في ذراعيه وصدره وظهره. كما أُلقي بسالازار أرضاً وهي تصرخ: «أنا صحافة!»، فنزف أنفها. وأوقفت جودمان بصورة عنيفة أثناء محاولتها تخليص زملائها. وتم تسجيل عملية توقيفها بالفيديو.

جديرٌ بالذكر أن جودمان صحفية مستقلة تحظى بالاحترام في الولايات المتحدة، وأُعلن في آب/أغسطس الفائت فوزها بجائزة «الاتصالات من أجل السلام» المقدمة من الجمعية الدولية للاتصالات.

تقول لجنة حماية الصحفيين: «نشعر بالقلق إزاء قيام الشرطة في سانت بول بمنع الصحفيين من تغطية خبر عاجل. كان من الواضح أن الصحفيين الأربعة تواجدوا للقيام بعملهم». اللجنة حثت السلطات على إسقاط جميع التهم المعلقة بحق الصحفيين، والسماح لهم بالاستمرار في عملهم.

في الوقت نفسه، وخلال المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي في الأسبوع الماضي، نقلت لجنة حماية الصحفيين خبر توقيف أسا ايسلوكر، المنتج الإخباري بـ«أيه بي سي»، أثناء محاولته وفريقه تصوير مسؤولي الحزب الديمقراطي ومموليه أثناء مغادرتهم اجتماعاً خاصاً بفندق براون بالاس بدنفر، كولورادو.

كان ايسلوكر يحقق في تأثير جماعات الضغط وكبار الممولين في المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي. وقد أخبرت الشرطة «إيه بي سي» أن ايسلوكر متهم بالتعدي على أملاك الآخرين، والتدخل، وعدم الامتثال لأمر قانوني.

«إيه بي سي» الإخبارية قالت للجنة حماية الصحفيين إن المنتج وفريقه كانوا «على الرصيف فحسب، لا داخل الفندق». وأضافت: «كانوا يقومون بعملهم فحسب، ويحاولون توثيق نقاط التقاء الثروة والسياسة. كان المنتج يتصرف بأسلوب لائق، ويؤدي عمله لا أكثر».

احتجاج 412 موقعاً ومدونة تركية على الرقابة

سئم مالكو مواقع الإنترنت ومستخدموها في تركيا من الرقابة على الشبكة، إلى حد أنهم قرروا في تشرين الأول/أكتوبر المقبل فرض الرقابة على أنفسهم احتجاجاً على تلك الممارسات.

وقالت وكالات أنباء إن 412 من المواقع والمدونات قررت الاحتجاج على الرقابة وأوامر الحظر الصادرة من المحاكم، بإظلام صفحاتها، للفت أنظار السلطات والجمهور إلى وضعها.

بدأت الحملة بمبادرة من موقع «ألى مال شيفت دوت كوم» الذي فقد بعض محتوياته عندما حُجب موقعا «يو تيوب» و«ديلي موشن» بالبلاد. وقد تلقى دعماً من مواقع جامعات وقانونيين، حسب بيانات.

حملة «هذا الموقع مغلق بإرادته» حذرت من استمرار حجب الحكومة والمحاكم

> **قراصنة الإنترنت يملكون موارد مالية ومعرفة تقنية**

للمواقع، ورأت أن ذلك يجعل مستقبلاً حالكاً للنشر على شبكة الإنترنت.

من بين المواقع المحجوبة في العام الماضي: «اكسي سوزلوك وورد برس» و«صحيفة جوندم» و«جوجل جروبس» و«جيوسيتيز». وقالت بيانات إن الحظر رُفع عن موقعَي «يو تيوب» و«ديلي موشن» في 25 آب/أغسطس الفائت، في ما يبدو أنه «استجابة لضغوط الاحتجاج الإلكتروني».

ويعدّ التخريب من المشكلات الأخرى التي تواجه المواقع والمدونات. فموقع «مبادرة حرية التعبير»، و«موقع المجتمع المدني» تعرضا لقرصنة علنية في 24 تموز/يوليو من جانب جماعة لها موقع على الإنترنت.

تزعم مجموعة القرصنة «أتابيلر» السير على خطى شخصية كمال أتاتورك التاريخية العلمانية، حسبما أُبلغ «الضحايا»، لكن نظرة سريعة على موقع هذه المجموعة تُظهر أنها تستهدف المواقع التي لا تروق أفكارها لها.

وقال موقعا «أنتينا» و«أورتاكبايدا» إن القراصنة يمتلكون معارف تقنية وموارد مالية كبيرة، وقد صنفتهم مجموعة «مراسلون بلا حدود» كقوميين متطرفين.

شرق / غرب

نقيب الصحفيين العراقيين جريح في انفجار

استمر مسلسل القتل والتفجير ضد المؤسسات الإعلامية والصحفية العراقية. إذ أكدت السلطات العراقية جرح خمسة مدنيين معظمهم من الوسط الإعلامي، عندما انفجرت عبوة مزروعة خارج مبنى نقابة الصحفيين في العاصمة بغداد. وزارة الإعلام العراقية قالت إن رئيس النقابة مؤيد اللامي من بين الجرحى، وأشارت إلى أن جروحه ليست خطيرة. وأوضح مصدر في النقابة أن انفجار العبوة وقع في منطقة الوزيرية شمالي بغداد، أثناء اجتماع مجلس النقابة، وكشف أن الانفجار ألحق أضراراً مادية بالمبنى وبالسيارات المتوقفة في جواره، وفق وكالة الأنباء العراقية الرسمية. كانت وزارة الداخلية العراقية أعلنت اعتماد آليات جديدة لتنقل الصحفيين وحمايتهم وتوفير جو آمن لهم أثناء قيامهم بالتغطيات الصحفية في مختلف مناطق البلاد. وقال وزير الداخلية جواد البولاني إن الوزارة ستقوم ببذل الجهود لتوفير وضع مريح لقيام الصحفيين بعملهم، وفق ضوابط وآليات ستساعد بصورة كبيرة، العاملين في المجال الإعلامي على تأدية أعمالهم دون أذى. وأكد البولاني أنه أعطى الأوامر إلى دوائر الوزارة لتسخير كل الإمكانيات والمساعدات للصحفيين، مبدياً استعداد الوزارة لتقديم الحماية والأمن لكل صحفي يطلب منها ذلك في أي وقت كان، بالتعاون مع مرصد الحريات الصحفية.

.. وخط ساخن لصحفيي العراق

اتفق مرصد الحريات الصحفي في العراق ووزارة الداخلية على توفير خط ساخن للصحفيين لتوفير الحماية لهم عند الحاجة، بحسب ما نشره موقع "منصات" الإلكتروني. أُعلنت هذه المبادرة بعد أيام قليلة من خطف واغتيال أربعة صحفيين وعاملين في قناة "الشرقية" الفضائية في مدينة الموصل شمالي العراق. ونقلت "منصات" عن زياد العجيلي، العامل في مرصد الحريات الصحفي في العراق، قوله: "السلطات العراقية اليوم بدأت تشعر بالحاجة للتدخل والحد من هذه الجرائم. فهنالك متابعات، وهي بنظري الخطوة الأولى للحد من معاناة الصحفيين اليومية في العراق".

"حماية الصحفيين" تكرم مضطهدين إعلاميين

تكرم لجنة حماية الصحفيين خمسة صحفيين من العراق وأفغانستان وأوغندا وكوبا بجائزة حرية الصحافة الدولية للعام 2008 خلال حفل سيقام في مدينة نيويورك الأميركية في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2008. وفاز بالجائزة كل من بلال حسين من العراق، ودانيش كاروخل وفريدة نيكزاد من أفغانستان، وأندرو موانداً من أوغندا، وهيكتور ماسيدا غوتيريز من كوبا. وكان هؤلاء الصحفيون تعرضوا إلى المضايقة والاعتقال أثناء تأدية عملهم الصحفي في بلدانهم.

مجلة إلكترونية مختصة بشؤون الإعلام عربياً

باستطاعة الصحفيين المهتمين بالإعلام في الشرق الأوسط تصفُّح مجلة إلكترونية مجانية مختصة بشؤون الإعلام والمجتمع في العالم العربي. المجلة تحمل اسم "الإعلام العربي والمجتمع"، وهي تجسيد لمشروع مشترك بين مركز الصحافة الإلكترونية في الجامعة الأميركية في القاهرة، ومركز دراسات الشرق الأوسط التابع لكلية القديس أنتوني في أكسفورد. تصدر المجلة، التي تحتوي على تقارير من باحثين وصحفيين وأكاديميين، أربع مرات في السنة. وتركز على الأنماط المختلفة من التغطية الإعلامية، ومن بينها الصحافة الإلكترونية. ويرصد العدد الأول منها التأثير السياسي للمدونات في الشرق الأوسط.

تخصيص يوم للتحرك الدولي ضد المراقبة

ينظم تحالف الحقوق المدنية الألماني (الجماعة العاملة في مجال احتجاز البيانات) يوماً للتحرك الدولي ضد المراقبة المفرطة في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2008. يقول التحالف إنه سيجري زهاء عشرين تحركاً سلمياً تحت شعار «الحرية لا الخوف. أوقفوا ولع المراقبة!»، من مسيرات الاحتجاج إلى الحفلات، في المدن الكبرى في أوروبا وخارجها. وجاء في بيان جرى توزيعه: «الحكومات والشركات تسجل سلوكنا وتراقبه وتقيده بصورة ازدادت عمقاً. والانتقاص المترتب على هذا من الخصوصية والسرية يهدد حرية الاعتراف، وحرية الحديث، وكذلك عمل الأطباء وخطوط المساعدة والمحامين والصحفيين».

شهر حرية المعلومات في فنزويلا

رغم قرار محكمة الدول الأميركية لحقوق الإنسان في العام الماضي بإدراج حرية الحصول على المعلومات ضمن حقوق الإنسان الأساسية، ما زالت فنزويلا تفتقد لقانون يضمن حرية الحصول على المعلومات. لذلك، يحتفل ائتلاف المجتمع المدني «برو أكسيسو» في فنزويلا بشهر حرية المعلومات تحت شعار «لا تستسلم لأكاذيبهم. اجعل لحقك في المعرفة قيمة»، بدءاً من يوم 18 أيلول/سبتمبر، وتُعقد أنشطة بالتوازي في مختلف المدن الفنزويلية.

إعدام صحفي بلوشي وتهديد آخرين

تقول جماعات حقوق إيرانية إن إيران تستخدم عقوبة الإعدام ضد صحفيين وناشطين بسبب عملهم. ففي 4 آب/أغسطس 2008، أعدم ياغوب مهرنهاد، الناشط الاجتماعي والصحفي بصحيفة «مردومسالاري» (الديموقراطية) في بلوشستان، حسب تقرير للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب. عمل ياغوب مديراً تنفيذياً لمنظمة «صوت عدالة الشباب»، وهي منظمة محلية غير حكومية تدافع عن الأقلية البلوشية، تم ترخيصها من السلطات في العام 2002. وحسب إفادة الحملة الدولية لحقوق الإنسان في إيران، أعدم مهرنهاد لانتمائه لتنظيم «جند اللّه»، وهي جماعة بلوشية مسلحة. وقالت «هيومان رايتس ووتش» إن محاكمة مهرنهاد والناشط الاجتماعي فارزاد كامانجار، اللذين حُكم عليهما بالإعدام في شباط/فبراير الفائت، لا تتفق ومعايير العدالة الدولية. وحسب الحملة الدولية لحقوق الإنسان في إيران، لم تُقدَّم أدلة على اتصال مهرنهاد بـ«جند اللّه». وقالت مصادر إيرانية إن مهرنهاد تعرض للتعذيب، وأجبر على تقديم اعترافات كاذبة.

ثقافي

تطور لافت على الرقابة العربية

قبائل تفرض "أحكامها"، ووزراء يحددون ذائقة الجمهور

مشهد من مسلسل «فنجان الدم»

مشهد من مسلسل «سعدون العواجي»

محمود منير

«إلى كل شمري غيور: الرجاء أرسل برقية لأصحاب السمو التالية أسماؤهم طالباً التدخل عاجلاً لوقف مسلسل (سعدون العواجي) منعاً للفتنة». الرسالة تناقلتها صحف ومواقع إلكترونية عربية عن الموقع الرسمي لقبيلة «شمّر»، وكانت كافية ليتخذ رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة آل نهيان، قراراً بمنع عرض مسلسل بدوي كانت تبثه قناة أبو ظبي حصرياً.

«بيان شمّر» أثار جدلاً واسعاً في الصحافة العربية، وانقسم المشهد بين مؤيدين لقرار المنع خشيةَ إثارة عداوات بين قبيلتي «شمّر» و«عنزة»، بسبب تجسيد العمل لصراعاتهما الدائرة في الفترة (1750 – 1830)، وبين مستنكرين للإجراء، يتصدّرهم رجل الأعمال البارز من قبيلة «شمّر»، تركي الراشد، الذي أشاد بالمسلسل واصفاً ما جرى بأنه «ضجيج لا ينم عن شيء».

تساؤلات عديدة تدور حول حملات التحريض على المسلسلات ودوافعها، وهي حملات تستفيد من فضاء إلكتروني فسيح خارج فضاء الإعلام التقليدي، وأسئلة أكثر حول تطور أشكال الرقابة تاريخياً وآلياتها ودوافعها في العالم العربي: فمن حجة المسّ بالثوابت الوطنية و«مسيرة الثورة»، إلى الإساءة لرموز دينية، وصولاً إلى «الاعتبارات القبلية والعشائرية»، لتبقى المخيلة العربية مفتوحة على أشكال جديدة من المنع، بخاصة بعد تحول الدراما إلى مشروع رأسمالي تحكمه قيمه الخاصة.

لم يشفع لمؤلف العمل السيناريست محمد اليساري انتماؤه لـ«شمّر»، ولا محاولاته اليائسة للدفاع عن عمله كمنتج إبداعي يخضع لاعتبارات جمالية وفنية محضة، فاتُّهم العمل بـ«نبش قبور الأجداد، وإعادة الحكايات القبلية في زمن الدولة المدنية» على حد تعبير الكاتب السعودي محمد الرطبان، في مقالة له تم تداولها على نطاق واسع مهّدت على ما يبدو لقرار المنع، أو حفزت باتجاهه.

وليس بعيداً عن «سعدون العواجي»، امتناع فضائية (mbc) عن بثّ المسلسل البدوي «فنجان الدم»، رادّةً ذلك إلى «عدم جاهزية المسلسل فنياً للعرض»، فأرجأت عرضه إلى ما بعد رمضان، ما دفع بطل العمل الممثل السوري جمال سليمان للقول: «الفن العربي يواجه الآن رقابة من نوع آخر، وهي رقابة قهرية بشكل أكبر، تمثلت في رقابة الناس وعقلية المنع عندهم».

سليمان لفت إلى أن منع الجهات الرسمية لعرض العمل الفني، كان في السابق يسهم في رفع قيمة العمل، أما الآن فـ«حين يقال إن العمل يسيء لقبيلة أو طائفة أو مهنة؛ فإنه لا يمكن رفع المنع أو الدفاع عن هذا العمل».

أقوال الفنان السوري ذهبت أدراج الرياح أمام الاعتراض القوي والمسموع لعشيرة الشعلان في السعودية على العمل الذي يصور قصة اختلاف الأخوين «سلمان وشعلان». العشيرة رأت في طرح القصة «تزييفاً للوقائع التاريخية» وإساءة لها. ما أدى إلى تشكيل لجنة مختصة لمشاهدة العمل كاملاً قبل عرضه، وبالتالي الحكم على صلاحيته. أي أن تتم الرقابة بناء على تأويلات شخصية يحكمها مزاج القبيلة، في سابقةٍ لعلها الأولى في تاريخ الدراما العربية.

لم يشفع لمؤلف العمل السيناريست محمد اليساري انتماؤه لـ«شمّر»

الكاتب والصحفي محمد يوسف، رئيس جمعية الصحفيين الإماراتيين، وفي اتصال هاتفي أجرته معه «**السجل**»، دافع عن فكرة تشكيل لجنة من هذا النوع، ودعا كل فضائية إلى تشكيل لجنة على هذه الشاكلة من متخصصين يبدون وجهات نظرهم في المسلسلات، مؤكداً أن «السيناريست قد يقع في أخطاء لعدم إلمامه بكل الروايات التاريخية وتأثيراتها في المجتمع».

يرى يوسف أن من حق اللجنة وضع معايير خاصة بها كما، هي الحال في دول غربية، مستشهداً بالمراسلات التي جرت بين المخرج العالمي ستيفن سيلسبيرغ ومجمع البحوث الإسلامية في الأزهر حول فيلمه «رسول من مصر»، وكيف استجاب المخرج لعدد من ملاحظات هيئة الإفتاء حول شخصية النبي موسى عليه السلام.

يوسف أكد أنه ضد الرقابات جميعها، لكن «الواقع يحكم العمل الدرامي»، مشيراً إلى أن صوت القبائل كان مسموعاً ومؤثراً منذ الاتجاه نحو إنتاج مسلسلات بدوية وأعمال خليجية تجسد الواقع الاجتماعي، وهو ما ينسحب على «تدخلات قبلية» في شؤون عامة كثيرة، وذلك للحضور البارز للعشيرة ككيان اجتماعي في جميع دول الخليج.

ولفت إلى أن مسلسل «سعدون العواجي» تناول الصراعات بين قبيلتي «شمّر» و«عنزة»، ما يتطلّب عرضه على لجنة متخصصة. فالقبيلتان تمتدان في تسع دول عربية، وتتسم العلاقة بينهما تاريخياً بـ«الحساسية الشديدة» لما شهدته من حروب وصراعات بينية طيلة قرون، ولم يتحقق الصلح بينهما إلا قبل قرن فقط. إضافة للارتباط الوثيق بين هذه الأحداث التاريخية وتشكيل الدول المستقلة في الخليج العربي.

أوضح يوسف أنه لم يطّلع بالشكل الكافي على الإشكاليات التي يتناولها مسلسل «فنجان الدم»، لكنه دعا إلى عرضه على لجنة متخصصة.

وفي رسالة مختلفة عما كتبه بعض أبناء «شمّر»، لكنها تتفق مع فكرة المنع، فجّر الأمير فيصل الأطرش في سورية مفاجأة مدوّية باعتراضه على مسلسل «أسمهان» الذي أخرجه التونسي شوقي الماجري، في مواجهة قصيرة جداً أدت إلى موافقة وزير الإعلام السوري على منع عرض المسلسل.

ثلاثة اعتراضات رئيسية على المسلسل أوردتها رسالة الأمير المطولة وتركزت على ما وصفه «إظهار أسمهان بأنها تفرط بجسدها دون احترام لنفسها من خلال بعض المشاهد»، و«تناول أمور طائفية تثير نعرات وتسيء للموحدين الدروز وشرفهم»، إضافة إلى «إساءات أخرى طالت الأمير فؤاد الأطرش، شقيق الفنانة الراحلة، ووالد فيصل الأطرش».

محمد يوسف: لا للرقابة، لكن الواقع يحكم العمل الدرامي

المحرر الفني في مجلتَي «شرفات» و«شبابلك» السوريتين، الشاعر علي سفر، أشار خلال اتصال هاتفي أجرته «**السجل**» معه، إلى أن مسلسل «أسمهان» لم يُمنع في سورية، فالمنع قرار يُتَّخَذ بسبب مضمون ما أو فكرة ما لا تتوافق مع وجهة نظر الرقيب. وقال: «في حالة (أسمهان) نحن أمام عقدة تاريخية سببها ورثة أسمهان الذين لهم تحفظات على العمل».

نبّه سفر إلى أن المسلسل تبناه المخرج السوري ممدوح الأطرش عبر كتابة السيناريو مع قمر الزمان علوش، وأضاف أن المسلسل تعثر تاريخياً بسبب تحفظات الورثة؛ فقد جاء قرار وزارة الإعلام بمنع عرض العمل أو تصديره من سورية استجابة للتحرك القانوني الذي قام به الورثة، رغم أن المسلسل أُنتج في مصر، وتم تصديره من هناك، وهو يُعرض على الشاشات العربية خلال شهر رمضان.

سفر أكد أن الرقابة على الدراما غير مجدية، ولا يمكن أن تكون مبررة طالما أن الرقيب ذاته يعرف أن ما يمنعه هنا أو هناك سيشاهَد عاجلاً أو أجلاً.

إلى ذلك، أثار قرار منع عرض مسلسل «ناصر» على القنوات المصرية الرسمية جدلا كبيراً، ما دفع مؤلِّف العمل يسري الجندي للقول إن المعيار الوحيد في الاختيار لدى التلفزيون المصري يتعلق بالإعلانات بوصفها المتحكم الوحيد في عرض المسلسل أو رفضه.

وتساءل الفنان مجدي كامل، الذي جسد شخصية جمال عبد الناصر، عن السر وراء موافقة التلفزيون المصري على عرض مسلسل «الملك فاروق»، بينما يرفض مسلسل عن عبد الناصر، وهل يعد ذلك تحيّزاً إلى عصر الملَكية؟

ما أثار حفيظةَ مخرج العمل باسل الخطيب ونقّاد وفنانون أيضاً، أنه في الوقت الذي رفض فيه وزير الإعلام المصري أنس الفقي عرض مسلسل «ناصر»، وافق على عرض مسلسل «عدّى النهار»، الذي يتناول الأحداث التي سبقت نكسة حزيران وأعقبتها، من وجهة نظر مناهضة لعبد الناصر، ويحمل المسلسل انتقادات حادة ولاذعة لسياساته.

جاءت المفارقة مع ما يمكن وصفه «فرض ذائقة الوزير على الجمهور»، حينما صرح الفقي: «المسلسل ينبغي أن يشاهَد بعناية ودقة، ولا يصح أن نضع زعيماً بحجم عبد الناصر في موضع واحد مع مسلسلات فكاهية وتراجيديا وفوازير وتسالي في شهر رمضان».

مع انشغال الصحافة العربية بمنع المسلسلات الأربعة السابقة، جاء قرار الأزهر بمنع عرض مسلسل «بدر الكبرى» الذي أنتجته قناة «ساهور» السودانية، بسبب تجسيد شخصية الصحابي «حمزة بن عبد المطلب».

قرار الأزهر منعَ ظهور شخصيات آل بيت الرسول في الدراما كان طال أيضاً فيلم «الرسالة» الذي أخرجه السوري (الراحل) مصطفى العقاد قبل أزيد من ربع قرن. وهو ما يفتح الباب على مصراعيه أمام أسئلة متجددة تتعلق بـ«تدخلات» مؤسسات دينية في شؤون الفن والإبداع.

ثقافي

"عيون عليا": مشهدٌ يثير زوبعة

السّجل - خاص

جاء الموسم الرمضاني غنياً بالمسلسلات الأردنية كمّاً ونوعاً، بخاصة البدوية منها، من دون إثارة جدل حولها رغم تجسيد بعضها أحداثاً حقيقية، إلى أن نشر موقع «سرايا» الإلكتروني مطلع الأسبوع الجاري خبراً عما وصفه «لقطة إباحية» في مسلسل «عيون عليا» الذي يخرجه حسن أبو شعيرة ويُعرَض على شاشة MBC.

الخبر استنكر ظهور الممثلة السورية دانا جبر «عارية ما فوق الصدر»، و«الإيحاء بخلعها ثيابها بسقوط جميع ملابسها تحت أرجلها»، ورأى في ذلك «سقطة كبيرة، وإساءة لاسم البادية الأردنية». وأشار الخبر إلى «قضية جديدة» ستُرفع ضد المركز العربي، منتج العمل، بتهمة «الإساءة للبادية».

مخرج العمل حسن أبو شعيرة لفت إلى أن اعتراضاً كهذا على «عيون عليا» -مهما يكن مصدره وأسبابه- يمثل «تعدّياً على الرؤية الإخراجية» و«اعتداء على حرية التعبير الفني في حدود غير مقبولة وتنذر بالخطر»، فضلاً عن أنه يشير بحسب أبو شعيرة إلى «غياب الجانب الأخلاقي بتنطّع بعضهم للدفاع عن القبيلة، لا غيرةً عليها، بل لأسباب خاصة».

مدير النصوص وتطوير الأفكار في المركز العربي ياسر قبيلات، صرّح لـ«**السجل**» إن ما يبعث على الارتياح في ما يتعلق بأعمال السيرة البدوية التي ينتجها المركز هو ذلك «المستوى العالي من الوعي والمسؤولية الذي اتسمت به ردود فعل أبناء العشائر والقبائل الأردنية، على تلك الأعمال التي تناولت شخصيات تخصهم».

وأوضح أن ممثلي القبائل والعشائر الأردنية من أصحاب العلاقة، كانوا يحرصون على الحفاوة بطواقم العمل في المسلسلات - بصرف النظر عن مستوى رضاهم عن مضامينها- وأنهم كانوا يبدون تفهماً كبيراً للضرورات الدرامية.

قبيلات أكد أن المشكلة الحقيقية «ليست مع القبائل أو العشائر أو أبنائها، بل مع أصحاب أغراض يتلفعون دون سابق إنذار بعباءة القبيلة والبادية، ليخوضوا بهما معركة خاصة»، كما يحدث مع مسلسل «عيون عليا». وأضاف: «امتناع المركز عن منح إعلان لوسيلة إعلامية كان سبباً كافياً لأحد الصحفيين لتنقلب بوصلته 180 درجة، وينتقل إلى هجوم مبتذل على المركز والمسلسل، بعد طول مديح وثناء».

مالك موقع «سرايا» الكاتب هاشم الخالدي، رفضَ في اتصال هاتفي لـ«**السجل**» معه، التعليقَ على الموضوع، مكتفياً بالقول إنه سينتظر ما تسفر عنه القضية بعد أن ينظر فيها القضاء.

الخالدي كان عبّر في مقالة نشرها في صحيفة «الدستور» أخيراً، عن خيبة أمل المشاهدين العرب، والأردنيين تحديداً، للمشهد الذي أدّته الممثلة السورية دانا جبر. وقال إن هذا المشهد غير الواقعي وقع عليهم كالصدمة، وأضاف: «لا توجد فتاة في البادية الأردنية يمكن أن تخلع ملابسها فجأة وتستحم في شلال ماء متاح للجميع ويمكن أن يَردَهُ أي بدوي دون إحم أو دستور».

تمنى الخَالدي أن يتنبه المنتج والمخرج لهذه «الهفوات» كي لا تصدم الجمهورَ المشاهد المتبقية من هذا المسلسل، «حرصاً على عدم تشويه البادية الأردنية وتصويرها أوكاراً للعشق والغرام والغدر».

يُذكر أن المشهد الدرامي المحلي اتسم تاريخياً بعدم تسجيل اعتراضات على مضامين المسلسلات فيه، ويمكن رد ذلك إلى تجنب الخوض في قضايا خلافية سياسية أو اجتماعية من جانب صناع الدراما أنفسهم الذين ذهبوا غالباً للتاريخ أو بيئات ذات طابع عربي مختلط، فبقي النقد الموجَّه للدراما الأردنية في الصحافة مبنياً ومقتصراً على معايير جمالية وفنية في الغالب.

وكان العام الماضي شهد احتجاجات على مسلسل «نمر بن عدوان» على خلفيات عشائرية، لكنها لم تشكل أزمة حقيقية وظاهرة للعيان، وساهم نجاح المسلسل عربياً وتحقيقه أرقام مشاهدة عالية في تشجيع إنتاج مزيد من المسلسلات البدوية.

بعد أربعين يوماً على رحيل درويش:

جرح تراجيدي مفتوح

السّجل - خاص

«حضور في الغياب»، ذاك هو عنوان نحو أربعين يوماً مرّت على رحيل الشاعر محمود درويش؛ فمنذ إعلان وفاته في التاسع من آب/أغسطس الفائت في أحد مستشفيات ولاية هيوستن الأميركية، واسمه لازمة في أخبار وكالات الأنباء، وفي كثير من العناوين الداخلية في صحف محلية وعربية.

وفاة درويش شكلت حالة استثنائية من ردود الفعل التي تعاظمت أصداؤها، وحافظت على زخمها حتى اليوم الأربعين.

أشكال استذكار درويش تعددت لتشمل جميع الفنون: الشعر والمسرح والغناء والفن التشكيلي والأفلام الوثائقية، بينما أخذ الاحتفاء أبعاداً أكثر رمزية، بدءاً من مدن أطلقت اسمه على شوارعها، حتى استحداث جوائز أدبية باسمه.

الاحتفاء الذي تجاوز العادي والمألوف في تكريم شاعر وليس زعيماً سياسياً، يردّه مثقفون استطلعت «**السجل**» آراءهم، إلى قامة درويش الأدبية والرمزية، وجماهيريته التي تعددت أسبابها.

الكاتب الصحفي موسى برهومة يقر أن غياب درويش سيظل «جرحاً مفتوحاً يصعب أن يندمل بسهولة». ويحيل ذلك إلى رحيله في «أوج عطائه وحكمته الشعرية». يضيف برهومة أن درويش «رحل على نحو تراجيدي يذكّر بالشخصيات والحوادث الأكثر أثيرية إلى قلبه».

ويرى الناقد فخري صالح أن «الصدمة» إزاء رحيل درويش المفاجئ «مبررة»، وقال إن الأصداء التي ترددت في جنبات الأرض الأربعة كانت «هائلة بحجم الفجيعة التي نتجت عن غياب شاعر ومثقف وإنسان كبير».

«درويش كان مسكوناً بحس المأساة الذي تذوق لذاذاته الإبداعية في أعماله كلها»، بخاصة الأخيرة منها، كما يشير برهومة الذي يذهب إلى أن الاهتمام الإعلامي برحيل درويش «علامة صدمة ما زال الشعراء والمثقفون وقراء درويش يرزحون تحت نيرها القاسي».

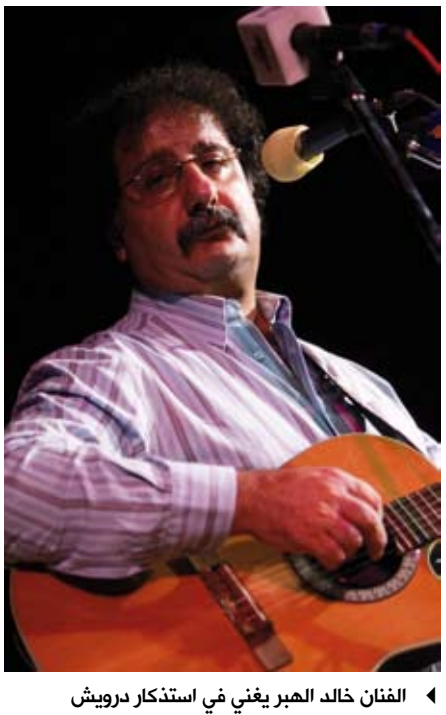

الفنان خالد الهبر يغني في استذكار درويش

الناقد محمد عبيد الله يرى أن الاحتفاء بدرويش «لم يكن احتفاء بشخصه، وإنما لقيمته الكبيرة التي مثلها عبر تجربته الشعرية المهمة».

ذروة استحضار درويش كانت مناسبة أربعينيته. أقيمت عشرات المناسبات الثقافية في مدن عربية وعالمية، قرأت منجز أحد أشهر الأصوات في هذا العصر في حقل كتابة القصيدة العربية التي ارتبطت بعشق الأرض والانحياز إلى الحق والعدل.

صدرت كتبٌ أيضاً تناولت الراحلَ بوصفه أحد أبرز الشعراء العرب المعاصرين الذين أرسوا دعائم القصيدة العربية الحديثة، منها كتاب «محمود درويش.. وداعاً»، الذي أعده وحرره نواف الزرو، ونشرته المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

عَمان التي استقر فيها الراحل لسنوات، استحضرته عبر الأربعين يوماً الماضية بمناسبات عديدة كان منها قرار وزارة الثقافة نشر مختارات من قصائده ضمن «مكتبة الأسرة الأردنية»، وهو مشروع ريادي يتضمن إصدارات سنوية تُعرض للبيع بأسعار رمزية بدعم حكومي.

> **هناك من نقل على لسان درويش أقوالاً ربما لم يقلها**

مؤسسات ثقافية مختلفة أقامت فعاليات عديدة تضمنت قراءات لقصائد من إنتاج الشاعر الراحل، وأخرى من وحي تجربته. وتراوحت المناسبات الاستذكارية بين إيقاد الشموع لروحه، وإطلاق طائرات ورقية مزينة بمقتطفات من قصائده، مثل «سجل أنا عربي» و«عابرون في كلام عابر» و«الجدارية».

معظم الصحف أفردت مساحات واسعة على مدى أيام لتغطية المناسبة عبر مقالات ونصوص بأقلام رفاق درويش وأصدقائه ومريديه ومحبّيه، أو استطلاعات آراء لتبيان أثر الغياب المدوّي له. التغطية الصحفية الأكثر تميزاً كانت لصحيفة «القدس العربي» اللندنية التي خصصت ملحقاً من أربعين صفحة استكتبت فيه أصدقاء درويش الأثيرين ونقاداً واكبوا تجربته، وصحفيين استقصوا تفاصيل صغيرة وشائقة من حياته التي شهدت وقائعَها أكثر من عاصمة عربية وعالمية.

صالح يذهب إلى أن تلك المشاهد من استذكار درويش منذ وفاته وحتى أربعينيته، تفرض المقارنة بين غيابه المبكر وغياب جمال عبد الناصر في مطلع السبعينيات من القرن العشرين، مبرراً مقارنته بأن درويش جمع بين الإبداع الشعري العميق والجماهيرية الواسعة التي حققها على مدار أربعة عقود من الزمن.

ويرى أن درويش هو الوحيد من بين الشعراء العرب الذي كانت الجماهير تحتشد لسماع شعره، مشيراً إلى أنه لم يكن يشبهه في ذلك سوى الشاعر الراحل نزار قباني.

يستدرك صالح أن قباني أيضاً لم يحظَ بما حظي به درويش، ويضيف: «أصداء رحيل قباني اقتصرت على العالم العربي»، بينما غطت صحف العالم بلغات مختلفة وفاة درويش.

يوضح صالح أن منابر عالمية واسعة الانتشار عدّت الراحل «الاسمَ الحركي لفلسطين»، إلى جانب شهرته التي طبّقت الآفاق، وأشر على ذلك بترجمته إلى 22 لغة عالمية، خالصاً إلى أن كل ذلك يجعل من «مشهد حضوره في العالم على هذا النحو متوقعاً».

بيد أن ما قيل في رحيل درويش ما زال أقل مما كان يقال في رثاء قامات أدبية وفكرية، ويرى برهومة في هذا السياق أن ما يزيد الألم والإحساس العميق بالفقدان أن الراحل «راود على نحو بعيد كل مخيلاتنا واخترق معجمنا اللغوي، وأقام في الحروف التي نرددها في سرنا ولم نقلها بعد».

ويبرر ذلك بأن لدرويش «سطوة شديدة على اللغة والمخيلة»، مشيراً إلى أنه فتح أمام الشعر العربي «أمداء لم يصلها أحد من قبل، ونفخ في العربية روحاً لم يسبقه إلا نفر قليل قليل من الشعراء العرب».

يخلص برهومة إلى أنه أمام هذا المشروع الشعري والإبداعي الذي اختطفته يد الموت بغتة لا بد أن تكون الفجيعة كبيرة، وأن يكون إحساس الخسارة مراً وجارحاً. ويقر أنه يكتنفه الكثير من العدمية بأن الأرض اللغوية التي أنجبت هذا الشاعر العظيم «قلما تجود بمثله في الأيام والسنين المنظورة وغير المنظورة».

عبيد الله وهو يؤكد أن درويش «ظاهرة فريدة»، يشدد على أن ظاهرة فكرة «الشاعر الأوحد» فكرة «عربية كلاسيكية عفا عليها الدهر، ويرى أن «لا فراغ شعرياً بعد درويش» لرأيه أن الأمة العربية «أمة الشعر».

أبرز ثيمة حملتها مقالات استذكار درويش ذهبت إلى التساؤل عمن سيرث مكانته الأدبية، مقابل مقالات أخرى أخذت تتطرق إلى حوادث شخصية فيها سجال مع الراحل، أعيد فتحه عشيّة رحيله.

القاص خليل قنديل كتب في ملحق «الدستور الثقافي» عمّن كان درويش يشكل لهم «حالة ندّية عصية على التجاوز»، والذين وجدوا في موته «مناسبة للتعبير عن ضغائنهم التي كانت نائمة»، وأشّر على قول بعضهم إن قصائد الراحل كانت تتسم بالميل للاستفادة من الموروث التوراتي، وأن آخرين أشاعوا أن المرتبة التي حظي بها تعود لكونه «ابن السلطة الفلسطينية المدلل».

يستنكر صالح مثل تلك المقالات، ويرى أن الموت يفرض على الدوام احترام الفقدان والغياب، وعدم استغلال رحيل شاعر بحجم درويش لتحقيق أغراض شخصية أو الصعود على كتفيه.

ويستغرب أن بعض هؤلاء أخذ يقول على لسان درويش أقوالاً ربما لم يقلها، معرباً عن أسفه أن بعض الكتاب والمثقفين جرحوا جلال هذا الرحيل بكلام كان عليهم أن يقولوه خلال حياته أو يؤجلوه لأيام أخرى، مستدركاً أن المسألة تتعلق قبل كل شيء بـ«الأخلاق».

ثقافي

غربة الأدب

يوسف ضمرة

قبل أيام قليلة، كان مثقفون يتحاورون، انطلاقاً من التهديد الذي اتخذ سمةَ العلَن، والموجّه ضد القصة القصيرة.

لكن كتاب "تودوروف" الجديد "الأدب في خطر" يجعل الأمر أكثر تعقيداً وإرباكاً وشمولية، ليتخطى القصة القصيرة أو أي جنس أدبي آخر. يكفي عنوان كتاب "تودوروف" ليشكل في حد ذاته جرسَ إنذار لا بد من أخذه على محمل الجدّ. فلا يمكن القول مثلا إن موقع الكتابة الأدبية الراهنة، يطاول موقعها في القرن التاسع عشر، وحتى الثلث الأخير من القرن العشرين.

ندرك أن ثورة الاتصالات، والقنبلة الإلكترونية، وشيوع الفضائيات العابرة للقارات، أسهم في شكل أو في آخر في الحد من القراءة. والقراءة هي الطرف الثاني الرئيس في معادلة الكتابة الأدبية. فإذا لم يكن ثمة قارئ، فلا داعي لوجود الكاتب، اللهم ذاك الذي يكتب إلى قارئ مستقبلي مفترض أو مزعوم.

تمثل الكتابة الأدبية وسيلة اتصال وحوار بين الكاتب والمتلقي. وغياب المتلقي يشكل خللاً أصاب هذه المنظومة الحوارية في العمق.

بالتعريج على العالم العربي، فإن الأمر سيبدو أكثر سوداوية وتشاؤماً مما هو عليه في العالم. كانت الطبقات الوسطى في العالم العربي هي الجهة الرئيسة المعنية بالكتابة والقراءة. وهي الطبقة التي أنتجت معظم الكتاب والأدباء العرب، وحاز أفرادها قسطاً جيداً من التعليم والثقافة، وهي الطبقة الأوسع والأكبر آنذاك في المجتمعات العربية، بشرائحها الواسعة من أطباء ومهندسين ومحامين ومعلمين وطلبة جامعات. ولأنها كذلك، فإنها الطبقة التي كانت تضم أكثر الفئات والشرائح الاجتماعية قدرة على التحاور والتساؤل وامتلاك الرغبة في التغيير. وليس من باب المصادفة أن تتشكل الأحزاب السياسية العربية من أبناء هذه الطبقة.

هذه الطبقة في المجتمعات العربية جرى العمل على تفكيكها، أو تحطيمها، أو استيعابها. فقد أشارت الأرقام الاقتصادية إلى أن غالبية هذه الشرائح التي كانت تشكل خزان الطبقة الوسطى، انزلقت إلى هاوية الفقر والعوز، ما يعني حكماً تحولاً جذرياً في اهتماماتها وسلم أولوياتها. ومن هذه التحولات ما يتعلق بالقراءة، حيث أصبحت تشكل عبئاً مالياً إضافياً أصبح أضعف الحلقات التي يمكن الاستغناء عنها وكسرها من دون ندم، في ظل أوضاع معيشية قاسية.

بالمقدار الذي حدثت فيه التحولات القرائية، حدثت تحولات كتابية في الطبقة نفسها. فاتجه كثير من الأدباء إلى كتابة المسلسلات الدرامية سعياً لسد الفجوة التي أحدثها النظام السياسي والاقتصادي العربي. كما أصبح استيعاب العديد من الأدباء تحت عباءة السلطة السياسية العربية أمراً شائعاً وسهلاً لا كما كان من قبل عصياً، ما أدى إلى المصادرة والمنع والتضييق والملاحقة للكتاب والأدباء في معظم أنحاء العالم العربي.

وما شجع هذا الاستيعاب الصارخ، هو انحسار حركات التحرر العربية، بل وهزيمتها، بدءاً من هزيمة المشروع القومي وانحساره، مروراً بهزيمة المقاومة الفلسطينية، وصولاً إلى قدرة النظام العربي الرسمي على عقد اتفاقيات سلام مع العدو الصهيوني، إثر انهيار الاتحاد السوفييتي، ودول المنظومة الاشتراكية.

وبمقدار ما كانت هذه الحيثيات تشكل روافع أساسية لتطلعات الطبقة المتوسطة، حامل مشعل التغيير والمبادرة، فإنها -أي تلك الروافع- ما كان ينبغي لها أن تأخذ دور البطولة أو تسرقه من أصحابه الحقيقيين. بمعنى أن هنالك جانباً اتكالياً كان سائداً في مشاريع التغيير والإصلاح التي حملتها الطبقة الوسطى عقودا عدة.

وإذا كان الأدب يطرح الأسئلة الملحة والضرورية، ويحفز المتلقي على التأمل والتفكير في قالب جمالي، إلا أن جماليات جديدة طرأت على الواقع الاجتماعي كله. حيث أصبح الحصول على المعلومات أمراً يسيراً، وأصبح العالم كتاباً مفتوحاً أمام المتلقي من دون كتاب ورقي.

لكن الأخطر من ذلك كله، هو المناطق التي انزلق إليها الأدب في العقود الأخيرة.

فبينما كان الأدب شكلاً أساسياً من أشكال إنتاج الوعي الاجتماعي، أصبح في كثير منه الآن كتابة باحثة عن المبهر، وأشكالاً من الممارسة الذاتية الساعية إلى التميز، وإن على حساب القيم الجمالية والمعرفية. هذا كله يحدث الآن تحت شعار الحداثة، وما بعد الحداثة. وهي شعارات لم يجر استيعابها جيداً في المجتمعات العربية، لأن هذا الاستيعاب يعني تخليق قطيعة ثقافية بالمعنى الشامل، مع تاريخ من القمع والاستبداد والأبوية والتهميش. أي أن الحداثة الحقيقية ينبغي لها أن تتجذر في الجوهر الإنساني أولاً، لكي يتم التعبير خلالها بشكل حقيقي وأصيل من دون افتعال أو ادعاء.

فلا يمكن لأحد أن يقنعنا أن كاتباً يحمل إرثاً متجذراً من القيم القبلية مثلاً، قادر على استيعاب مفهوم الحداثة، ومن ثم استلهامه في الكتابة الأدبية. لكن كثيراً من الكتاب يظنون أن الجرأة في تناول الموضوع الجنسي مثلاً، يدخل في باب الحداثة، متناسين أن واحداً مثل إحسان عبد القدوس مثلاً صال وجال في هذا الميدان، وظل رجعياً في طروحاته ومفاهيمه.

وفي إيجاز، فإن الأدب أصبح في الوطن العربي يدخل إلى غربة ما كنا نتمناها، لكن المسؤولية تتوزع على جهات عدة، ولا نستثني منها الكاتب والتحولات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية التي أصابت الكون.

فعاليات ثقافية في رمضان بهاجس استدراج الجمهور

نادر رنتيسي

يتسم الحراك الثقافي في شهر رمضان بالميل إلى إقامة فعاليات يغلب عليها الطابع الترفيهي، وتجنب عقد الندوات والمؤتمرات، مع إبقاء هامش للأمسيات الأدبية.

تستهدف إدارات هيئات ثقافية من هذا التحول، استحثاث جمهور الثقافة، القليل في كل الأحوال، وإبقاء حبل رفيع من التواصل معه.

رئيس رابطة الكتاب الأردنيين سعود قبيلات يذهب إلى أن النشاط الثقافي في هذا الشهر يتميز بالكثرة، ممثلاً على ذلك بفعاليات ينظمها المركز الثقافي الملكي ورابطة الكتاب الأردنيين وبيت الشعر الذي اعتاد على إقامة أمسيات شعرية وفنية بعد منتصف رمضان.

يرى قبيلات أن لتلك الفعاليات جمهورها الذي ينتظرها، ويفضّلها على سواها من طقوس رمضانية "مستحدثة"، مثل الشغف بمتابعة الدراما.

بيد أن الروائي هاشم غرايبة يرى أن النشاطات الثقافية في رمضان لا تجد جمهوراً واسعاً، محيلاً ذلك إلى "طول النهار، وقصر فترة المساء التي تقام الفعاليات فيها في العادة". ويكشف أن أياً من الأنشطة الثقافية المقامة في هذا الشهر لم تستفزه، أو تدفعه للسفر من إربد إلى عمّان لمتابعتها.

القاصة بسمة النسور رأت أن "ضعف الحضور" هو القاسم المشترك في الفعاليات الثقافية في هذا الشهر. وتعزو ذلك إلى "مزاج الناس الشغوف بالدراما في رمضان، الذي يكون متراخياً وأكثر ميلاً إلى الترفيه".

النسور قالت إن "بيت تايكي" الذي تديره، آثر الابتعاد عن "زحمة" الفعاليات في رمضان، مشيرة إلى كثرة الواجبات الاجتماعية في هذا الشهر، وكسل الناس عموماً عن الخروج من بيوتهم.

تتوقف النسور عند تجربة المركز الثقافي الملكي في شهر رمضان، التي تعدّها "متميزة" لجهة تنظيم أنشطة ثقافية وفنية متعددة، وعدم الاقتصار على "الجانب اللوجستي" الذي دأب على تقديمه على مدار العام عبر توفير قاعاته وصالاته لاحتضان فعاليات تتضمنها مؤسسات أخرى.

إدارة المركز أعدت برنامجاً بعنوان "رمضانيات" يشتمل على 3 - 4 فعاليات يومياً، ما أدى إلى تشغيل مرافق المركز كافة.

مدير المركز عبد اللّه أبو رمان قال إن الفعاليات المقدمة خلال الشهر تراعي تنوع أذواق الجمهور، وأشار إلى إقامة فعالية رئيسية يومياً: مسرحية، أو غنائية طربية، أو موسيقية تراثية، إلى جانب الأمسيات الشعرية.

الطابع الترفيهي لأمسيات رمضان أبقى هامشاً لفعاليات أدبية

يرى أبو رمان في هذا التوجه محاولة لـ"محاكاة طقوس رمضانية قديمة"، مثل فكرة "الخيمة" التي تتضمن فقرات الحكواتي ومسحراتي، إلى جانب مسرح للأطفال.

"توسيع قاعدة النخبة"، هذا ما يستهدفه المركز، عبر إشراك أكبر عدد من الجمهور في الفعاليات، بحسب أبو رمان الذي يشدد على أن المركز لا يقدم ترفيهاً خالصاً، وإنما "خدمة ثقافية مصحوبة بقدر من الترفيه".

غير أن عزوف الجمهور عن متابعة الأنشطة الثقافية لا يبدو طارئاً، أو مقتصراً على شهر رمضان.

الظاهرة، وفقاً لغرايبة، لا تقتصر على الفعاليات الجادة أو الرصينة، بل تنسحب على نشاطات فنية كالمسرح والعروض الغنائية. غرايبة يحيل ذلك إلى "تحولات كبرى في المجتمع" تستدعي التأمل أكثر من الاندماج والمشاركة التفاعلية.

تضارب الفعاليات الثقافية، بحسب النسور، أحد العوامل التي تحدّ من حضور الجمهور أيضاً، إذ يقام كثير من تلك الفعاليات في توقيت واحد. تقترح النسور في سبيل "إنعاش جدران المؤسسات الثقافية" إنشاء هيئة عليا تتولى التنسيق بين الفعاليات ومحتواها بما يضمن امتياز كل منها بخصوصية ما.

أبو رمان يرى أن المركز الثقافي الملكي يسير باتجاه أن يكون أحد الأذرع في تحريك النشاط الثقافي في الأردن، وأن يكون له دور أكبر من كونه مجرد "مسرح للفعاليات".

هاجس استقطاب الجمهور بدا ملحّاً لدى رابطة الكتاب، إذ توّجت هذا التوجه أخيراً باستحداث نادٍ داخل مقرها الجديد الكائن في الشميساني.

قبيلات أكد أن أحد أهم أهداف النادي أن لا تبقى الرابطة «نخبوية مقتصرة على شريحة معينة من المثقفين والكتّاب»، وشدد على ضرورة توسيع قاعدة مرتادي الرابطة لتشمل مختلف الأوساط الاجتماعية.

نائب رئيس الرابطة زهير أبو شايب، أشار في حفل افتتاح النادي السبت الماضي 20 أيلول/سبتمبر الجاري، إلى رغبة إدارة الرابطة في «تحويل المقر من مكان معنوي إلى مكان حقيقي يلتقي الكتاب فيه ويتحاورون، وأن يفيض حوارهم خارج المكان ليؤثر في الحياة اليومية للمدينة».

توريط الجمهور بالثقافة «مصيدة معلنة»، يقول أبو شايب، كاشفاً أنه «ستتم مداهمة جمهور النادي أحياناً بقراءات شعرية وقصصية وفقرات موسيقية وغنائية ومداخلات فكرية».

غرايبة يعرب عن أمله أن يحقق النادي أهدافه المعلنة، ويلفت إلى أن المشهد الثقافي في العموم، دائماً ما يرتبط بمقهى أو نادٍ، وأن بين المثقفين وهذه الأماكن «حبلاً سرياً».

النادي، كما يرى غرايبة، سيعزز علاقة أعضاء الرابطة بعضهم ببعض، ويزيد من رواد الرابطة من غير الكتّاب والمثقفين.

نادي الرابطة عشية افتتاحه

ثقافي

كيف رُسمت حدود فلسطين بعيداً عن أهلها!

مراجعة: مارتن بنتون*

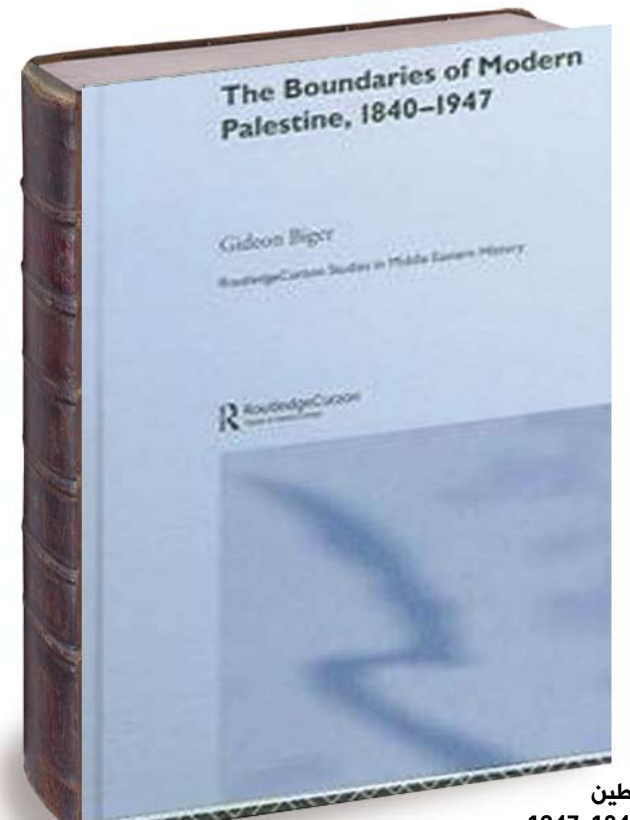

حدود فلسطين الحديثة، 1840-1947

- **تأليف: غيدعون بايجر**
- **الناشر: روتليدج كيرزون، لندن/نيويورك**
- **سنة النشر: 2004**
- **عدد الصفحات: 266**

رغم ما يوحي إليه العنوان من اتساع في التغطية، إلا أن الكتاب يركز بشكل أساسي على ظهور حدود جديدة خلال الحرب العالمية الأولى وبُعيدها. وعليه، فإن من المفهوم أن يركز الكاتب على فترة زمنية تقل عن القرن. فتحديد المناطق وترسيم الحدود السياسية أمر في غاية التعقيد، وقراءة المؤلف الشاملة في سجلات الأرشيف خلال السنوات الحاسمة ما بين 1916 و1923 تصف بشيء من التفصيل كيفية تأثير هذه العمليات في صنع فلسطين الحديثة.

يبدأ بايجر بتحليل للحدود الجنوبية لفلسطين. ويعيد تاريخ ترسيمها إلى محاولات فصل مصر عن الإدارة العثمانية، أولاً على يد محمد علي السلطان العثماني الإصلاحي الطموح، ولاحقاً على يد المندوب السامي البريطاني اللورد كرومر. إلا أن المفاوضات العملية حول الموقع الدقيق للخط الحدودي برزت إلى الواجهة في مؤتمر باريس للسلام في 1919، عندما عَلِق المسؤولون البريطانيون بين الرغبة المستمرة لتوسيع حدود مصر إلى أبعد ما يمكن باتجاه الشرق من قناة السويس ذات الموقع الاستراتيجي، وبين دعمهم للتوسع الجنوبي لإدارتهم الجديدة ومركزها القدس. في كلتا الحالتين، «رأى البريطانيون أن عملية تحديد الخطوط الحدودية مسألة داخلية بين وزارة الخارجية والإدارة البريطانية في مصر، والتي ستعطيهم حرية التصرف كما يحلو لهم» (ص 84). يصف بايجر هذه المفاوضات بأنها «بريطانية داخلية صرفة» (ص 95). وهكذا، تُركت القبائل البدوية التي سكنت المنطقة لتتكيّف أنماط ترحالها مع الوضع الجديد. حتى زعماء الصهيونية، ورغم علاقاتهم الوثيقة بالبريطانيين، لم يؤخَذوا في الحسبان.

عملية وضع الحدود الشمالية لفلسطين كانت أكثر تعقيداً. فمن ناحية، اضطر البريطانيون إلى الدخول في مفاوضات ثنائية مع الحكومة الفرنسية في ما يتعلق بالمناطق التي خصصت سابقاً لهذه الغاية بموجب اتفاقية سايكس بيكو في العام 1916. ومن ناحية أخرى، لأن الخط الحدودي كان لا بد أن يمر في منطقة أكثر ازدحاماً بالسكان ، فإن سكان هذه المنطقة كانوا سيواجهون بالضرورة مشاق عظيمة واجهت المشاركين في النقاشات التي عادت مرة أخرى داخل دائرة أصغر من المسؤولين الذين لم يكونوا قد زاروا المنطقة قط، واعتمدوا على أطالس تاريخية غير دقيقة، بخاصة في ما يتعلق بالسكان الذين سيعيشون داخل الحدود.

العوامل الحاسمة في تحديد التغييرات النهائية لاتفاقية 1916 قامت أساساً على أفكار توراتية-تاريخية عن كيان فلسطيني يمتد «من دان إلى بئر السبع»، كما قامت على الواقع الإداري الأكثر تسطيحاً الذي خلقه الاحتلال العسكري الذي كرسه الجنرال اللنبي خلال الحرب. بحسب المؤلف، قامت الأقسام الإدارية التابعة لـ ألنبي «بتغيير وجه الواقع في المنطقة» (ص 105)، رغم التزامها الواسع بالوحدات السياسية التي كانت أيام العثمانيين. الجدل الاقتصادي الذي جرى داخل المنظمة الصهيونية لصالح فلسطين تتمتع بحدود شمالية أوسع -وعين المنظمة على نهر الليطاني- لم يشكل أكثر من مجرد «خلفية» لمطالب كانت تطفو هنا وهناك، فيما «كانت الحكومة البريطانية تشكل أفكارها الخاصة» (ص 112). المطلّة، إلى الشمال من دان، كانت المستوطنة اليهودية الوحيدة التي يمكن أن يُقال إنها ساهمت وبقوة في تحديد الموقع النهائي للحدود. في نهاية الأمر، فإن هذه المستوطنة وأكثر من عشر قرى فلسطينية تناثرت على طول الحد الذي فُرض بقوة، حيث قسّمت هذه الأراضي بين الدولتين المستحدثتين فلسطين ولبنان.

آخر الحدود الفلسطينية التي تم ترسيمها في تلك الفترة كانت الحدود الشرقية على طول خط نهر الأردن. وكما هي الحال في الحدود الجنوبية، قام الساسة البريطانيون والقادة العسكريون باتخاذ كل القرارات الحاسمة. وفي هذه الحالة فإن أهمية التقسيمات الإدارية التي قام بها الجنرال أللنبي وقت الحرب تلقت دعماً محلياً بسبب الممارسات العثمانية السائدة، وخارجياً في لندن من خلال القرار السياسي السابق بتأسيس دولة عربية منفصلة شرق الأردن تكون تحت الوصاية البريطانية.

رغم أن بعض الزعماء الصهاينة مثل زئيف يابوتينسكي، رأى أن إخفاق المنظمة الصهيونية في توسيع رقعة فلسطين إلى الضفة الأخرى من نهر الأردن نوعٌ من الخيانة، إلا أن بايجر يلحظ أنه بمجرد قيام بريطانيا بترسيم الحدود «لم تتم إثارة أي مطالب صهيونية رسمية في ما يتعلق بموقع الحدود الشرقية» (ص 179).

الفصل الأخير الذي يسلط الضوء على عدد من خطط التقسيم التي وُضعت في الفترة من 1937 إلى 1947، يذكّر القارئ بأن الثقة البريطانية في حدود الوحدات الإقليمية التي صنعوها لم تدم طويلاً. لكن، وكما يلحظ المؤلف، فإن وضع الحدود الجديدة التي تم اكتسابها حددته المواقع العسكرية في العام 1947. وإذ نقبل تبرير المؤلف بعدم اتساع الكتاب للبحث في هذا الأمر، فإننا نتساءل عن السبب الذي دعاه لمناقشة خطط التقسيم بوصفها جزءاً من الكتاب.

ثمة مواطن ضعف أخرى في الكتاب تراوح بين تركيب الجملة ومستوى المفهوم، فقد وردت أخطاء مزعجة في تهجئة أسماء (الأشخاص بارزين من بينهم آرتشر كوست، المعروف بأفكاره عن تقسيم بلد ما إلى كانتونات على النموذج السويسري). كما أن الرسوم الإيضاحية في الكتاب جاءت مخيبة للآمال: مثل الصور الكبيرة لزعماء سياسيين والتي لا علاقة لها بالموضوع، كما أن الخرائط لم تكن واضحة أو مفيدة كما يتوقع القارئ. والكتاب الذي نُشر أصلا بالعبرية، يستهدف جمهوراً ينصبّ اهتمامه على تاريخ الصهيونية. فلا يرد شيء عن عرب فلسطين، وهو ما يبرره المؤلف بأن العرب «لم يكونوا طرفاً في عملية ترسيم حدود فلسطين» (ص 229)، لكن حقيقة أن المنظمة الصهيونية كان لها «نفوذ بسيط» في المسألة (ص 226) لم يمنعه من التحدث باستفاضة عن مواقفهم في كل موضع من الكتاب. ولكان مجدياً أكثر لو أن بايجر استفاض في ملاحظاته عن السكان المحليين الذين رأوا «الترسيم السياسي بمساعدة الخطوط الحدودية مفهوماً غريباً عليهم» (ص 229).

***أستاذ التاريخ، جامعة فيكتوريا، بريتيش كولومبيا، كندا**

بالتعاون مع:
المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط
International Journal of Middle East Studies

كتب

سألتهم فتحدثوا
دراسة حول يهود ليبيا

المؤلف: أحمد مصطفى الرحال.
شارك في الإعداد: رفائيل لوزون.
الناشر: المؤسسة العربية للدرسات والنشر، بيروت.
سنة النشر: 2008.
عدد الصفحات: 160 صفحة.

قُسّمت مادة الكتاب إلى: المقدمات والتوضيح، هكذا تحدثوا، وخلاصة واستنتاجات.

من خلال ما قام به من حوارات، وما جمعه من معلومات، استطاع المؤلف أن يكوّن صورة شخصية لليهودي الليبي، وحياته الاجتماعية.

يقول في سياق حديثه عن سبب اختياره هذا الموضوع: «ألم يحن الوقت بعد لمجتمع كالمجتمع الليبي أن يراجع مسألة اختلاف الثقافات والديانات في ليبيا».

ويضيف أن اليهودي الليبي «ربما يكون متديناً أو غير متدين، مثله مثل أي صاحب دين، هو يحب العمل من أجل الكسب، وقد يكسب مالاً ليصير غنياً، وقد يخسر أو لا يكسب، فلا يكون غنياً بالقدر الكافي، أو قد يكون فقيراً».

ويتابع واصفاً اليهودي الليبي: «هو ليبي في سهولة التعامل معه، لأن الشخصية الليبية سهلة في المعاملة، واجتماعية، وتتسم بالكرم والبشاشة».

يبدي المؤلف عجبه من أن الذين قابلهم من يهود ليبيا، «اتفقوا في كون ليبيا أمهم، وأصرّوا على انتمائهم إليها، مهما وقع عليهم فيها من ظلم من أبنائها».

ويتساءل: «إذا كان اليهودي الليبي يصرّ على ليبيته، هل من العدل رفضه من دون النظر في قضيته؟ وإن كان هذا اليهودي مخطئاً، هل من العدل أيضاً اعتبار خطئه هو خط النهاية ولا يكون رجوع بعده؟».

يرى المؤلف أن الوقت حان لمراجعة مسألة التعدد وقبول الأقليات التي «ربما تتمثل في حدود الأقلية اليهودية»، بحسب تعبيره.

هل تكون القصة على بحور مثل الشعر؟

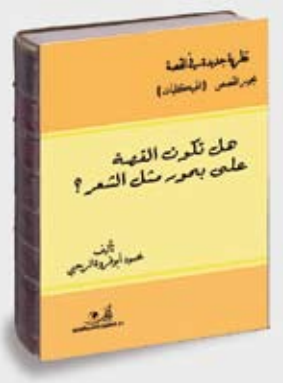

المؤلف: محمود أبو فروة الرجبي.
الناشر: دار المأمون للنشر والتوزيع، عمّان.
سنة النشر: 2008.
عدد الصفحات: 150 صفحة.

عدد بحور الشعر العربي ستة عشر بحراً، لكن هل للقصص بحور مثل الشعر؟

هذا ما يبحث فيه المؤلف محاولاً إثباته، انطلاقاً من فرضية يستند إليها أن القصص كلها تدور حول ثلاث عشرة هيكلية ("هيكلية" مرادفة لمفردة "بحْر" في الشعر).

يقول المؤلف عن مراحل عمله على هذه النظرية: "أحضرت عددا كبيراً من قصص الأطفال، وبدأت تحليلها وفق استبانة أسميتها (استبانة الخلاصة الهيكلية). في البداية، وضعت مفردات الاستبانة على أساس أن كل قصة تتكون من مشكلة وحل، لكنني خلال التحليل وجدت أن هناك عناصر أخرى، أكثر قرباً من الواقع، وتعطي إجابات أكثر دقة من الناحية العملية، إلى أن وصلت الاستبانة على ما وصلت عليه في الكتاب".

ويتابع: "طفقت أحلل مئات القصص، وأقسمها إلى أسباب المشكلة أو الميزة المختلفة (تعريف هذين المصطلحين في الكتاب)، فوجدت أن جميعها يمكن إدراجه تحت ثلاث عشرة مجموعة، كل مجموعة لها ميزات معينة يجمع بينها رابط واحد، وأسميت هذه المجموعة (الهيكلية)، وكان سبب اللجوء إلى هذه الكلمة، أنها تعطي دلالة بوجود بناء ثابت ذي معالم واضحة ودقيقة يمكِنُ البناء عليه".

طبّق المؤلف الفرضية نفسها على قصص الكبار، وعلى الرواية والمسرحية أيضاً. واختار عملَين لنجيب محفوظ وماركيز، للتطبيق عليهما.

حريات

"العنف الأسري": قانون برسم التطبيق

حمزة السعود

◄ عدا الجرائم التي تختص بها محكمة الجنايات، يعتبر أي جرم واقع على الأشخاص الطبيعيين إذا ارتكبه أحد أفراد الأسرة تجاه أي فرد آخر منها عنفاً أسرياً، ويخضع لأحكام قانون «الحماية من العنف الأسري».

المادة 11 الفقرة (ب) من القانون ذاته واجهت العديد من الاعتراضات بإعطائها لإدارة حماية الأسرة الصلاحية لمنع المشتكى عليه (أحد أفراد الأسرة) بدخول البيت الأسري لمدة لا تزيد على (48) ساعة إذا لم يكن هناك وسيلة أخرى لتأمين الحماية للمتضرر أو أي من أفراد الأسرة، وفي حالات أخرى الاحتفاظ بالمشتكى عليه لمدة 24 ساعة في إدارة حماية الأسرة أو أحد أقسامها.

المادة 8 الفقرة (أ) ألزمت أياً من مقدمي الخدمات الطبية أو الاجتماعية أو التعليمية من القطاعين العام أو الخاص إبلاغ الجهات المختصة ،حال علمه أو مشاهدته آثار عنف وإشعاره أنها ناجمة عن عنف أسري، بعدما كان التبليغ مقتصراً على أي من مقدمي القطاع الصحي في قانون العقوبات.

ولكن وزارة التنمية الاجتماعية تحاول الخروج من مأزق المادة 8 التي أوجبت «إشعار» أحد مقدمي الخدمات بوجود حالة عنف أسري حتى وإن علم أو شاهد آثار عنف، لذا كان الأجدى أن تنص المادة على «أو إشعاره» بدلاً من «وإشعاره». وفق حنان الضاهر منسقة وحدة التشريعات في المجلس الوطني لشؤون الأسرة.

عدم وضوح القانون في بعض الإجراءات والتنظيمات أثار مشكلة لدى تطبيق القانون على أرض الواقع، ما دعا وزارة التنمية الاجتماعية للعمل على استصدار نظام وتعليمات للقانون منها ما يتعلق بآلية عمل لجان الوفاق الأسري، وآخر لحماية الأسرة وكيفية التعامل مع المشتكى عليه والمتضرر، إضافة لنظام يصدر حول إجراءات التبليغ وحماية المبلغ.

تقول الضاهر: «الإجراءات التي تضمنها القانون كان معمولاً بها سابقاً من قبل إدارة حماية الأسرة باستثناء إيجاد لجان الوفاق الأسري والزامية التبليغ، إضافة لإحالة المحكمة لأحد أو كلا طرفي الشكوى وأفراد الأسرة إلى جلسات الإرشاد الأسري أو إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي في حال موافقتهم، كما منح هذا القانون غطاءً شرعياً لهذه الإجراءات».

القانون -الذي نشر في الجريدة الرسمية يوم 16-3-2008- بات غير مطبق بالشكل المطلوب، أو غير مفّعل بالكامل، كون ما جاء به القانون من جديد هو ما يحتاج لصدور أنظمة وتعليمات.

هذا ما أكده مدير إدارة حماية الأسرة العقيد محمد الزعبي مبيناً بأن الإدارة مازالت بانتظار صدور الأنظمة والتعليمات من وزارة التنمية الاجتماعية «التي تحدد آلية التطبيق».

الضاهر، اعتبرت قانون الحماية من العنف الأسري نقلة مهمة في التعامل مع قضايا وحالات العنف الأسري، مع مراعاة خصوصية الأسرة والحفاظ على منظومتها، مشيرة إلى أن الإحالة إلى لجان الوفاق الأسري، التي تشكلت بموجب القانون تحت مظلة إدارة حماية الأسرة، تأخذ الأفضلية في حال موافقة الطرفين قبل إحالة الأمر إلى المحكمة.

وسيصدر نظام خاص لهذه اللجان لتنظيم عملها، حيث ستعمل على إعادة النظر في القضايا المطروحة عليها وإمكانية وضع حلول لها، إضافة لتقييم المشتكى عليه في ما إذا كان بحاجة لإعادة تأهيل نفسي أم لا.

ممانعة العديد من النواب آنذاك لقانون الحماية من العنف الأسري، الأول من نوعه في الأردن، بحجة انتهاك خصوصية الأسرة والمجتمع العشائري لم تحل دون إقراره بجميع مراحله الدستورية.

النائب نصر الحمايدة كان قد طالب وسط انفعالات حادة بشطب هذه المواد من القانون، مشيراً إلى أن معظم النواب ينتمون لعشائر "هذه المواد تطبق في الدول المتقدمة وليس في مجتمعنا العشائري، لن يستطيع أحد إخراج رب الأسرة من البيت ولو جاء كل جهاز الأمن العام».

رئيس اللجنة القانونية، النائب عبد الكريم الدغمي، أشار إلى أن الهدف من القانون إصلاحي وليس عقابياً، حيث أن الأفضلية في حل النزاعات الأسرية هي للجنة الوفاق الأسري "كما ينص القانون، وتمر هذه النزاعات بمراحل قبل اتخاذ إجراءات قانونية عقابية».

وجهة نظر نواب حزب جبهة العمل الإسلامي، جاءت على لسان عضوها وعضو اللجنة القانونية النائب حمزة منصور ، الذي اعتبر هذه المواد تشكل انتهاكات سافرة للمنظومة الأسرية في مجتمعنا، كما انتقد مواد القانون التي تنص على أن العنف الأسري هو الإيذاء الجسدي أو التهديد به أو التحريض على ذلك، قائلاً: "يجب الاكتفاء بالإيذاء الجسدي وبتقرير من الطبيب الشرعي".

تتمثل أشكال العنف كما نصت كل المواثيق الدولية التي وقّع عليها الأردن، بالعنف الجسدي والنفسي واللفظي والجنسي الذي لا يمكن الحديث عنه فيبقى طي الكتمان.

وبحسب إحصائيات صادرة عن منظمات أردنية تعنى بشؤون المرأة، تتعرض ما بين 250 - 300 سيدة سنوياً للعنف الأسري. 1238 حالة عنف بحق الأطفال، بحسب مديرية حماية المرأة والأسرة والطفولة. الإحصائية صدرت عن المديرية في الفترة ما بين 2007/1/1 وحتى 2007/9/30.

قانون "الحماية من العنف الأسري": المواد 11 و14 و15 و16

المادة - 11

يجوز لمدير إدارة حماية الأسرة او رئيس قسم حماية الأسرة في قضية متعلقة بالعنف الاسري اتخاذ أي من الإجراءات المبينة أدناه كتدبير حماية احترازي لضمان عدم التعرض للمتضرر أو أي من أفراد الأسرة:-

أ- تعهد من المشتكى عليه بعدم التعرض للمتضرر او أي من أفراد الأسرة.

ب- في حال وجود خطر على المتضرر او احد أفراد اسرته يمكن اتخاذ أي من الإجراءات التالية :-

1-عدم السماح للمشتكى عليه بدخول البيت الاسري لمدة لا تزيد على (48) ساعة اذا لم يكن هناك وسيلة.

اخرى لتأمين الحماية للمتضرر او أي من أفراد الأسرة.

2-الاحتفاظ بالمشتكى عليه لمدة لا تزيد على (24) ساعة في إدارة حماية الأسرة او احد اقسامها لحين تأمين الحماية للمتضرر أو لأي من أفراد الأسرة إذا تعذر اتخاذ الإجراء المشار اليه في البند (1) من هذه الفقرة.

المادة - 14

أ- يصدر أمر الحماية من المحكمة لمدة لا تزيد على شهر ، قابلة للتجديد وفقاً لأحكام هذه المادة.

ب- يجوز تجديد أمر الحماية على ان لا تتجاوز مدة الحماية ستة اشهر وذلك في أي من الحالات التالية:-

1- إذا تم انتهاكه او خرقه من المشتكى عليه.

2- إذا اقتنعت المحكمة بضرورة حماية المتضرر او أي من أفراد الأسرة الذين تم ذكرهم في أمر الحماية.

ج- لاي من طرفي النزاع اثناء نفاذ قرار الحماية التقدم الى المحكمة بطلب الغائه او تعديله بناء على أي مستجدات.

د- تصدر المحكمة اي قرارات لاحقة بأمر الحماية عند الضرورة لضمان تنفيذه وسلامة أفراد الأسرة.

المادة - 15

للمحكمة توقيف المشتكى عليه لمدة لا تزيد على اسبوع في أي من الحالات التالية كتدابير حماية :-

أ-اذا اقتنعت ان امر الحماية الاحترازي او امر الحماية لا يفي بغرض حماية المتضرر او أي من أفراد الأسرة الذي يحتاج للحماية.

ب-اذا لم يلتزم المشتكى عليه بأمر الحماية الاحترازي أو أمر الحماية قاصداً.

المادة - 16

أ- اذا تم خرق امر الحماية او أي من شروطه من المشتكى عليه قاصداً متعمداً فيعاقب من قبل المحكمة على النحو التالي:-

1-بغرامة لا تزيد على مائة دينار أو بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بكلتا هاتين العقوبتين.

2-بغرامة لا تزيد على مائتي دينار او بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بكلتا هاتين العقوبتين إذا اقترن خرق أمر الحماية باستخدام العنف تجاه أي من المشمولين به.

ب- إذا تكرر خرق امر الحماية لأكثر من مرتين فيعاقب المشتكى عليه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أيام ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائتي دينار.

كما ينص مشروع القانون على أنه يحق للجهات المختصة تأمين الحماية للمتضرر بما تراه مناسباً،

ويعاقب المشتكى عليه إذا خرق أمر الحماية متعمداً بغرامة لا تزيد على مائة دينار أو بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بكلتا هاتين العقوبتين، وإذا تكرر خرق أمر الحماية لأكثر من مرتين فيعاقب المشتكى عليه بالحبس مدة لا تقل عن 72 ساعة ولا تزيد على سنة، والتي تم تعديلها بمدة لا تزيد على 6 أشهر، وبغرامة لا تزيد على مائتي دينار.

حريات

جرائم الشرف منذ 1 / 1 / 2008 08

نزر يسير يتحقق وثقافة الحوار غائبة

حراك على مدار العام لتحقيق مطالب عمالية

نور العمد

شهد العام الجاري 2008 في أشهره الماضية حراكاً عمالياً ملحوظاً ورغم تواضع نتائج هذا الحراك من اعتصامات واحتجاجات،إلا أنها تواصلت وإن بوتيرة أضعف.

أكبر هذه الاعتصامات كان لعمال "البوتاس" و"الإسمنت" و«مصفاة البترول»، الذي نفذ في حزيران الماضي، وتمثلت مطالب المعتصمين برفع الحد الأدنى للأجور، لمواجهة الغلاء المعيشي الذي نهش جيوب الغالبية العظمى من العمال.

الاعتصامات لم تقتصر على العمال بل انتقلت إلى الوسط الإعلامي، عندما اعتصم موظفو قناة الـ atv في حزيران الماضي حيث أوقفت المحطة عن البث قبل سنتين، ووصل الأمر بالقائمين على المحطة باتخاذ إجراءات تعسفية بحق الموظفين، مما اضطرهم إلى تنفيذ جملة من الاعتصامات للحد من تلك الإجراءات.

في أثناء ذلك، كان عمال المياومة مستمرين في تنفيذ سلسلة اعتصامات، كان أبرزها نصبهم لخيمة احتجاجية وإضراب شامل عن الطعام استمر لمدة أسبوع في شهر اب الماضي، فيما نفذوا ما يقارب 21 اعتصاما آخر لكن دون جدوى، فمطلبهم بالتثبيت في الوزارات التي يعملون بها لم يتحقق، وقد تلقوا وعوداً من رئيس الوزراء نادر الذهبي بتحويلهم لفئة " الراتب المقطوع" على أسس الأقدمية، بعيداً عن الواسطة والمحسوبية.

في السياق ذاته، نفذت الحكومة جزءاً من وعدها حيث رفعت الحد الأدنى لرواتب عمال المياومة العاملين في الجهاز الحكومي إلى 170 ديناراً.

وشهد هذا العام إضرابات واعتصامات لسائقي الحافلات على الأجور وتعديل العدادات، بالإضافة الى عمال الكهرباء وعمال مياه العقبة والاتصالات والعاملين في الجامعة الاردنية وفي مستشفى الملك عبد اللّه المؤسس،احتجاجا على تعليمات أقرها مجلس إدارة المستشفى حول بنود مكافأة نهاية الخدمة للعاملين في آب الماضي.

وتكررت اعتصامات عمال المناطق الصناعية المؤهلة المختلفة من الجنسيات كافة، لأجل رفع أجورهم أو عدم اقتطاع جزء من أجورهم لأجل الطعام، لكنها سرعان ما كانت تنتهي إما بتنفيذ جزئي لمطالبهم أو تجاهلها عبر تهديدات بفصلهم وتسفيرهم خارج البلاد، وآخرها الاعتصام الذي بدأه أكثر من 1400 عامل في 31 آب الماضي احتجاجا على «انتهاك إدارة المصنع لحقوقهم»، في مصنع ميريديان للألبسة في مدينة الضليل الصناعية المؤهلة الذي يعمل لصالح شركات الألبسة الشهيرة «وال مارت»، و«هانز».

مؤسسات المجتمع المدني، وأحزاب، وحملة (لا) لرفع الأسعار اعتصمت مراراً لمواجهة ارتفاعات الأسعار في بداية العام الجاري، نقابيون، وأهالي أسرى أردنيين قد اعتصموا وطالبوا حينها بالإفراج عن أبنائهم القابعين في سجون الاحتلال، وغيرها من سجون العالم، واعتصامات حملة ذبحتونا احتجاجا على الرسوم الجامعية، وأتت هذه الاعتصامات، بحسب مسؤول اللجنة فاخر دعاس، كجزء من نشاطات الحملة الهادفة لتسليط الضوء على خطورة السياسات الهادفة إلى خصخصة الجامعات الرسمية، وكشف هذه السياسات أمام الرأي العام الأردني.

ما يسترعي الانتباه هو كثرة هذه الاعتصامات، رغم ضحالة نتائجها، فأسلوب الاعتصام واحد والشعارات والخطابات فيها واحدة ومكررة.

يجيز قانون العمل الأردني تنفيذ الإضرابات والاعتصامات، المادة 135 تنص انه لا يجوز للعامل أن يضرب دون إعطاء إشعار لصاحب العمل قبل مدة لا تقل عن أربعة عشر يوما من التاريخ المحدد للإضراب، وتتضاعف هذه المدة إذا كان العمل متعلقا بإحدى خدمات المصالح العامة.

ولكن هذا الحق يعتريه العديد من القيود منصوص عليها في القانون، بالإضافة إلى قوانين وتعليمات في نصوص أخرى.

فالمادة 136 تنص على «أنه إذا قام أي عامل بإضراب محظور بموجب هذا القانون، يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً عن اليوم الأول، وخمسة دنانير عن كل يوم يستمر فيه الإضراب. بعد ذلك يحرم من أجرة الأيام التي يضرب فيها».

فيما تنص المادة السابعة من قانون الاجتماعات العامة أن للحكام الإداريين الأمر بفض الاجتماع او تفريق المسيرة، إذا رأى الحكام أن مجريات أي منهما قد تؤدي إلى تعريض الأرواح او الممتلكات العامة للخطر.

قانون الاجتماعات العامة يحظر تنفيذ أي اعتصام إلا بموافقة محافظ العاصمة، الذي يملك بدوره أن يرفض أي اعتصام دون إبداء الأسباب.

نقيب العاملين في المصارف، حيدر رشيد يرى حسنات وسلبيات،في نتائج الاعتصامات التي نفذت على مدار الأعوام، فقد كانت برأيه مجدية وحققت نتائجها المطلوبة،رغم وصول المفاوضات بين النقابات وأصحاب العمل الى طريق مسدود، واستدرك قائلاً: «لا نتائج ايجابية في اغلب الأحيان، والسبب يعود إلى تعنت الجهات المسؤولة عن تحقيق مطالب العمال، إضافة الى أن العمال يمارسون الشكل نفسه من الاعتصامات الذي لا يفتح أي أفق لتحقيق المطالب التي يريدونها».

يعتبر رشيد أن الأنظمة والتشريعات، سواء كانت تشريعات مدنية تتعلق بقانون الاجتماعات العامة او القوانين المتعلقة بالأحزاب او منظمات المجتمع المدني لم تصل الى مستوى التطور المطلوب، ويشير الى أن «الأردن لم يوقع على أهم اتفاقية عالمية رقم 78 التي تمنح الحق للعمال الانتساب الى النقابات، ما يضعف الحركة النقابية ويقلص قاعدتها ويجعل كافة التحركات في القطاع العمالي غير قانونية فلا حق لهم بتشكيل نقابات، بالإضافة الى مخالفتهم للقوانين الأخرى كقانون الاجتماعات العامة».

نقيب نقابة أصحاب الغزل والنسيج فتح اللّه العمراني، يعتبر أن سر عدم نجاح اي اعتصام يعود الى اعتماد ثقافة العصا لا ثقافة الحوار، «القرار في النهاية يعود الى صاحب العمل، إضافة الى غياب المؤسسية لدى المؤسسات والاستنكاف عن بحث احتياجات العمال، ما يؤدي الى احتقانات» .

ويبين العمراني أن المناطق الصناعية المؤهلة شهدت منذ بداية العام الجاري 32 إضرابا عن العمل نفذها 11 ألف عامل، موضحاً أنه يترتب على الحكومة حل مشاكل العمال في القطاعات المختلفة، وأن لا تنتظر تدخل المقامات العليا لحل المشكلات حيث يلجأ غالبية المعتصمين بمناشدة الملك لحل قضاياهم.

فهمي الكتوت، كاتب اقتصادي ونقابي سابق، بين أن الوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر به البلاد يدفع العمال للمطالبة بحقوقهم،ويدفعهم للبحث عن أي وسيلة للخروج من الأزمة الاقتصادية، معتبراً أن من حق أي عامل الانضواء تحت النقابات العمالية للدفاع عن حقوقهم، «قوانين العمل الأردني ووضع الحركة النقابية الأردنية لا يسمحان بتحقيق مزايا، لذلك يتم اللجوء للتوقف عن العمل والاعتصام، فهناك الكثير من العمال لا يخضعون للنقابة بحكم القانون مثل عمال المياومة وعمال الزراعة».

ينتقد الكتوت إدخال الأردن سياسة الاقتصاد الحر وحرية التجارة ورأس المال، دون أن يرافقها تطور في التشريع والتنظيم النقابي.

من جانبه، بين رئيس اتحاد نقابات العمال مازن المعايطة أن سياسية الحوار والعلاقات الودية ما بين أصحاب العمل والعمال تضمن تحقيق أي مطلب، معتبراً أن النتائج التي تتمخض عند الجلوس على طاولة المفاوضات أنجع من الاعتصامات والإضرابات التي ينفذها العاملون، رغم أن قانون العمل والعمال يؤكد شرعية تنفيذ الإضراب والاعتصامات.

أخبار

إعداد: سامر خير أحمد

إعدام الأطفال

أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش، تقريراً عن حالات الإعدام التي يتعرض لها أحداث أو أطفال في العالم، لمخالفتهم القانون في بلدانهم، موضحة أن ما أسمته "آخر معاقل" هذا الإجراء، بات ينحصر في خمس دول في العالم فقط، هي: اليمن والسودان وإيران والسعودية وباكستان، حيث أوضح التقرير أن العالم شهد منذ كانون الثاني/ يناير من العام 2005، تنفيذ 32 حالة إعدام في حق أحداث، توزعت كالتالي: إيران 26 حالة، ، السودان حالتان، السعودية حالتان، باكستان حالة واحدة، اليمن حالة واحدة. أضاف التقرير أن أكثر من مئة حدث مخالف للقانون في هذه الدول، ينتظرون تنفيذ الإعدام حالياً، بعد ظهور نتائج الطعن في الأحكام، أو كما في بعض قضايا القتل، التي تدور حولها مفاوضات للحصول على العفو، مقابل تعويض مالي يدفعه ذوو القاتل.

مقابلة مع «الجزيرة»

قالت الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين، التونسية، إن سلطات الأمن اعتقلت قبل ثلاثة أسابيع، عضوها المؤسس طارق السوسي.. وقد وجهت له السلطات تهمة «ترويج عن سوء نية لأخبار زائفة من شأنها تعكير صفو النظام العام» على خلفية مقابلة أجرتها معه قناة الجزيرة يوم 26 آب/ أغسطس الماضي، حول قيام «البوليس السياسي» في بنزرت بتنفيذ اعتقالات شملت سبعة شبان، تقول الجمعية إنها جرت خارج إطار القانون.

رد فعل.. انتقامي

عبّر مركز البحرين لحقوق الإنسان، عن قلقه أن يكون قيام شركة نفط البحرين (بابكو)، بفصل أحد مهندسيها الناشطين نقابياً، يمثل رد فعل انتقامياً على نشاطاته الحقوقية والعمالية.. وقال المركز إن ما يثير هذه الشكوك، هو تعرض المهندس المفصول، ويدعى عباس العمران، لمضايقات عديدة سابقة، شملت تهديده بالفصل، وتقديمه للجان تحقيق، وحرمانه من استخدام البريد الإلكتروني داخل الشركة..

ديمقراطية موريتانيا

أصدرت اللجنة العربية لحقوق الإنسان، يوم 16 أيلول/ سبتمبر الجاري، بياناً حول الانقلاب العسكري في موريتانيا، عقب اجتماع نحو ثلاثين «مثقفاً عربياً» من مصر وتونس والأردن والجزائر والبحرين والمغرب والإمارات والسودان وسورية، جاء فيه أن المجتمعين أعلنوا «رفضهم التام لمنطق تدخل الجيش في الحياة السياسية والمدنية، وإدانتهم التامة لتحكيم القوة على حساب رغبة الشعب، ورفض كل المبررات التي تجعل من الخلاف السياسي مبرراً لهيمنة المؤسسة العسكرية. وحث مصدرو البيان المجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية على عدم الاعتراف بالإجراءات الانقلابية، وأضافوا: "إننا نضم صوتنا لصوت ممثلي الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والجامعة العربية لإطلاق سراح الرئيس المنتخب شرعياً، ونعبر عن تضامننا التام مع المقاومة الديمقراطية في موريتانيا عبر تكوين لجنة متابعة من الديمقراطيين العرب تواصل دعم هذا النضال".

مطالبات بمحاكمة عادلة

قالت المنظمة العربية لحقوق الإنسان، إنها تتابع بقلق عقوبات الإعدام المتلاحقة التي أصدرتها محاكم سودانية خاصة، في قضية اقتحام مدينة أم درمان في شهر أيار/ مايو الماضي، حيث بلغت حتى الآن خمسين حكماً بالإعدام. ورأت المنظمة أن هذه المحاكمات جائرة، وافتقدت أبسط معايير العدالة في مجرياتها، وفي مقدمتها حق المتهمين في الحصول على دفاع مناسب عنهم، إذ حالت المحاكم دون حضور المحامين للتحقيقات، أو منعتهم من ممارسة عملهم خلال جلسات المحاكمة، ما أدى لانسحاب أغلبهم، وإجبار بعض المتهمين على قبول انتداب محامين من بين أعضاء مكتب نيابة مكافحة الإرهاب. وناشدت المنظمة الرئيس السوداني عمر البشير، التدخل واستخدام صلاحياته الدستورية لإلغاء هذه الأحكام، وإعادة محاكمة المتهمين محاكمة عادلة.

بديع دك الباب

قالت المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية، إن محمد بديع دك الباب، عضو المنظمة، أنهى مدة سجنه التي استمرت ستة أشهر، وقد أفرج عنه، وهو بصحة جيدة. وكانت محكمة عسكرية حكمت عليه في 29 حزيران/ يونيو الماضي، بالسجن ستة أشهر لإدانته بإذاعة أنباء كاذبة في الخارج، من شأنها أن تنال من هيبة الدولة، كما حجبت عنه الأسباب التقديرية المخففة، وذلك على خلفية مقال نشره على الإنترنت بعنوان "دمشق عاصمة الثقافة العربية". يُشار إلى أن دك الباب هو معتقل سياسي سابق، سُجن لمدة ست سنوات بين عامي 2000 و2005، ويبلغ من العمر 59 عاماً.

عبدالرحمن اللاحم

فاز الناشط الحقوقي السعودي عبدالرحمن اللاحم بجائزة منظمة هيومن رايتس ووتش للمدافعين عن حقوق الإنسان، لعام 2008، وتجري مراسم تكريمه في تشرين الثاني/ نوفمبر في لندن. وليس معلوماً ما إذا كانت السلطات السعودية سوف تسمح له بالسفر خارج المملكة أم لا.

انفو تك

10 مزايا لمنافسة "ياهو" و"هوت ميل"

"غوغل" تطرح البريد الإلكتروني "جي ميل" بِحُلّة جديدة

هل أردت يوماً أن تسأل صديقاً عن شيء بسيط دون بدء رسالة إلكترونية كاملة؟ هل تمنيت يوماً أن تتمكن من الانتقال بين اللغتين العربية والإنجليزية ببساطة من دون الحاجة إلى تغيير الإعدادات في كل مرة؟ توفر «غوغل» الآن حلولاً لمشاكل عديدة مثل هذه، بطرح أدوات جديدة باللغة العربية في خدمة «جي ميل» للبريد الإلكتروني.

«غوغل» التي تسعى عبر «جي ميل» لمنافسة البريديين الأكثر شهرة في العالم، «ياهو» و«هوت ميل»، تقدم إمكانية الدردشة باللغة العربية مباشرةً من واجهة «جي ميل»، ومن دون الحاجة إلى بدء رسالة إلكترونية أو تحميل أي برنامج، الأمر الذي يسهّل عملية التواصل بين الأصدقاء. كما أن خدمة الدردشة المدمجة في «جي ميل» تتيح حفظَ الحوارات الدائرة ضمن بريد «جي ميل» ليتمكن المستخدمون من البحث ضمن هذه الحوارات في المستقبل.

من مزايا «جي ميل» الأخرى، أن خدمة الدردشة موجودة أوتوماتيكياً في «جي ميل»، ويمكن الوصول إليها عبر صفحة البريد الوارد نفسها. هذه الخدمة تدعم بالكامل اللغتين العربية والإنجليزية، كما أصبح تحويل الكتابة من اليسار إلى اليمين وبالعكس أسهل.

بتخصيص وضع الاستخدام، يتمكن أصدقاء المستخدم من معرفة مكانه أو الأمور التي ينشغل بها، وعند اختيار وضع الإخفاء لن يكون بمقدور أصدقائه معرفة أنه متصل على الشبكة.

ويمكن استخدام خاصية «الدردشة مع مجموعة» للتحاور مع عدد من الأصدقاء في وقت واحد ونافذة واحدة. كما يمكن للمستخدم حفظ الحوارات وأرشفتها للبحث عنها لاحقاً، أو منع «جي ميل» والأصدقاء من حفظها. وأضافت الشركة أخيراً مجموعة واسعة من التعبيرات إلى الحوارات.

إضافة إلى هذه الميزات، سيرى المستخدمون تغييرات كثيرة في خدمة «جي ميل» للبريد الإلكتروني، منها التحويل بين اللغات ببساطة، بحيث يستطيع المستخدم بدء رسالة بالإنجليزية مثلاً، ثم الرد عليها بالعربية.

وأعلنت «غوغل» أنها أضافت أيضاً خاصية لتلوين التصنيفات، لمساعدة المستخدمين في إدارة البريد بكفاءة. إذ يمكن تلوين التصنيفات حسب المرسل، أو تلوين مجموعة من أسماء المستخدمين بلون مميز، مما يسهل الوصول إلى الرسائل وجمعها.

10 مزايا لخدمة «جي ميل» للبريد الإلكتروني

وضعت «غوغل» 10 مزايا لبريدها الجديد على موقعها الإلكتروني:

1 - نقل بريدك القديم إلى حساب «جي ميل»

في بعض الأحيان، قد يكون لديك رسائل في حساب بريد إلكتروني قديم، أو آخر غير "جي ميل". الآن يمكنك "جي ميل" من الحصول على البريد القديم. اذهب إلى رابط الضبط، ثم إلى رابط الحسابات، ومن ثم إلى رابط "جلب البريد من حسابات أخرى"، وستقوم خدمة "جي ميل" بأخذك إلى الخطوات اللازمة.

2 - إعداد فلاتر لتقليل عدد الرسائل في صندوق الوارد

اضغط على "إنشاء فلتر" في صفحة الضبط لتقوم خدمة "جي ميل" بأرشفة الرسائل، بحيث تتمكن من قراءتها في الوقت الذي يناسبك. يمكنك أيضاً الضغط على رابط "فلترة رسائل مماثلة" إن كنت تتوقع رسائل شبيهة في المستقبل ولا تريد تراكم الرسائل في بريدك الوارد.

3 - الرد على الدردشة

إذا وصلتك رسالة ولاحظتَ أن المرسل موجود حالياً على خدمة الدردشة (يمكنك معرفة هذا من خلال النقطة الخضراء بجانب اسم الشخص)، قم بالضغط على رابط "الرد على الدردشة". والمريح في هذه الخاصية أن نص الدردشة سيتم أرشفته كجزء من الرسالة الأصلية التي قمتَ بالرد عليها.

4 - استيراد جهات الاتصال وتصديرها

يمكنك استيراد العناوين من حساباتك البريدية الأخرى لتتأكد من استمرار التواصل مع الجميع. يمكنك أيضاً تصدير هذه العناوين إلى الحسابات الأخرى إذا ما أردت أن تترك نسخة إضافية من عناوينك. لا تنسَ أن تضف العناوين وأرقام الهواتف والتفاصيل الأخرى من خلال الضغط على رابط "جهات الاتصال".

5 - تحسين البحث عن الرسائل

يمكن تسهيل عملية إيجاد الرسائل التي تبحث عنها، عبر طرق عديدة، منها: كتابة "من: عائشة" في خانة "البحث في البريد"، وسيتم إظهار الرسائل القادمة من "عائشة" فقط. كما يمكنك ببساطة النقر على رابط "إظهار خيارات البحث" للوصول إلى خيارات أخرى.

6 - إضافة صورة شخصية

يمكنك إضافة صورة شخصية لحسابك البريدي حتى يتمكن المستقبلون من رؤيتك عند قراءة رسائلك. يمكنك أيضاً تحديد أسماء المستقبلين الذين يمكنهم رؤية هذه الصورة، مثلاً، أولئك الذين تدردش معهم كثيراً.

7 - استخدام الاختصارات

يمكنك استخدام الاختصارات من على لوحة المفاتيح لتوفير الوقت. مثلاً، استخدام حرف C كاختصار، يمكّنك من بدء رسالة جديدة فوراً، كما يقوم حرف e بأرشفة الرسالة مباشرة. يمكنك تفعيل هذه الاختصارات من خلال صفحة الإعدادات.

8 - استخدام وظيفة «التجميد»

إذا شعرتَ أن الحوار الدائر في رسالة أصبح أطول ما تتوقع، يمكنك تجاهل الرسائل الجديدة ضمن هذا الحوار بحيث لا تصل إلى صندوق البريد الوارد، وتقوم خدمة «جي ميل» بأرشفة هذه الرسائل فوراً. لا تقلق، فلن تضيع منك الرسائل المهمة. وستعود إلى بريدك الوارد مباشرة، سواء كانت موجهة إليك كمستقبل رئيسي أو كنسخة.

9 - تصنيفات ملونة

ربما ترغب أحياناً بتزيين بريدك بألوان مختلفة. الآن يمكنك اعتماد نظام أرشفة ملوّن ليكون لكل تصنيف لونٌ مختلف. تصنيفُ باسم «الشركة» مثلاً يُظهر جميع الرسائل المستقبلة من «الشركة» باللون الأحمر.

10 - اختر لغتك المفضلة

تدعم الآن خدمة "جي ميل" للبريد الإلكتروني 50 لغة، ليتمكن المستخدمون حول العالم من استخدام اللغة الأم في التواصل.

ثلاثة هواتف ذكية جديدة منHTC

طرحت مجموعة HTC التايوانية ثلاثة هواتف جديدة تتميز بواجهة الاستخدام (TouchFLO3D) الخاصة والقائمة على أساس Windows Mobile 6,1.

والأجهزة هي: HTC TOUCH HD و HTC Touch Viva و HTC Touch 3G. يتمتع HTC Touch HD بشاشة TFT-LCD ذات دقة عالية، إذ يبلغ عرضها 3.8 بوصة مسطحة WVGA؛ مما يجعل الرؤيا عبرها أعلى دقة وأفضل جودة، كما أنها تعمل باللمس. فيما يتمتع HTC Touch Viva بشاشة QVGA عرضها 2.8 بوصة تعمل باللمس، وهو مزود بكاميرا رقمية دقتها 2.0 ميغابيكسل، ويتيح استخدام ذاكرة micros الخارجية لمزيد من سعات التخزين.

ويقدم HTC Touch 3G شاشة QVGA عرضها 2.8 بوصة، وكاميرا رقمية دقتها 3.2 ميغابيكسل، إضافة لتميزه بدعم شبكات الاتصال الحديثة HSDPA عالية السرعة، ويتوفر على نظام GPS/AGPS ملاحي مدمج.

IMDb توفر الأفلام والمسلسلات مجاناً

أعلنت شبكة IMDb التابعة لـ Amazon، أنها بدأت في تقديم خدمة المشاهدة المجانية للأفلام والمسلسلات مباشرةً عبر الإنترنت.

الخدمة الجديدة تتيح في المرحلة الأولى، 6000 فيلم ومسلسل تلفزيوني للمشاهدة بشكل كامل ومجاناً، ويتضمن ذلك أعمالاً درامية حققت نجاحاً كبيراً مثل 24, CSI وHeroes.

جدير بالذكر أن IMDb تُعد أكبر قاعدة بيانات للمنتجات المرئية على شبكة الإنترنت (Internet Movie Data Base). وقد وقّعت اتفاقيات مع الشركات المنتجة للأفلام مثل: Sony Pictures Television وHulu و CBS، وأكثر من 500 شركة تابعة. وستكون هذه الشركات مسؤولة عن تزويد سيرفرات IMDb بحلقات المسلسلات والأفلام التي سيتمكن الزوار من مشاهدتها مجاناً.

Toshiba تكشف عن NB100

كشفت Toshiba عن حاسبها الجديد NB100 الذي يعدّ الأول للشركة في هذا السوق.

الحاسب يأتي بشاشة عرض بقياس 8.9 إنش تَعرض صورة بدقة 1024×600 بكسل، ويقدم قدرة معالجة يزوده بها معالج Intel Atom 1.6 Ghz، مع ذاكرة عشوائية RAM بسعة 1 GB، وقرص صلب بسعة 120GB.

الحاسب يصدر تشرين الأول/أكتوبر المقبل في بريطانيا، ويبلغ سعره 470 دولاراً تقريباً، ويأتي بخيارين من أنظمة التشغيل: Ubuntu Linux وWindows XP، ويتوافر بثلاثة ألوان، هي الأسود، والفضي والذهبي.

SONY تطرح الأستوديو المكتبي VAIO RT

كشفت SONY النقاب عن جهاز مكتبي مدمج متعدد الاستخدامات، بدعم كامل للفيديو عالي التحديد مزود برقاقة نفيديا 9600M GT GeForce، ويحتوي على قرص صلب بسعة 1 تيرا بايت، فضلاً عن دعمه لإضافة ذاكرة RAM بسعة تصل إلى 8 GB.

يأتي الجهاز الجديد (VAIO RT) بمعالج لم يسبق أن توفر في هذا الصنف من الأجهزة Core 2 Quad، مع شاشة بحجم 25.5 إنش بدقة 1920×1200. ويحتوي الجهاز على منفذ HDMI يتيح التبديل بينه وبين الحاسوب الشخصي، ويمكن ربطه على أجهزة مثل PLAYSTATION 3، واستخدام الجهاز كشاشة للعب، أو كحاسب شخصي.

الجهاز يأتي مزوداً بـ:

- قارئ لبطاقات الذاكرة.
- وحدة تلقي البث التلفزيوني (TV Tuner) مدمجة.
- لوحة مفاتيح لاسلكية، تحوي لوحة توجيه وفأرة لاسلكية كذلك.

ويتوافر في نسخة عادية ونسخة كاملة المواصفات، ومن المتوقع أن يظهر في الأسواق قريباً.

احتباس حراري

طلاء البيوت بالأبيض لتوفير الطاقة

كشفت دراسة أعدتها جامعة كاليفورنيا أخيراً عن توافر سُبل منخفضة الكلفة لتوفير الطاقة وإيجاد حلول صديقة للبيئة، وفي مقدمتها طلاء سقوف البيوت باللون الأبيض الذي يعكس أشعة الشمس ويوفر تبريداً طبيعياً للمنشآت، وهو ما كانت حضارات متعددة تطبقه في عصور سابقة.

الدراسة لفتت إلى أن وضع هذا اللون على أسطح البيوت قادر على خفض استهلاك مكيفات الهواء بنسبة 20 بالمئة. وأضافت أن نشر الطلاء الأبيض في البيوت والأرصفة المفتوحة حول العالم قد يؤدي لخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بـ44 مليار طن متري، ويساعد على التحكم بنسب ثاني أكسيد الكربون.

هذا ما أكده أيضاً رئيس المركز الوطني لبحوث الطاقة، مالك الكباريتي، الذي قال إن طلاء البيوت باللون الأبيض يساعد على توفير الطاقة، بخاصة في فصل الصيف. وأكد أن اللون الأبيض يعكس أشعة الشمس ولا يمتصها، ليسهم بذلك في الحد من الاحتباس الحراري.

الدراسة رأت أن اعتماد اللون الأبيض لأسطح البيوت سيلغي إلى حدٍّ كبير تأثيرات زيادة غاز الكربون للسنوات الـ11 الماضية. وأضافت أن هذه الكميات من الغازات يمكن أن تباع لاحقاً وفق نظام حصص التلوث المعتمد عالمياً، بحيث تبلغ قيمتها 1.1 ترليون دولار، وفقاً لما نقلته مجلة "فورتشن".

وأشارت الدراسة إلى أن اعتماد الأسطح البيضاء يمكن أن يتحول إلى مبادرة عالمية دون مصاعب أو معوقات.

رئيس بلدية إربد الكبرى الأسبق، وليد المصري، قال إن نظام الأبنية التابع لقانون البلديات يُلزم أصحاب البيوت بطلائها باللون الأبيض، إلا أن هذا يواجه اعتراضاً من المهندسين المعماريين. وتابع: "المعماريون يفضّلون أحياناً استخدام الحجر الأبيض أو الزجاج، ويرون أن اشتراطَ استخدام اللون الأبيض يحدّ من إبداعهم المعماري".

يستذكر المصري بيوت عمّان التي كانت مطلية بالأبيض في الثمانينيات، وهو يتحدث عن التغير التدريجي الناتج عن "اشتراط استخدام الواجهات الحجرية في العديد من المناطق".

يقول المصري إن الكثير من الأفراد يرون في اشتراط طلاء بيوتهم اللون الأبيض تقييداً لحريتهم، وتضييقاً على ذائقتهم الشخصية. ويعتقد أن لون جدران البيت من الداخل يمكن عدُّه من باب الحرية الشخصية، لكن لونه من الخارج "حقّ للناس"، أو بحسب تعبيره "حق للمدينة". ويستشهد بمدن في تونس والمغرب، وفي دول أوروبية، أمثلةً على ذلك.

يُذكر أن أسلوب الاعتماد على الأسطح المطلية بالأبيض للتبريد، منتشر بكثرة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط منذ آلاف الأعوام.

دعوة للتوقف عن تناول اللحوم

دعا رئيس المجموعة الحكومية لخبراء المناخ الهندي، راجندرا باشوري، إلى الحد من استهلاك اللحوم، لمكافحة التغير المناخي من جانب الأفراد أنفسهم.

باشوري، الذي حازَ مع نائب الرئيس الأميركي السابق آل غور جائزةَ "نوبل" للسلام في العام 2007، والذي يكرس عمله منذ عقود لحماية البيئة، طالبَ بتناول اللحوم مرة واحدة في الأسبوع، ثم العدول عن تناوله كلياً، واستبدال النباتات به.

وقال الخبير الاقتصادي في تصريح لمجلة "أوبزرفر"، إن تغيير الغذاء على هذه الشاكلة سيكون خطوة مهمة في مكافحة التغير المناخي، لأن تربية المواشي تسهم في ظاهرة الاحتباس الحراري.

باشوري الذي لا يأكل سوى الأغذية النباتية، توجّه بالنصيحة إلى الذين يتكالبون على أكل اللحوم: "في البداية، عليكم الاكتفاء بتناول اللحم يوماً واحداً في الأسبوع على الأكثر، ثم التوقف عنه تدريجياً". وأضاف: "علينا أن نعمل لخفض استهلاكنا في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد".

ملابس خفيفة إلزامية للموظفين

ألزمت مؤسسة تعليمية في دبي موظفيها بارتداء الملابس الخفيفة خلال أشهر الصيف، للحدّ من استهلاك أجهزة تكييف الهواء.

وقال المدير التنفيذي لـ«قرية دبي للمعرفة»، أيوب كاظم، إن هذه الخطوة تأتي ضمن الخطط الصديقة للبيئة التي تتبناها القرية، وهي تتوافق مع مبادرة الأمم المتحدة بشأن الحد من انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري».

كانت الأمم المتحدة دعت موظفيها أخيراً، إلى ارتداء ملابس غير رسمية، وعدم وضع ربطات العنق، للحد من استخدام مكيفات الهواء، وتقليص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وساعدت هذه الإجراءات في توفير استهلاك الطاقة.

وأكد كاظم أن «قرية دبي للمعرفة» اتبعت الخطوات نفسها، ودعت جميع موظفيها، وشركاء الأعمال، إلى ارتداء ملابس خفيفة بدلاً من الملابس الرسمية، لتخفيف الضغط على مكيفات الهواء. وتابع: «نتطلع إلى أن تحقق جهودنا تأثيراً مستداما في البيئة المحيطة، كما نأمل أن تشكل هذه المبادرة حافزاً لبقية المؤسسات والشركات للحذو حذونا، في توفير استهلاك الطاقة والحد من انبعاثات غاز الكربون الناتجة عن عمليات التبريد بالهواء».

نيوزيلندا تكافح الاحتباس

صادق البرلمان النيوزيلندي أخيراً على قانون مخصص لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، في خطوة يُتوقع منها أن تؤدي لزيادة كُلف المنتجات الصناعية والزراعية.

القانون الذي يؤسس نظاماً تجارياً يضع غرامات على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، واجهَ معارضة شديدة من جانب معظم قطاعات الأعمال النيوزيلندية، وبخاصة المزارعون الذين تعدّ الحيوانات التي يربّونها مسؤولة عن نصف الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري في نيوزلندا، لما تنتجه من غاز الميثان.

إضافة إلى منتجي الصلب والألمنيوم، قال مزارعون إن القانون سيُضعف قدرتهم على المنافسة ومواجهة نظرائهم في الدول الأخرى الذين لا تبدو حكوماتهم في عجلة من أمرها لمكافحة التغير المناخي. إلا أن رئيسة وزراء نيوزلندا، هيلين كلارك، التي ترى أن هذا القانون هو الأهم في برنامج حكومتها العمالية، قالت إنها مصممة على المضي في تطبيقه قدماً حتى النهاية. وأوضحت أنه مهما كان الثمن، لا بد من قرار جريء، بدلاً من "الجلوس" و"التفرج" على الاحتباس الحراري وهو يدمر بيئة نيوزلندا.

هذا القانون قد يساهم في خسارة الحزب العمالي برئاسة كلارك، الانتخاباتِ المقررة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

يُذكر أن نيوزيلندا، وهي بلد صغير يزيد عدد سكانه قليلاً على أربعة ملايين نسمة، تعدّ أحد أكبر المصدّرين في العالم لمنتجات الألبان واللحوم وفاكهة الكيوي، فضلاً عن كونها مقصداً للسياحة.

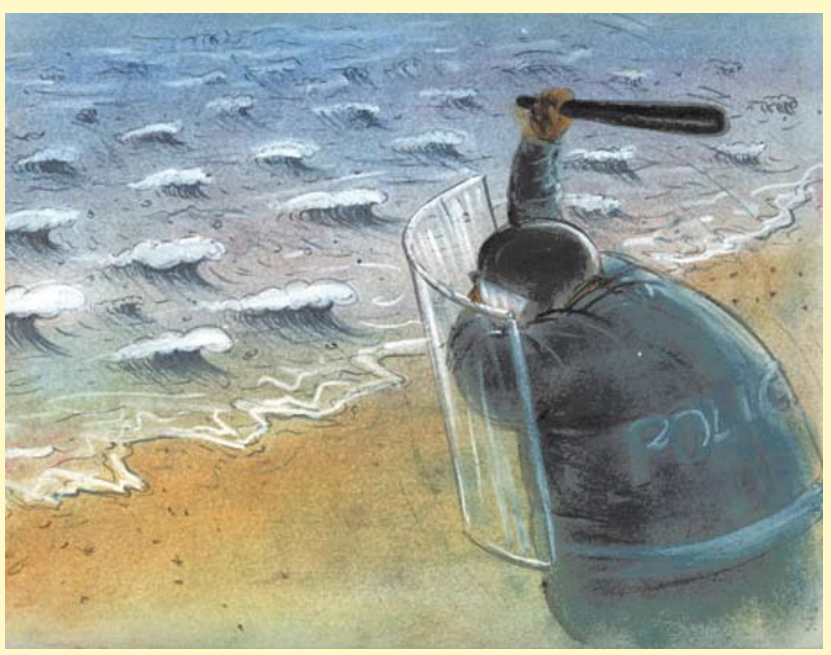

كاتب/قارئ

كيف ترخّص بوفيهاً!

المحل بما يحويه بسيط جداً، بضعة دلال قهوة، غاز، ثلاجة بيبسي، معدات أخرى. لكن المشكلة ليست في أدوات المحل ولا في أجرته، وإنما في الترخيص، الذي جعلني أشك أنني في طريقي لترخيص «مصنع متفجرات» أو شيء خطير من هذا القبيل.

بدايةً ذهبت إلى وزارة الصناعة والتجارة، واستصدرت سجلاً تجارياً، وكانت المسألة في غاية البساطة، لكني عندما توجهت إلى أمانة عمّان، تعيّن عليّ أن أدخل في قصص ليس لها أول ولا آخر.

فبعد أن زارتنا اللجنة الهندسية، جاء دور اللجنة الصحية، ولا بأس بهما، ولكن قمة الغرابة أن يُطلب مني توقيع تعهد عدلي في المحكمة أقر فيه بأنني لن أضع كراسي في المحل، تحت طائلة دفع غرامة قيمتها 10 آلاف دينار لا غير.

«وَلْ شو السيرة»، قلت في نفسي، فما معنى هذا التعهد، وهل وضعي لكرسيين أو ثلاثة يحتم دفع مبلغ كهذا؟.

الأنكى من ذلك أن هذا التعهد لم يكن بـ«بلاش»، ولا حتى برسم رمزي، فقد كلفني 46 ديناراً . وهو مبلغ طائل دون شك.

حين عدت بالتعهد أصر المهندس المشرف على أن يكتب في الرخصة أيضاً ما معناه أنه يحظر عليّ وضع كراسي. ورفض إمضاء الرخصة إلا إذا تضمنت هذا التحذير المخيف. نعم المخيف.

إذا كان هذا حال ترخيص بوفيه أعول عليه أن يسد رمقي ويطعم أولادي، فكيف هو حال ترخيص كوفي شوب مثلاً؟!.

هذه القوانين والأنظمة والتعجيزات و«روح وتعال»، أما آن لنا أن نتخلص منها.

ولعل من المفيد القول إن مسؤولاً في «الأمانة» قال لي حين اشتكيت من هذه الإجراءات: «منيح إنك ما جيت زمان.. زمان كانت الإجراءات أكثر»!.

المهم أنني حصلت على الرخصة بالتي هي أحسن، لكن.. سيف «الأمانة» ولجانها التفتيشية تظل مسلطة بداع وبغير داع، عليّ وعلى غيري. والصواب دائماً فيّ جانبها. وتلك قصة أخرى.

نائل عباس

البقاء في القرن 21.. الحياة على الخط السريع

حدثني مديري مرة، وكنا في اجتماع عمل، عن شيء أسماه «الخط السريع» (fast track)، وقال إنه أسلوب تتبعه بعض المؤسسات لترفع من سوية إنتاجها بتوظيف كادر جديد مدرب يتلقى رواتب أعلى من الكادر الأصلي، وينطلق بسرعة أكبر باتجاه التحديث والتطوير. فيكون هؤلاء القادمون الجدد بمثابة السيارات السريعة التي تلتزم اليسار على الأوتوستراد، فيما تقبع السيارات بطيئة الحركة أو المتثاقلة أو المتكاسلة في الحارات إلى اليمين.

أعجبني هذا التشبيه. وأذكر أنني ضحكت.

في اليوم التالي، كنت أقود سيارتي، كالعادة، إلى العمل. وكالعادة أحب أن ألتزم اليسار، فنادراً ما تنخفض سرعة سيارتي عن 100 كم في الساعة على الطريق الذي لا تتجاوز فيه السرعة المسموحة 90 كم في الساعة. لكن فجأة، طلّت عليّ في المرآة الداخلية أضواء عجيبة وسمعت أصواتاً مزعجة وزوامير تطالبني بإفساح المجال أمام تلك السيارة المرسيدس «موديل سنتها». لا أدري. أكانت رهبة من أضواء النيون، أم رغبة في أن لا «ألعب مع الكبار!».

تنحيت بسيارتي الـ«كيا سيفيا» إلى اليمين، ومرت المرسيدس. حاولت أن أعود إلى اليسار. لم أستطع. تتابعت السيارات. بعضها مرسيدس، وبعضها في مصافي الكيا. والأسوأ أني علقت خلف بك أب محمّلٍ بالخضار. ومن خلف حزم الملوخية وصناديق البندورة، راقبت المرسيدس وهي تبتعد وتبتعد وتبتعد.

في تلك اللحظة، لمعت في رأسي فكرة مزعجة. صحيح كلام مديري عن ألـ fast track. هكذا هي حياتي. في عملي كنت دائماً مجدّة ومجتهدة، ولكن صامتة. وكم مرة شاهدت غيري يعدد مناقبه وإنجازاته البائسة، ولكن بـ«الصوت العالي»، فيجد من يسمعه. وكم مرة قلت في خاطري: «مش مشكلة، اللّه شايف وعارف»، فأدعهم يستمتعون بلحظة مَجْد كالسراب. وأتنحى عن الطريق. أعْلَق في مكاني وأنا أراهم ينطلقون. يبتعدون ويبتعدون ويبتعدون.

سراب الخفاجي

غياب قدسية رمضان

مع اقتراب الشهر الفضيل من نهايته، هناك الكثير من السلوكات الصادرة ممن لم يحترموا الشهر وقدسيته، وكان انتهاك حرمة الشهر والإفطار في وضح النهار يتكرر أمام الجميع، ولم يعد مستغرباً أن تجد سائق وسيلة النقل التي تنقل الناس إلى أعمالهم، يسحب سيجارته وينفث دخانه أمام الجميع، فبالإضافة إلى تأثير التدخين السلبي على الراكبين، فإن هناك الصائمين الذين يتضررون من هذا السلوك. ويعدّ هذا سلوكاً غير مقبول، في بلد يحترم القواعد والعادات الإسلامية.

ويتواصل تنظيم الحفلات والاستعراضات التي تقام على موائد الإفطار في الفنادق والمطاعم في عمّان، ويتم فيها عرض ما لا يليق عرضه، فبدلاً من أن يكون هذا الشهر لمساعدة الفقراء والإحساس بهم، يجري التبذير في هذه الفنادق التي تصل تذكرة الفطور فيها إلى 100 دينار، وبدا مستغرباً ازدياد هذه العروض وانتشارها في أماكن مختلفة من العاصمة، مع انتشار التقليد والتباهي بين الناس لزيارة هذه الأماكن.

نضال عبد الحق

حقيقة علي بن أبي الجهم

في التراث قصة مشهورة عن شاعر بدوي هو علي بن الجهم، جاء إلى الخليفة المتوكل ومدحه بقصيدة منها:

«أنت كالكلب في حفاظك للود
وكالتيس في قِراع الخطوبِ
أنت كالدلو ، لا عدمناك دلواً
من كبار الدلاء طويل الذنوب». (الذنوب: الحبال التي تربط بها الدلاء).

واستنكر الحاضرون في مجلس الخليفة هذا القول، بل هَمّ بعضهم بسبّ الشاعر والفتك به، إلا أن الخليفة استوقفهم، وقال إنه مجرد أعرابي، تحدث بما يعرفه، وأمر بإسكانه في بغداد، وأمر له بدار حسنة على شاطئ دجلة، فيها بستان حسن، يتخلله نسيم لطيف يغذّي الأرواح، والجسر قريب منه، وأمر بالغذاء اللطيف أن يتعاهد به، فكان ابن الجهم يرى حركة الناس ولطافة الحضر، فأقام ستة أشهر على ذلك، والأدباء يتعاهدون مجالسته ومحاضرته، ثم استدعاه الخليفة بعد مدة لينشده، فحضر وأنشد: «عيون المها بين الرصافة والجسر
جلبن الهوى من حيث أدري ولا أدري».

فقال المتوكل: لقد خشيت عليه أن يذوب رقةً ولطافة.

الغريب في هذه القصة، أنها وردت - بتصرف يسير - في «محاضرات الأبرار ومسامرات الأخيار» لابن عربي الصوفي، وعنه نقل محمد أحمد جاد المولى وصاحباه في «قصص العرب»، وخليل مردم في تحقيقه لديوان علي بن الجهم. فالمصدر واحد لا ثاني له.. وأسند ابن عربي روايتها إلى مجهول فقال: «حكى لنا بعض الأدباء...»، مما يزيد من وهن هذه الرواية بحسب تقرير لمجلة «العربية».

والقول إن علي بن الجهم كان بدوياً جافياً فيه مغالطة. فالتاريخ يقول خلاف هذا. ففي «معجم الشعراء» للمرزباني أن أصله من خراسان، ولا يعني هذا أنه غير عربي. ونقل عمر فروخ (في «تاريخ الأدب العربي») أنه ولد ببغداد في العام 188 هـ، وفي «طبقات الشعراء» لابن المعتز، ما يدل على أنه حضري لا صلة له بالبادية.

وفي تاريخ الطبري أن علي بن الجهم مدحَ الواثق بعد أن وُلّي الخلافة، وهذا يدل على صلته بالخلفاء قبل المتوكل، وعلى معرفته بما يلائم وما لا يلائم من فنون القول وضروب التشبيه.

الخلاصة أن ابن الجهم تعرض لمؤامرة ومكيدة من حسّاده ومنافسيه الذين ألصقوا به هذه الحكاية ليقولوا إنه محدث نعمة. ولا يستحق ما هو فيه.

مريم خير

.. حتى باب الدار

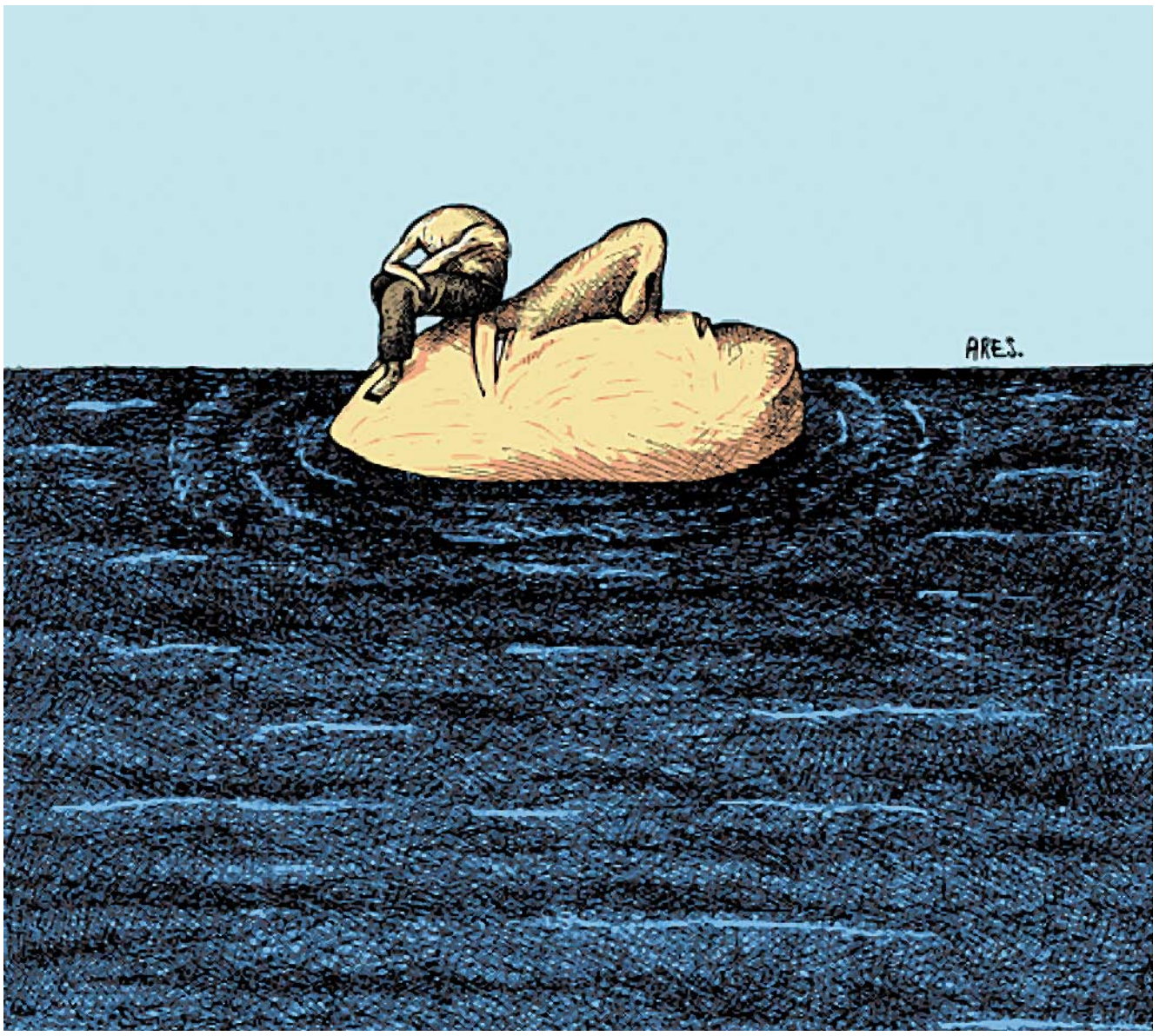

بريشة الرسام الكوبي آريس

أحمد أبو خليل

اللاجئون المحترمون

كانت إحدى الباحثات تستعرض بحثاً أجرته عن أطفال وفتيان المخيمات في الأردن، وفي واحدة من نتائج البحث قالت إن نسبة كبيرة من الناس ما زالت تنظر إلى أبناء المخيمات كـ"لاجئين"،، وكانت تتحدث بأسى إنتقل إلى الحضور الذين راحوا يهزون رؤوسهم يميناً وشمالاً، مع ضم الشفتين فوق بعضهما البعض.

موقف الباحثة هذا يعكس موقفاً منتشراً في أوساط بعض المثقفين، الذين ينظرون إلى اللجوء باعتباره مرتبة اجتماعية دونية. لحسن الحظ أن هذا الموقف لم ينتقل بشكل ظاهر إلى أوساط الناس العاديين من اللاجئين، الذين ما زالوا يحترمون لجوءهم من الناحية الاجتماعية والثقافية ولا يعتبرونه عيباً، ولا يتردد الواحد منهم في تقديم وتعريف نفسه كلاجئ،، كما يحرص على تذكير أبنائه بأنهم لاجئون لا يعيشون في وطنهم.

الواقع أن اللجوء هو مجرد توصيف قانوني وسياسي، أما استحقاقاته ونتائجه الاجتماعية والاقتصادية فهي عادة ما تكون، أو ينبغي أن تكون، جزءا من تضحيات اللاجئ ومعاناته المقدسة، وهي في النهاية لا تدين إلا عدوه الذي أجبره على اللجوء.

الحالة الوحيدة التي تسمح بإدانة اللاجئ، هي أن يتخلى عن وضعيته كلاجئ وينكرها ويخفيها أو يتهرب أو يستحي منها، بل إن محاولات إدماج اللاجئين في مجتمعات اللجوء كانت وما زالت تعتبر عند اللاجئ المحترم جزءاً من التآمر عليه وعلى قضيته، وجزءاً من محاولات تصفية قضيته، كما أنها تندرج في سياق الشراكة مع العدو الذي تسبب بلجوء اللاجئ واستولى على وطنه.

موز غير صومالي

في ما يلي تلخيص لواحدة من تجارب الأشقاء الصوماليين الطريفة الخاصة بأسماء التنظيمات السياسية:

كان وزير الخارجية المصري الأسبق، المرحوم محمد حسن الزيات مكلفاً بدور دبلوماسي في رعاية وتوجيه الحياة السياسية في الصومال عند استقلالها، وأثناء ممارسته عمله هناك لاحظ وجود حزب يحمل اسم "حزب دحلة ومرنيلة"، ويعرف بالأحرف الأولى من اسمه (ح.د.م). ودحلة ومرنيلة هما قبيلتان صوماليتان والحزب يتشكل منهما.

رأى المرحوم الزيات أنه لا يجوز أن يتخذ حزب اسماً قبلياً في بلد نال استقلاله للتو، فاستدعى زعماء الحزب وطرح عليهم موقفه، ونصحهم بأن يغيروا اسم حزبهم إلى اسم جديد يناسب المرحلة.

طلب زعماء الحزب مهلة للنقاش الداخلي، وبعد زمن عادوا مقتنعين بما طرحه عليهم الزيات، وأبلغوه أنهم حلوا "حزب دحلة ومرنيلة" القديم، وأسسوا حزباً جديداً تحت اسم "الحزب الديمقراطي المستقل".

ابتهج الزيات للإنجاز الذي تحقق، وذلك نظراً للمعاني الكبيرة التي تحملها كلمتي ديمقراطي ومستقل، ولكن الفضول دفعه للاستفسار عن مغزى اختيار هذا الاسم بالذات، وهل هناك حزب ديمقراطي غير مستقل جعلهم يميزون أنفسهم عنه بإضافة كلمة "مستقل" إلى اسم حزبهم؟.

قام زعماء الحزب بإيضاح الأمر ببساطة وبينوا أن الاسم الجديد "الحزب الديمقراطي المستقل" يمكن اختصاره بالأحرف (ح.د.م) مما يشبه الوضع في "حزب دحلة ومرنيلة"، وهو ما يمكنهم من الاحتفاظ بالهوية الحزبية الأصلية.

من الواضح أن الرفاق الصوماليين في حزب دحلة ومرنيلة،لم يكونوا قد انتبهوا في البداية إلى ضرورات واشتراطات التحديث السياسي.

الدكتور

هناك حملة تستهدف حملة شهادة الدكتوراة غير المعترف بها.

في الواقع أن أغلب هذه الشهادات معترف بها في الدول التي أصدرتها، وعلى ذلك فإن حامل مثل هذه الشهادة هو "دكتور" فعلي خارج الأردن، وهذا يعني أنه قد يكون من حق الحكومة أن لا تعترف بالحقوق المالية لهؤلاء، لكن ليس من حقها حرمانهم من الحقوق الاجتماعية للقب دكتور الذي يحملونه، وليس من المعقول أن يحتل الواحد منهم خارج وطنه مركزا اجتماعيا أعلى مما يحتله في وطنه.

من أطرف القصص في هذا المجال أن أحد المواطنين الأردنيين كان قد حصل على شهادة دكتوراة من تلك غير المعترف بها، ولكن نظراً لعدم حاجته للعمل بها لم يجد حرجاً من استخدام لقب دكتور، وتقديم نفسه بهذا اللقب أينما حل.

شاءت الظروف بعد سنوات إن يحصل على شهادة دكتوراة حقيقية وحصل فعلاً وعمل بها، وقد أراد أحد أصدقائه أن يهنئه عبر الصحف فنشر إعلاناً بتهنئته بنيل شهادة الدكتوراة، لكن خشية أن ينطوي هذا الإعلان على تشكيك بالدكتوراة الأولى، كتب في الإعلان أنه يهنئه" على نيل شهادة دكتوراة مع ملاحظة أنها غير تلك التي كان يحملها".

تدلل علي تدلل

تتنافس البنوك في استمالة المقترضين الصغار، وتتبع شتى سبل الإغراء لتحفيز نزعات الاقتراض لدى الناس، وتكتظ الصحف بإعلانات تشجيع المقترضين متخذة صيغاً تخلو من الكثير من الوقار المعتاد في لغة البنوك.

لم يرافق ذلك تغير في ثقافة الاقتراض لدى المقترضين أنفسهم، وما زال هؤلاء يعتبرون البنوك "صاحبة أفضال" عليهم، ويسعى الواحد منهم للتوسط لدى البنك كي "يحظى" بقرض، وإذا تحقق له ذلك فإنه يسارع الى رفع آيات الشكر والعرفان، لجميع من ساهم في إتمام ذلك القرض.

أما سلوك المقترض الصغير داخل البنك، فما زال على حاله، فهو مستعد للوقوف أمام الكاونتر حسب الأوامر، متهيباً من الجلوس على الكراسي باعتبار أنها لمالكي المال وليست لطالبيه، وتجده يوقع على أية ورقة تقدم إليه بقلمه الخاص دون أن يجرؤ على الاستفسار، ويبتسم للجميع، ولا يتردد عن التقاط ما يتساقط على الأرض من أوراق وأقلام ودبابيس حتى لو لم تكن تخصه...

أرجو اعتبار هذا الكلام مقدمة لحملة تهدف الى تعزيز ثقة المقترض الصغير بنفسه، فالبنوك هي بالمحصلة دكاكين مال، يهمها أن تبيع مثلها مثل باقي الدكاكين تماماً، وبمقدور الزبون أن يدخل "معرّشاً" كما يدخل الى أي دكان في الحارة، كما بمقدوره أن يُفاصِل موظف البنك أو مديره حول أسعار الفائدة، فهي بكل الأحوال أسعار كغيرها، تماماً كما يفاصل أي دكنجي حول سعر الفجل مثلاً... إذا لم يعجبكم أذهب الى غيركم فـ"البنوك معبية البلد"، و "الكل يقول لك تعال".

البنوك ما زالت تتصرف كما لو أن المال و"البنوك" زينة الحي``اة الدنيا، في حين عليها أن تتخذ أغنية "تدلل علي تدلل" شعاراً مالياً لها.

رزنامة

"قلم رصاص": احتفاء بالخط وتشكيلاته الهندسية

السّجل – خاص

في معرضه «قلم رصاص» المقام على صالة المركز الثقافي الفرنسي بعمّان، يحتفي التشكيلي الأردني عز الدين شحروري بالخط، وما يُنتجه من تشكيلات هندسية من مثلثات ومربعات وكتل ودوائر لولبية.

يشتمل المعرض على خمسين لوحة، تُعيد الوهجَ لقلم الرصاص بوصفه الشاهدَ على خطوات الإنسان الأولى في التعلّم و«الشخبطة»، والوسيلة الأثيرة لرسْم ما ينثال من اللاوعي وتفريغه على الورق، طلاسمَ تارة، وخطوطاً مستقيمة أو منحنية تارة أخرى.

نُفذت اللوحات مختلفةُ المساحات والأحجام، بالمزاوجة بين قلم الرصاص والألوان الزيتية. وفيما تبدو الخطوط المتعرجة الطولية أو العرضية الملمحَ الأبرز على صعيد ضربات الفرشاة المشرَّبة بالألوان الزيتية، فإن الدوائر اللولبية المتداخلة والمتقاطعة هي ما يميز التنفيذ بوساطة قلم الرصاص.

تميل التدرجات اللونية نحو البنّي الترابي والأزرق، وهما اللونان اللذان يحيلان إلى مفردتَي السماء والأرض، ليرسم قلمُ الرصاص أجراماً سماوية تبدأ ببؤرة دائرية صغيرة تنبثق منها دوائر متتالية تأخذ بالاتساع في المنتصف ثم تضييق تدريجياً لتنتهي ببؤرة دائرية على الطرف الآخر، أو بؤرة دائرة تتوالد من رحمها دوائرُ تأخذ بالاتساع من منتصف اللوحة دون أن تنتهي ببؤرة دائرية، متّخذةً شكلَ دوامة من خطوط رصاصية. وينساب اللون الأحمر بعفوية ليشكل خلفية للمشهد المنجز بقلم الرصاص، وهو ما يدفع للتفكير بما توحي به دلالة العنوان بمفردتيه: «قلم» و«رصاص»، فالقلم يرمز للعلم والمعرفة والرقي الإنساني، فيما الرصاص وسيلة للقتل تعبّر عن الوحشية.

تذهب بعض اللوحات باتجاه التجريد التعبيري الذي يمنح الأشكال أبعاداً جمالية، فتبدو الصور التي تركز على مفردات بعينها، كالوجه والزجاجة والكأس، واقعيةً ومحمّلةً بدلالات عميقة؛ فالوجه المحملق بعينين جاحظتين يمنح المشاهد إحساساً بالخوف والرهبة وانتظار المجهول، فيما تحيل تعبيرات النكوص وانحناءات الرأس إلى مشاعر الغربة والوحدة التي يلتفّ إنسان العصر في دواماتها..

تختلف تجربة شحروري هذه عن تلك التي ضمها معرضه الذي أقيم على الصالة نفسها قبل سنوات ثلاث. إذ انتقل من الكولاج نحو الرسم بالفرشاة، وهو ما ردّه الفنان في تصريح خاص بـ«**السجل**» إلى شغفه بتجريب الأساليب والتقنيات الفنية على اختلافها.

يقول شحروري إن الرسم بقلم الرصاص بمثابة «بوابة الروح التي يعبرها ليحكي هواجسه ومشاعره ورؤاه»، ويتحدث عن «متعة» يحققها الحضور الوجداني للقلم، بخاصة في عصر تكنولوجي استُبدلت فيه طابعة الكمبيوتر وشاشته بالقلم والورقة، ما يجعل من القلم «صديقاً حميماً يكتم الأسرار، ويبوح بالهواجس والأفكار إذا طُلب منه ذلك».

وُلد شحروري في العام 1973، وأقام عدداً من المعارض في الأردن، والبحرين، والجزائر، والمغرب، ومصر، وإيران.

Mamma mia

بطولة:
ميريل ستريب
آماندا سايفريد

إخراج:
فيليدا لويد

امرأة عزباء تدعو ثلاثة رجال لعرس ابنتها، معتقدةً أن بينهم والدها الحقيقي، وتبدأ المغامرة الكوميدية.

"سينما جراند"

Mirrors

بطولة:
كيفر سذرلاند
إيمي سمارت

إخراج :
أليكساندر أجا

يبدأ رجل أمن في مركز تجاري بالبحث عن سرّ مرايا حين ينظر إليها أحد، تكشف الجانبَ السيئ فيه.

"سينما جراند"

The Dark Knight

بطولة:
كريستيان بال
هيث ليدجر

إخراج:
كرستوفر نولان

الجزء الثاني من فيلم "الرجل الوطواط"، ومغامرات جديدة لإحباط محاولات المهرج (The Joker) السيطرةَ على مدينة غوثام.

"سينما جراند"

The Mummy

بطولة:
براندن فرايجر
جيت لي

إخراج:
روب كوهان

الجزء الثالث من فيلم "المومياء"، مع مغامرات جديدة، وأحداث تدور هذه المرة في الصين.

"سينما جراند"

معرض أنيس المعاني

المكان: قاعات زارا
الزمان: الاثنين 20 تشرين الأول / أكتوبر

يفتتح النحات الأردني أنيس المعاني، معرضه الشخصي الأول، الذي يشتمل على منحوتات من الحجر، والخشب والبرونز.

افتكاسات ربا صقر

المكان: شارع الأزهر
الزمان: الخميس 25 أيلول/سبتمبر

تقدم المغنية الشابة ربا صقر أمسية من الغناء الصوفي، في الساعة التاسعة مساءً.

ليالي الرحلات

المكان: المدينة الرياضية
الزمان: الأحد والثلاثاء بعد الإفطار (خلال رمضان)

ينظم نادي طريف للدراجات الهوائية في التاسعة مساء، كل أحد وثلاثاء خلال شهر رمضان، رحلات على الدراجات الهوائية. إمكانية تأجير دراجات.

شغف

الشغف... أن تعشق عمل يديك

شغفنا هو طريقنا نحو التميُّز... حماسنا المتواصل لعملنا وإخلاصنا له والجهود المستثمرة في كوادرنا هو ما جعلنا نكسب رضا زبائننا مما أوصل العلامات التجارية التي نمثلها إلى هذا النجام.

شركة توفيق غـرغور وأولاده
T. Gargour & Fils Co.

tgf Since 1928

بالقول والفعل

المركز الرئيسي أبو علندا، هاتف: 962-6-4162410 - فاكس: 962-6-4162548
معرض السيارات شارع المحيط الدولي، هاتف: 962-6-5523110 - فاكس: 962-6-5523133
customercare@gargour.com.jo

امرأة في موقع العدو

محمود الريماوي

بصعود تسيبي ليفني إلى سدة الحكم في تل أبيب فإن تغيراً سيكولوجيا مهماً، يكون قد طرأ على المشهد السياسي. الدولة القوية القائمة بالاحتلال، تحكمها امرأة للمرة الثانية بعد غولدامائير.

سوف يدهش العرب لأن وصول امرأة إسرائيلية للحكم لا يثير حفيظة واسعة هناك، سوى ربما عند بعض المتزمتين المتدينين، ودون أن يعرقل أي تحفظ مجرى العملية السياسية. كونها اشكنازية من أصل بولندي، يساعد في تقبلها أكثر مما لو كانت شرقية الأصول.

ليفني (50 عاماً)، التي لا أخبار عن كونها متزوجة أو تزوجت من قبل، لا تخلو من مزايا رجالية: فقد عملت في عمليات خارجية للموساد، وفي الجيش الإسرائيلي، ووالداها كانا عضوين في عصابات صهيونية في الأربعينيات، وهي فوق ذلك محامية تدافع عن رجال متهمين. هذا ما قد يسهل التعامل العربي معها بوصفها ليست مجرد امرأة، فقد خاضت في حياتها بما يخوض به الرجال.

مع ذلك، فليس يسيراً على نفوس الرجال، أن يتمثل العدو أو الخصم في امرأة. ذلك يكاد يورث شعوراً بهزيمة مسبقة في صفوف الرجال، فالمرء يُعرف بأعدائه لا بأقرانه فقط.

وبما أن ليفني هي الثانية بعد مائير، فسوف يكون مقدراً أن تسعى الثانية لمنافسة صورة الأولى. كانت مائير متشددة في منتصف الخمسينيات ووصفت بأنها الرجل الوحيد في الحكومة الإسرائيلية عشية حرب 1967.

الآن، فإن ليفني لن تكون أقل تشدداً، فهي تنتمي للمعسكر اليميني أساساً، وليس في نشأتها أو سجلها، ما يُنبئ عن نزعات إنسانية أو أخلاقية بمساواة اليهود مع غير اليهود.

مع تشددها فإنها لا تتحدث بنبرة خشنة، كما كانت تفعل مائير التي تساءلت مرة: أين شعب فلسطين الذي يتحدثون عنه؟. لم يكن فن العلاقات السياسية العامة صاعداً، قبل أربعين عاماً ولا كان للميديا سطوتها. وهو ما تدركه النجمة السياسية الجديدة فتحرص على نبرة هادئة وحتى على مظهر أنثوي.

في رأي البعض، أن صعودها سوف يكبح التراخي في صفوف العرب والفلسطينيين.فليس هيناً تقديم تنازلات «علنية» لامرأة ولو كانت رئيسة وزراء. وقد يساعد وصولها على تحقيق قدر من تدارك الحال، واستعادة حد أدنى من التماسك.

وهناك من لا يجد سبباً لتفاؤل، أو للحد من التشاؤم. فلن يقع تغير كبير، فالمؤسسة الإسرائيلية لا تتأثر بجنس من يقودها. والعرب الصامدون في الهزيمة (على ما كتب يوماً محمود درويش) لن يعيقهم وصول امرأة إلى الحكم، عن التشبث في ما هم فيه. فخيارهم طرح المواجهة جانباً بكل أشكالها ومعانيها، لا العسكرية فقط.

المشهد ما زال في بدايته، ويثير الفضول لمتابعته.

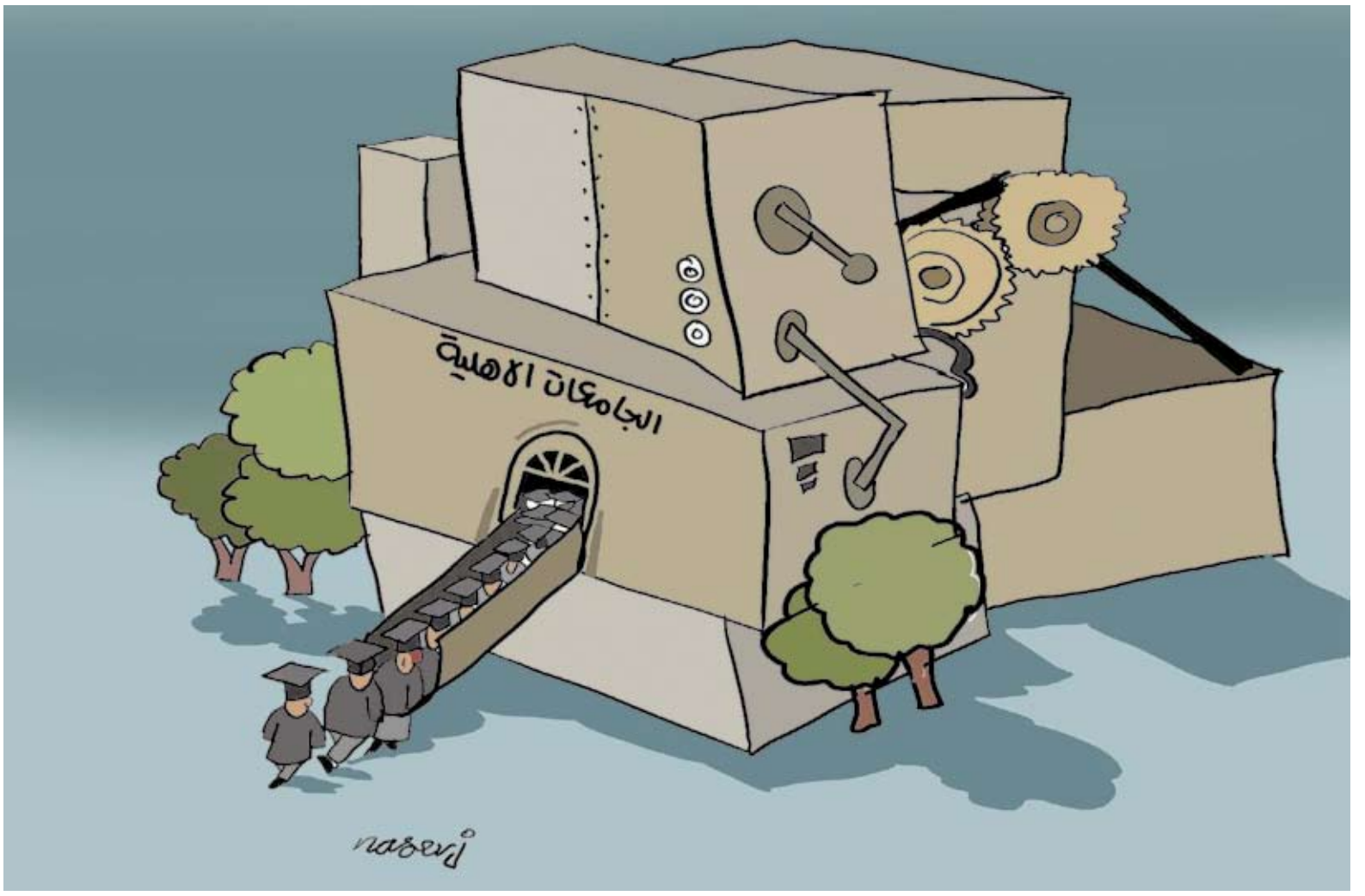

ويأتيك بالأخبار

العمال يعتصمون في العطلة أمام أبواب موصدة

تحرُّك اتحاد نقابات العمال نحو مجلس النواب للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور جاء في يوم عطلة (السبت الماضي). هذا الأمر أفقد التحرك أهدافه التي أعلن عنها المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات العمال والمتمثلة في رفع الحد الأدنى للأجر إلى 150 ديناراً. العمال اعتصموا لمدة ساعة أمام أبواب مجلس النواب الموصودة ولم يجدوا من يتكلمون معه، بسبب العطلة. عدد المشاركين في الاعتصام نفسه كان قليلاً جداً قياساً للرقم الذي تحدث عنه رئيس اتحاد نقابات العمال مازن المعايطة والبالغ مليون عامل وعاملة. قيادي عمالي علّق على ما حدث بالقول: «ما حدث جاء لذر الرماد في العيون، وقيادة العمال تعمدت أن يكون الاعتصام في يوم عطلة». وزير العمل باسم السالم قال في وقت سابق إن لجنة الحد الأدنى للأجور المشكلة من العمال والحكومة وأصحاب العمل ستعقد اجتماعاً للنظر في إمكانية رفع الحد الأدنى إلى أكثر من 110 دنانير. لجنة الأجور تجتمع بطلب من الوزير، بيد أن قرارها برفع الحد الأدنى للأجر بحاجة لموافقة جميع الأطراف.

حوارات «السرايا» و«القرايا»

كتلتا التيار الوطني (56 نائباً) والإخاء (20 نائباً) تقاسمتا مقاعد المكتب الدائم للنواب، ورغم ذلك يعقد ممثلو لكلتا الكتلتين اجتماعات متواصلة مع الكتل الأخرى. المفارقة أن كلتا الكتلتين وبعد الاتفاق غير المعلن بينهما التقيا على انفراد في اليوم التالي مع كتلة نواب حزب جبهة العمل الإسلامي (6 نواب). اللقاء عُقد في مجلس النواب واستمر لساعتين. أبرز ما دار في اللقاء الحديثُ عن فتح صفحة جديدة من العلاقة بين الإسلاميين والكتلتين المقربتين من الحكومة. أحد النواب علق على ذلك بالقول: «لماذا تريد كتلتا الإخاء والتيار فتح صفحة جديدة مع الإسلاميين؟ ولماذا جاءت تلك الرغبة متزامنة مع انفتاح أمني مع فتح أبواب الحوار مع التنظيم نفسه؟» أبرز الطروحات التي تقدم بها نواب في كتلة الإخاء كانت ضرورة إشراك الإسلاميين بالمكتب الدائم، وطرح النائب عدنان السواعير فكرة دعم ترشيح رئيس كتلة النواب الإسلاميين حمزة منصور لموقع النائب الأول أو الثاني.

حدادين يسأل حول تبرعات لصالح كتل نيابية

فتح النائب بسام حدادين النار بشدة على كتلة الإخاء النيابية (20 نائباً)، عندما قال إن الكتلة تلقت 10 آلاف دينار من أحد الميسورين من خارج المجلس، وأنفقتها على المآدب الفاخرة في شهر رمضان. حدادين لم يتحدث حول تلك النقطة فقط، وإنما سأل عن مدى جواز حصول كتلة نيابية على تبرعات مالية من قبل أشخاص ومتنفذين. أسئلة حدادين جاءت عبر مقالة نشرتها يومية «الغد». نواب عبروا عن امتعاضهم مما احتوته المقالة من غمز باتجاههم، وباتجاه كتل أخرى، ومنها كتلة رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي الذي حصلت كتلته على تبرعات هي الأخرى من رأسماليين كبار فاقت الربع مليون دينار. نواب من كتلة الإخاء تدارسوا تقديم شكوى بحق النائب حدادين للمكتب الدائم للمجلس، بيد أن تلك الفكرة سرعان ما وئدت في مهدها، واكتفت الكتلة بالرد على النائب من خلال بيان «ناعم» موقع باسم الناطق الإعلامي فيها النائب صلاح الزعبي، قال فيه إن التبرعات ذهبت للفقراء والمساكين كمساعدات رمضانية.

الدباس والنوباني ينتقدان النواب بحضورهم

وجود لفيف من النواب في حفل الإفطار الذي أقامه رئيس المجلس عبد الهادي المجالي في فندق الأردن كونتنتال، لم يمنع الفنانة أمل الدباس والفنان زهير النوباني اللذين يقدمان يومياً في الفندق نفسه مسرحيتهم الكوميدية السياسية الاجتماعية «شفناكم.. شوفونا»، من التعرض للنواب بالنقد، والغمز واللمز. إذ تطرق الفنانان، وعلى مسمع النواب، لزيادة الرواتب الأخيرة التي حصلوا عليها، وتهرب بعضهم من ناخبيهم، فضلاً عن زيادات الأسعار التي لحقت بالمواطن بفضل موافقة النواب على الموازنة العامة للدولة. النواب الحضور ضحكوا كثيراً حول ما جاء في المسرحية التي تعرضت أيضاً للحكومة بالنقد، كما تحدثت بشكل مباشر عن قضية بيوعات الأراضي ومشاكل المستشفيات الحكومية والفقر والبطالة والارتفاعات المتواصلة للأسعار. وزير الإعلام ناصر جودة حظي هو الآخر بنقد الفنانين، بخاصة لعدم إجابته عن الأسئلة الاستفهامية التي تدور في خلد المواطنين. النوباني والدباس ختما المسرحية بتحية النواب الحضور. شهد المسرحية رئيس مجلس النواب عبد الهادي لمجالي ونائباه الأول ممدوح العبادي والثاني تيسير شديفات، والنائب الأول لرئيس مجلس الأعيان طاهر المصري. رئيس مجلس الأعيان زيد الرفاعي، ووزير الداخلية عيد الفايز حضرا الإفطار وخرجا قبل بدء عرض المسرحية. حضور النواب لحفل الإفطار كان أقل من المعتاد، إذ غاب بعض النواب القدامى مثل عبد الرؤوف الروابدة، وعبد الكريم الدغمي، وخليل عطية، وحمزة منصور، وعزام الهنيدي ومحمود الخرابشة، وبسام حدادين، كما غاب نواب جدد عن حفل الإفطار.

"إفطار جودة": حضور ولكن

وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال (وزير الإعلام) ناصر جودة أقام الاثنين الماضي إفطاراً رمضانياً دعا له عدد من الصحفيين ومراسلي صحف أجنبية في مدينة الحسين للشباب. إفطار الوزير تزامن مع إفطارات أخرى أقامتها مؤسسات رسمية وأهلية. حضور الصحفيين لحفل الإفطار كان كبيراً لكن العدد كان أقل من إفطارات سابقة أقامها جودة. بعضهم رد ذلك لتزامن الحفل مع مواعيد سابقة دعي لها صحفيون، وآخرون قالوا إن بعض الصحفيين تأثر بحملة أطلقتها صحف أسبوعية ومواقع إلكترونية دعت لمقاطعة إفطار جودة. الذين دعوا للمقاطعة وفق موقع "سرايا": موقع أجبد، وصحيفة شيحان، وموقع أخبار البلد، وموقع رم، وصحف المرآة، والجزيرة، والشاهد، إضافة إلى موقع سرايا، وصحيفة المحور.